الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

الفرع الثاني_ جل الديب

رسالة لنيل ماستر بحثي في العلوم السياسية بعنوان:

"مسارات التسوية السياسية في سوريا"

إعداد

حسان محمد الشور

2021

الإهداء

إلى روح والدي الذي بذل الغالي والنفيس في حياته من أجل أن نحيا أعزاء.

المقدمة:

تبرز الأزمة السورية التي بدأت أوائل العام 2011 كواحدة من أهم الأزمات السياسية المعاصرة، هذه الأزمة التي بدأت بين نظام ومعارضة، كإمتداد للثورات التي حصلت في عدد من الدول العربية والتي سميت آنذاك بثورات الربيع العربي، سرعان ما تحولت إلى أزمة إقليمية ودولية، وأحدثت شروخاً عامودية وأفقية في المواقف السياسية على المستويين الإقليمي والدولي.

منذ إندلاع الأزمة السورية جرت عدة محاولات لتسويتها، وكان من أهم هذه المحاولات محاولات الجامعة العربية من خلال ما عرف بـ "خطة السلام العربية" وبعثة المراقبين العرب إلى سوريا المنبثقة عنها، والمحاولات التي قادتها منظمة الأمم المتحدة في إطار مؤتمر جنيف والتي بدأت في شباط 2012 مع خطة سلام كوفي أنان ولا تزال مستمرة حتى اليوم، كما كان هناك مسارات سياسية موازية لمؤتمرات جنيف قادتها روسيا عبر مؤتمري آستانا وسوتشي.

إن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل وذلك يعود إلى أسباب عدة منها تمسك المعارضة السورية وداعميها وخاصة المسلحة منها بمطلب وحيد وهو الإنتقال السياسي الذي يقود إلى تنحي الرئيس السوري من منصبه قبل البحث في الحل السياسي، وعلى النقيض من ذلك برز تمسك النظام السوري وحلفائه بأولوية محاربة الإرهاب قبل مناقشة مسألة الإنتقال السياسي، لتدخل الأزمة في مرحلة جديدة اتسمت بالحرب والعنف بين النظام من جهة، والمعارضة من جهة أخرى وذلك برعاية الأطراف الدوليين والإقليميين الباحثين عن مصالحهم في الجغرافيا السورية.

إن مسارعة معظم الدول لاسيما القوى الكبرى منها إلى إتخاذ مواقف حادة من هذه الأزمة سواء مؤيدة للنظام أو معارضة له، أو مؤيدة للمعارضة أو معارضة لها، يتجاوز الأبعاد المحلية لهذه الأزمة، ويدخلها ضمن حسابات معقّدة لهذه الدول إنطلاقاً من قاعدة التنافس الدولي بين القطبين التاريخيين وهما روسيا والولايات المتحدة الأميركية.

يتعدد اللاعبون الدوليون في الأزمة السورية ولكل منه حساباته واستراتيجيته وأهدافه المختلفة، وإنطلاقاً من هذه المصالح والإستراتيجيات يتحدث جميع اللاعبين في هذه الأزمة عن التسوية

السياسية ومسارها، ولكن كل من منظاره ورؤيته المصلحية، وعلى رأس هؤلاء تأتي الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها الغربيين وبعض الدول العربية التي دعمت المعارضة السورية بالمال والسلاح في حربها ضد النظام وشكلت تحالفاً دولياً من أجل إسقاطه، فهي تطمح إلى تسوية تخدم إستراتيجيتها في الشرق الأوسط ككل، ومن ناحية أخرى تقف روسيا القطب العائد إلى الشرق الأوسط إلى جانب النظام في سوريا وتدعمه مالياً وعسكرياً وبالتالي فإن رؤيتها للتسوية تنبع من مصالحها الإستراتيجية التي تبقيها حاضرة دائما في الإقليم السوري معتمدة في ذلك على عمق علاقاتها التاريخية مع النظام السوري، أما إيران وبعض حلفائها من التشكيلات المسلحة فإنها ترى في الدفاع عن النظام واجباً عقائدياً وبالتالي فهي تنشد تسوية تبقيها على تماس مباشر مع إسرائيل من خلال الأرض السورية، بينما تتمايز تركيا في تدخلها في الأزمة السورية وتحاول من خلال هذا التدخل بدعمها للمعارضة السورية تحقيق مصالحها وأطماعها التاريخية في سوريا وفق رؤية وشبكة أفقية من العلاقات مع كافة الأضداد على الأراضي السورية سواء الولايات المتحدة الأميركية أو روسيا أو إيران.

إن محاولات إيجاد مخارج للتسوية السياسية السورية يتبدّى من خلال الرؤى الإستراتيجية الخاصة بكل دولة داعمة للأطراف المحليين سواء النظام أو المعارضة، فعين القوى الكبرى تقع على سوريا إنطلاقاً من موقعها الجيوستراتيجي على تقاطع خطوط التبادل والتجارة بين القارات الثلاث أسيا وأوروبا وأفريقيا، وهذا ما يفسر الدخول العسكري المباشر سواء لروسيا وحلفائها إلى جانب النظام وواشنطن وحلفائها إلى جانب المعارضة وكذلك تركيا التي كانت اللاعب الحاسم في الشمال السوري.

منذ البداية ترافق المسار السياسي للأزمة مع المسار العسكري ولم يحدث أي إختراق جدي في جدار هذا الحل مع ثبات الأطراف على مواقفها وتبدل التوازنات العسكرية على الأرض لصالح النظام وحلفائه.

تعددت المؤتمرات التي عقدت من أجل إيجاد تسوية للأزمة السورية منها ما تم برعاية الجامعة العربية ومنها ما تم تحت راية الأمم المتحدة كمؤتمرات جنيف ومؤتمرات فيينا، ومنها تم منها برعاية روسية كجولات أستانة وسوتشي.

مع انحسار حالة الحرب وثبات التوازنات العسكرية وإستعادة النظام للعديد من الجغرافيا السورية وتشتت المعارضة واختلافها، تجري المفاوضات التي تمهد للتسوية السياسية والتي يتبلور من خلالها مستقبل سوريا وتوجهاتها.

إن التسوية المنتظرة ستكون محكومة بأهداف اللاعبين الدوليين والاقليميين المنخرطين في الحرب السورية ووفقا لموازين القوى المستجد على الأرض السورية.

إن مبدأ التعامل الدولي والاقليمي مع النظام السوري سياسياً، يحكمها مبدأين متناقضين:

الأول: تتبناه روسيا وحلفائها الدوليين والإقليميين، وهو أولوية الحرب على الأرهاب قبل مناقشة مسألة الإنتقال السياسي.

الثاني: تتبناه الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها، والذي كان من بنود ما سمي بمؤتمر جنيف وهو يتمحور حول إقامة هيئة حكم إنتقالية باستطاعتها أن تهيئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الإنتقالية، وأن تمارس هيئة الحكم الإنتقالية كامل السلطات التنفيذية، ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومن المجموعات الأخرى، ويجب أن تشكل على أساس الموافقة المتبادلة.

إن آفاق التسوية السياسية، وإن كانت تتم برعاية الأمم المتحدة، إلا أنها محكومة بعنصرين اثنين:

_ موازين القوى العسكرية التي باتت تحكم الجغرافيا السورية.

_ التفاهمات الروسية– الأميركية.

إن الأهمية العملية لهذا البحث تظهر في تفنيد مسارات التسوية السياسية التي تحدد مستقبل سوريا، وذلك في إطار الكباش الأميركي _الروسي، وهذا يكتسي أهمية بالغة خصوصاً وأن هذه القضية تنعكس بشكل مباشر على الأمنيين الإقليمي والدولي، باعتبار أن سوريا دولة محورية مؤثرة في هذا الشرق، ومن خلال مستقبلها تتحدد توجهات العديد من الدول سياسياً وبخاصة الدول الحليفة لها، لذلك نرى أن معظم الأطراف المشاركة في هذه الحرب تحاول طرح رؤيتها للحل السياسي إنطلاقاً

من منظورها الإستراتيجي المصلحي، في حين تتبدى الأهمية العلمية لدراسة التسوية في سوريا بما يمكن إضافته إلى مكتبة الجامعة من معلومات جديدة.

- **تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:**

ـ إن التدخلات العسكرية والسياسية الدولية والإقليمية في الحرب السورية، تعتبر نواة أساس في رسم الخارطة السياسية السورية المستقبلية داخلياً وخارجياً، وذلك إنطلاقاً من خريطة السيطرة العسكرية التي تم تحقيقها من قبل هذه القوى على الجغرافيا السورية.

ـ إن مسارات التسوية المتعددة سواء تحت راية الجامعة العربية أو تحت مظلة الأمم المتحدة، أو محاولات التسوية متعددة الأطراف التي تقودها روسيا، تخلق نوعاً من التنافس الروسي- الأميركي، خاصة وأن سعي روسيا إلى إنهاء الحرب والوصول إلى تسوية سياسية وفق إرادتها، قد يؤدي إلى تشدد الموقف الاميركي في سوريا ما يعقد الحل السياسي.

ـ بعد أعوام من القطيعة، تعود معظم الدول العربية لتنسج من جديد علاقات دبلوماسية مع دمشق، فهل يمكن إعتبار هذه العودة إقراراً من هذه الدول بالعجز عن إحداث تغيير في شكل الحكم وتأكيداً على أن التسوية ستتحقق وفق رغبة دمشق.

إن هذا البحث يتطرق إلى الأزمة السورية منذ بداياتها وحتى أوائل العام 2021، إنطلاقاً من مسارات التسوية مروراً بالتحولات المحلية الإقليمية والدولية التي طرأت على هذه المسارات، والتحديات وآفاق التسوية مستقبلاً.

أما الاشكالية الرئيسية فتكمن في ما يلي:

ـ ما هي محددات مستقبل سوريا السياسي؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى إشكاليات فرعية:

ـ ما هي طبيعة المحددات الدولية والإقليمية والداخلية ومن هي القوى الفاعلة في التسوية ؟

_ ما هي مسارات التسوية؟

_ كيف يرتسم مستقبل سوريا في ظل الواقع الراهن؟

واقتضت طبيعة هذا البحث إعتماد المنهج الوصفي التحليلي في محاولة لفهم دينامية التحركات والتبدلات التي قامت بها كل من روسيا والولايات المتحدة الأميركية باعتبارهما الطرفين الدوليين الأكثر فاعلية في الأزمة السورية، وكذلك لفهم التحولات التي طرأت على إستراتيجيات الدول الإقليمية الفاعلة في هذه الأزمة، وأثر ذلك على مسارات التسوية السياسية المستقبلية.

مصطلحات الدراسة:

مصطلح الأزمة:

تشير بعض الدراسات إلى أن مصطلح "الأزمة" يعود إلى جذور يونانية تشتق فيها كلمة الأزمة (CRISIS) من الكلمة الإغريقية (KRINO) التي تعني وسائل إدارة أو موضوع يتعلق بالقرار الحاسم أو المهم، إلا أن هذه الكلمة تستخدم بشكل عام للإشارة إلى الحالة المتسمة بالخطر والترقب والقلق.[1]

يعرف **كورال بيل** الأزمة الدولية على أنها: "نقطة تحول في طبيعة العلاقة بين أطراف ما، حيث ترتفع الصراعات إلى مستوى يُهدد بتغير طبيعة العلاقات بين الدول"، ففي حالة الأزمات بين الأعداء مثلاً تتحول العلاقات من علاقات سلمية إلى علاقات عدوانية (حربية)، أو من علاقات تعاونية إلى علاقات صراعية، أما في حالة الأزمات بين الأحلاف فتتحول العلاقات من تحالفية إلى انشقاقية.

(1): Carsten Holbrad: The Super Power and International Conflict, the Macmillan Press,ltd,1979, p17

ويمكن تعريف الأزمة الدولية على أنها: "نقطة تحول مفاجئة في العلاقات بين الدول، تتضمن تهديداً مباشراً للقيم والمصالح العليا لمختلف الفواعل، مما يفرض على صانع القرار اتخاذ مواقف سريعة وفعَّالة في فترة ضيقة، حيث يتوقف احتمال تحول الأزمة إلى صراع أو حرب على كيفية استجابة الأطراف المعنية تجاه الموقف، مما يؤدي إما إلى استقرار النظام الدولي أو اختلال توازنه.[2]

مصطلح التسوية السياسية:

تعتبر التسوية السياسية إحدى الطرق السلمية أو الودية لحل النزاعات، وهي إحدى مراحل إدارة النزاع أو الصراع، بحيث تأتي بمرحلة قبلية للتسوية النهائية، وتعتبر محاولة لإنهاء النزاع المسلح من خلال إتفاقات تفاوضية بحلول مؤقتة إلى أن تتم معالجة جذور ذلك الصراع أو النزاع من اجل حله بصيغة نهائية أو مستدامة.[3]

وتأخذ التسوية السياسية أشكالاً متعددة هي:

المفاوضات: وتجري بين أشخاص يطلق عليهم إسم المندوبين او الممثلين او المتفاوضين، ويمكن أن تتم بالطريق الدبلوماسي العادي، او بطريق المؤتمرات الخاصة التي يدعى إليها مندوبي الدول المتفاوضة.

المساعي الحميدة: تطبق المساعي الحميدة عندما تفشل المفاوضات، وذلك عندما يتحرك طرف ثالث من تلقاء نفسه أو بطلب من الطرفين لعرض مساعيه الحميدة والحث على تسوية النزاع بالمفاوضات.

)2(: "مفهوم الأزمة الدولية"، **الموسوعة السياسية**،
www.political-encyclopidia.org

)3(: نورة الحفيان، "التسوية السياسية في ليبيا الإشكاليات والتحديات"، **المعهد المصري للدراسات**، تاريخ الإطلاع 2021/02/28
www.eispss-eg.org

الوساطة: وهي مسعى ودي تقوم به دولة ثالثة من أجل إيجاد حل لنزاع قائم بين دولتين.

إضافة إلى ذلك يوجد وسائل أخرى للتسويات وهي لجان التوفيق ولجان التحقيق[4].

أن معظم هذه الوسائل تم استخدامها في محاولة لإيجاد مخارج سياسية للأزمة السورية التي قاربت عقداً من الزمن، إلا أن معظم هذ الوسائل كانت تتم وفقاً لإرادة الفاعلين في هذه الأزمة.

ونشير في هذا الإطار إلى إلى صعوبة توفر المراجع لهذا البحث خصوصاً أن الموضوع المبحوث هو موضوع مستجد، لذلك كان الإعتماد بصورة أكبر على الدراسات والتحليلات والإحصاءات والمقالات التي تفيد الموضوع والمنشورة على الشبكة العنكبوتية.

)**:** خليل حسين، العلاقات الدولية : النظرية الواقع الأشخاص والقضايا، منشورات الحلبي الحقوقية 4،2011(ص: 430/429/428 .

الفصل الأول: محددات التسوية السياسية ومساراتها.

يتجاذب العلاقات الدولية وجهان أساسيان هما السلم والحرب[5]، إذ أنه بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية تم الإعلان عن الحرب الباردة التي حكمت العلاقات الدولية لمدة 45 عاماً، حيث إنقسم العالم خلالها إلى معسكرين هما المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، والمعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفياتي، وبعد إنهيار الإتحاد السوفياتي في تسعينيات القرن الماضي تفردت الولايات المتحدة بقيادة العالم وكان أثر تدخلاتها جلياً في كافة القضايا الدولية والإقليمية.

منذ تسلم الرئيس بوتين الحكم في روسيا العام 2004 وضع نصب عينية إعادة روسيا التي ورثت الإتحاد السوفياتي إلى الساحة الدولية، وقد وجد في الأزمة السورية منطلقاً لهذه العودة، فالأزمة السورية أحدثت تفاعلات وتوازنات جيوسياسية وجيوستراتيجية على المستويين الدولي والإقليمي، كما أنها أدت إلى إنقسام حاد يتجاوز الأبعاد المحلية، إلى الأبعاد الدولية والإقليمية، فتحولت إلى أزمة دولية وإقليمية بامتياز، وانقسم الطرفان الدولي والإقليمي إلى معسكرين من مؤيد للثورة السورية ومناهض للنظام، إلى مؤيد للنظام ومناهض للثورة، فعلى صعيد التوازنات والتفاعلات الدولية يتكون المعسكر الأول المؤيد للنظام من روسيا والصين، والمعسكر الثاني من الغرب والولايات المتحدة، فواشنطن وجدت في الإنتفاضة السورية فرصة لإحداث تغيير سياسي فيها يكون مقدمة لإعادة رسم جغرافياها السياسية وبالتالي الجغرافية السياسية لكل المنطقة وفق مصالحها وكذلك تسليم الأنظمة العربية إلى إسلام معتدل يتخذ من تركيا الإسلامية نموذجاً له، للوقوف في وجه النفوذ الإيراني ورأت أنه من الممكن الإعتماد على تركيا في إقامة نظام إقليمي في الشرق الأوسط يكون تابعاً لها وبإمكانه الوقوف في وجه أوروبا وروسيا[6]، أما على صعيد التفاعلات الإقليمية فقد أنتجت الأزمة السورية واقعاً جيوستراتيجياً معقداً يبرز في التنافس بين تركيا وإيران، هذه التوازنات أنتجت نوعاً من

)5(: عدنان السيد حسين، "نظرية العلاقات الدولية"، الطبعة 3 ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2010، ص121.

)6(: جمال واكيم، "صراع القوى الكبرى على سوريا_ الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية 2012، ص 223/222.

التفاهمات المتقاطعة للقوى المتنافسة في سوريا، وأسست لمسارات سياسية معقدة وطويلة، متعددة وثنائية الأطراف الإقليمية والدولية، خصوصاً في النصف الثاني من العام 2015 موعد التدخل العسكري الروسي، هذا التدخل أحدث تحولاً إستراتيجياً في موازين القوى لصالح النظام السوري وقد بدأ فيه الحديث جدياً عن تسوية سياسية للأزمة السورية بعد أن حصلت عدة محاولات سابقة لم يكتب لها النجاح كخطة السلام العربية وبعثة المراقبين العرب وخطة سلام كوفي أنان.

المبحث الأول: طبيعة المحددات.

الثابتتان الأساسيتان اللتان ميزتا الأزمة السورية منذ بدايتها وخلال كافة مراحلها هما التدخلات الخارجية المتعددة في هذه الأزمة، وثبات مؤسسات النظام السوري، وهذا عائد بطبيعته إلى حجم التدخلات فيها، وإلى تصارع أجندات المتدخلين، إلا أن المتغيرات التي طرأت على هذه الازمة فهي شتى وتتمثل في التبدل والتراجع والتعديل في أولويات القوى المتدخلة، والتدرج في هذا التدخل من التدخل العميق المباشر إلى التدخل البسيط ثم الثانوي بالنسبة للقوى المناهضة للنظام السوري، وعلى النقيض من ذلك التدخل المباشر والمتواصل المتعدد الأشكال بالنسبة للقوى الداعمة للنظام.

أحدثت التدخلات تحولاً جذرياً في موازين الصراع السوري، ومكنّت النظام الذي كان قاب قوسين أو أدنى من الإنهيار في السنوات الأولى للأزمة من إستعادة توازنه، واستطاع بفعل تدخلات القوى الداعمة له، عسكرياً من إستعادة أغلبية الجغرافيا التي خسرها، وسياسياً تأمين الحماية على المستوى الدولي من خلال تعطيل أي قرار أممي يمكن أن يشكل إدانة له.

تمثل كل من الولايات المتحدة الأميركية وروسيا أبرز الفاعلين في الأزمة السورية على المستوى الدولي، وتعتبر إيران وتركيا أبرز الفاعلين الإقليمين المؤثرين في هذه الأزمة، أما على المستوى الداخلي فيمثل كل من النظام والمعارضة الفاعلين الرئيسيين في هذه الأزمة، وبالتالي إن مسارات التسوية للأزمة السورية تتوقف بشكل أساسي على إستراتيجيات هؤلاء الفاعلين وعلى رؤيتهم لهذه التسوية.

تدرجت الدول الفاعلة في الأزمة السورية في تعاملها مع هذه الأزمة، وهذا عائد بطبيعته، إلى محددات هذه الدول من وراء هذا التدخل وأهدافه، ورؤيتهم لسوريا كدولة إقليمية مؤثرة في إستراتيجيات هذه الدول المستقبلية، فما هي أبرز المحددات الدولية والإقليمية والمحلية للقوى الفاعلة في الأزمة السورية.

الفقرة الأولى: المحددات الدولية.

على مدى سنوات الأزمة السورية، تنوعت تدخلات الدول الكبرى فيها وتنوعت معها الإستراتيجيات التدخلية لهذه الدول، وهذا يعود إلى دائرة الأهداف المرجوة من هذا التدخل، فالولايات المتحدة كدولة فاعلة في كافة الأزمات الدولية ومنها سوريا دأبت منذ إندلاع الإحتجاجات فيها على دعم المعارضة السياسية والعسكرية بالمال والسلاح وتأمين تحالفات إقليمية لمساعدة الثائرين على النظام الذي اعتبرته نظاماً غير شرعياً وسعت لإسقاطه داخلياً، أما روسيا الطرف الأكثر فاعلية في الأزمة السورية باعتبارها حليفاً للنظام ورئته السياسية والعسكرية، فإن دخولها في الأزمة أدى إلى قلب الموازين العسكرية والسياسية لصالح النظام وحلفائه.

إن لكلا الدوليتن أهدافهما من هذا التدخل، خصوصاً وان التحولات الإستراتيجية في موقفيهما السياسيي والعسكري سيكون له الأثر البالغ في تحديد وجهة التسوية السياسية.

أولاً: المحددات الروسية.

1_ سوريا ضمن الاستراتيجية الروسية.

منذ إعادة إنتخاب فلاديمير بوتين رئيساً لروسيا الإتحادية عام 2004، بدأ يتبلور نمط جديد في السياسة الخارجية لموسكو، في سبيل تحقيق فاعلية إقليمية ودولية أكثر، حيث ركزت إدارة بوتين بعد تدعيم سلطة الدولة المركزية على صياغة إتجاه جديد وقوي للسياسة الخارجية الروسية يعيد لها موقعها المتميز في النظام السياسي الدولي، عبر دعمها لدوائر إقليمية في مجالها الحيوي بهدف تحقيق الإستراتيجية الأمنية على المدى البعيد وخدمة لمصالحها الجيوستراتيجية.

وضمن هذا الإطار إحتلت سوريا مكانة جيوسياسية خالصة في الإستراتيجية الروسية، لكونها مكاناً مهماً لتعظيم مصلحتها وأمنها القومي، بالإضافة إلى إعتبارها موطئ قدم على شواطئ المتوسط يتيح لأسطولها المرابط في قاعدة سيفاستوبول منفذاً من البحر الأسود إلى مياه البحر المتوسط، وأتت الأحداث المندلعة في جغرافيتها وما أفرزته من إنكفاء للولايات المتحدة الأميريكية عن التدخل المباشر محفزاً لموسكو للقيام بمهام وأدوار مقابلة للإستراتيجية الأميركية [7].

2_ الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية:

يتمحور الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية حول نبذ فكرة التدخل العسكري الخارجي للتغيير تفادياً للوقوع في الموقفين العراقي والليبي، ويؤكد الموقف الروسي على ضرورة نبذ العنف والدعوة إلى التغيير السلمي والعمل على تقديم الدعم الدبلوماسي ورعاية الحوار والتفاهم بين أطراف الصراع للتباحث خول المخارج الممكنة للأزمة، وقد رفضت روسيا الدعوات التي وجهت إلى الرئيس الأسد عربياً ودولياً للتنحي والتخلي عن السلطة، مطالبة منح القيادة السورية الوقت الكافي لتطبيق الإصلاحات التي تم الإعلان عنها، كما عملت على تأمين الغطاء السياسي للنظام السوري في مجلس الأمن للإستمرار في إستراتيجيته الأمنية والعسكرية في مواجهة الأزمة السورية من خلال إستخدام حق النقض الفيتو لإحباط ثلاثة قرارات صادرة عن مجلس الأمن.[8]

واعتبرت روسيا أن تلك الأزمة هي القضية الأولى في سياستها الخارجية ما يدفعها إلى دعمها عسكرياً وسياساً وذلك لعدة أسباب من بينها:

_ تحتل سوريا المركز الرابع في إستيراد السلاح الروسي.

_ وجود قاعدة بحرية روسية في ميناء طرطوس الساحلي على البحر المتوسط .

_ تجربة روسيا السلبية في الملف الليبي، وموافقتها على قرار الأمم المتخدة رقم 1973، الذي سمح لحلف الناتو بالتدخل في ليبيا العام 2011 وإسقاط نظام معمر القذافي أحد حلفاء موسكو.

_ موقع سوريا الجيوستراتيجي الذي يشكل فضاء حيوياً لروسيا على البحر المتوسط.

---

(7): معن طلاع، "السياسة الروسية تجاه سوريا منذ أحداث الثورة، دراسة مسار السياسية والعلاقات الدولية"، **مركز عمران للدراسات الإستراتيجية**، تاريخ 2015/6/8، ص: 3 .

): علي حسن باكير،"الثورات المجهضة، سوريا واليمن نموذجاً"، 8.2012(

_ رغبة روسيا في إنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب تكون روسيا فاعل قوي فيه.

_ إعتبار روسيا أن سقوط النظام السوري بمثابة تضييق الخناق على إيران مما يؤدي إلى خسارتها نفوذاً هاماً في منطقة الشرق الأوسط.

3_ التدخل العسكري الروسي في الحرب السورية.

في أيلول 2015 أعلن الرئيس بوتين في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه عازم على مواجهة الأرهاب ليس في سوريا وحدها، إنما في العراق أيضاً، مؤكداً على على أن روسيا ماضية في قرار دعمها الدولة السورية وقواتها المسلحة في مواجهة الإرهاب، وفي 30 أيلول من 2015 فوض مجلس الدوما الروسي الرئيس بوتين باستخدام القوات المسلحة الروسية خارج الأراضي الروسية على أن التفويض يسمح باستخدام القوات الجوية فقط وفقاً لما صرح به رئيس ديوان الرئاسة الروسية سيرغي إيفانوف[9].

وعلى إثر إشتداد الصراع في سوريا بفعل تدخل أطراف إقليمية ودولية عدة، طلبت الحكومة السورية الدعم العسكري الروسي فأعلن الكرملين منح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تفويضاً بنشر قوات عسكرية داخل سوريا من أجل التدخل لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي، وبطريقة غير مباشرة من أجل دعم نظام الأسد وحماية مصالحها الإستراتيجية، لأن روسيا تعرف أن سوريا هي آخر ما تبقى لها من مناطق نفوذ في المياه الدافئة على الصعيدين العسكري والإقتصادي.[10]

نجحت روسيا مع حلفائها في تحقيق انتصارات عسكرية وتغيير المعادلات الميدانية والسياسية، وترجيح الكفة لمصلحة النظام السوري الذي صار الحديث عن سقوطه أو رحيله من الماضي، لكن روسيا في حاجة إلى إنجازات وتسويات سياسية لتحصين وحماية مكتسباتها الميدانية، وهذا ما بدأته من خلال استراتيجيا مثلثة الأضلاع إقليمياً ورسم حدود الشراكة والتوافق والتعاطي مع كل من إيران وتركيا وإسرائيل.

)9): وسيم قلعجية، "روسيا الأوراسية زمن فلاديمير بوتين"، **الدار العربية للعلوم ناشرون**، بيروت 2016،9(ص 331/330.

)10): الكسندر أبي يونس، "سوريا أرض روسية"، **مجلة الأمن**، السنة الثامنة والعشرون، العدد 326، آذار 2019.10(

تحركت روسيا منذ العام 2015 في إتجاهين متوازيين تمكين النظام السوري من استعادة المبادرة العسكرية ميدانياً وتفكيك المعارضة والجبهة الإقليمية والدولية المؤيدة لها، فالتوازن الدقيق في روسيا يجعل من روسيا اللاعب الأول، وليس قوتها العسكرية التي استخدمتها واستفادت منها لتعزيز موقعها في المنطقة، فالولايات المتحدة واسرائيل وتركيا في حاجة إلى روسيا وكذلك إلى إيران والنظام السوري، بوتين يريد وجوداً راسخاً ونفوذاً قوياً في روسيا والمعادلة المطروحة عنده هي: إسرائيل لأميركا والعراق لإيران وسوريا لروسيا [11]، ومهما يكن من أمر فإن روسيا بذلت كل ما في وسعها من أجل الحفاظ على النظام السوري ومنعت سقوطه

بكل الوسائل، فسوريا هي جزء أساسي في إستراتيجية العودة الروسية إلى إستعادة توازنها الدولي التي فقدتها بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي.

ثانياً: المحددات الأميركية.

1_ الإستراتيجية الأميركية في التعامل مع الأزمة السورية.

بدأت الأزمة السورية إبان فترة حكم الرئيس باراك أوباما، وقد تميزت هذه الفترة بانتهاجه سياسة إنكفائية للتدخل المباشر، وساهم ذلك في تخبط الولايات المتحدة في التعامل مع الثورات العربية.[12]

وشكلت الأزمة السورية إختباراً لسياسات الرئيس أوباما التي راهنت إدارته على قيام النظام بإجراء إصلاحات تلبي مطالب المحتجين، لذلك ظلت التصريحات الأميركية مقتصرة – آنذاك – على الدعوة إلى وقف العنف وتلبية مطالبهم، وبعد ذلك، انتقلت إدارة الرئيس أوباما إلى ممارسة ضغوط على النظام السوري، تمثلت بفرض حزمة من العقوبات المالية والاقتصادية في 18 أيار 2011 شملت الرئيس بشار الأسد وعددًا من المسؤولين السياسيين والأمنيين في نظامه، بعد أن قام النظام بزج الجيش مباشرة في عمليات عسكرية ضد الحركة الاحتجاجية واقتحامه المدن والبلدات والقرى المنتفضة.

): شوقي عشقوتي، "إستراتيجية روسيا في سوريا وإدارة الصراع بين إيران وإسرائيل"، **مجلة الأمن العام**،11(العدد 82 تشرين الثاني 2018.

(12): محمد المصري،" سياسات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط"، **سياسات عربية**، مناقشة "تصورات معهد واشنطن: في الشرق الأدنى"، ص 58 و 59.

ومع محدودية فاعليّة أدوات الضغط المتاحة على النظام السوري، فقد دفع ذلك الولايات المتحدة إلى الإعتماد على تركيا التي تمتلك أدوات من شأنها التأثير في النظام والمعارضة في آن معًا، وعلى الرغم من أنّ الرئيس الأميركي اعتبر – خلال مقابلة تلفزيونية مع شبكة سي بي إس في 12 تموز 2011 – أنّ بشار الأسد "فقد شرعيته لعجزه عن إنجاز التحول الديمقراطي"، فإنّه لم يدعه إلى التنحي عن الحكم، ولم يقدم أوباما على ذلك الموقف إلا في 18 آب 2011، عندما تبيّن فشل مساعي وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في إقناع الرئيس الأسد بإيقاف الحل الأمني خلال زيارة قام بها إلى دمشق في 9 آب 2011 لكنّ الولايات المتحدة عادت وتبنّت موقفًا أكثر تحفّظًا من الثورة [13]، واعتمدت إستراتيجية بديلة عن التدخل العسكري المباشر وهي "استراتيجية تمكين المعارضة" لتكون بديلا عن الأسد، وتنفيذاً لتلك الإستراتيجية قامت الولايات المتحدة بتقديم مساعدات عسكرية محدودة للمعارضة المسلحة السورية، وتواجدت مجموعة من الاستخبارات الأمريكية في تركيا، كما أصبح هناك حرص أمريكي في عدم تبني خيار التدخل العسكري في سوريا بسبب التجربة السابقة في كلٍّ من أفغانستان والعراق وليبيا، ولم تعترض الولايات المتحدة على تسليح من تسميهم "المعارضة السورية" من خلال كلٍّ من قطر والسعودية عن طريق تركيا، حيث تتواجد القاعدة العسكرية الأمريكية[14] ، وفي محاضرة له أكد جو بايدن نائب الرئيس الأميركي آنذاك "أن تركيا وقطر والإمارات العربية المتحدة والسعودية عاقدات العزم على إسقاط نظام بشار الأسد وضخ الملايين من الدولارات وعشرات الآلاف من أطنان الأسلحة إلى من يقاتل ضده، بما في ذلك جبهة النصرة وتنظيم القاعدة والعناصر المتطرفة من الجهاديين القادمين من أجزاء أخرى من العالم [15]،

---

(13): "تطورات الموقف الأميركي من الثورة السورية"، **المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات**، دون ذكر مؤلف، تاريخ الإطلاع 2021/1/15، الرابط:
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies//Pages/US_Shifting_Stances_on_the_Syrian_Revolution.aspx

14(): حيدر صلال، "التنافس الروسي الأميركي في سوريا"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، من إصدارات المركز الديمقراطي العربي، العدد الثالث، يونيو 2017.

15(): حيدر سامي عبد، "القوة الذكية في السياسة الخارجية الأميركية بعد عام 2008"، ط1، بيسان، بيروت، 2017، ص 87.

وبهذا يمكن وصف الإستراتيجية الأميركية تجاه الأزمة السورية في بدايتها بإستراتيجية التدخل العسكري المحدود غير المباشر وغير الحاسم.

2_ تحولات المقاربة الأميركية من الأزمة السورية.

منذ إعلان جنيف في 30 حزيران 2012 أوكلت إدارة أوباما مهمة إيجاد حل سياسي للأزمة السوريّة إلى موسكو من دون أن تبدو في عجلة من أمرها، فالولايات المتحدة وعلى الرغم من رغبتها في رحيل الأسد، فإنها لم تخف يومًا أنّها لا تريد انهيار نظامه، أو وصول قوى إسلامية متشددة إلى السلطة في دمشق، ولم يشكّل الصراع السوري أولوية في ظل انشغال واشنطن بملفات إقليمية ودولية أكثر أهمية، فإدارة الرئيس أوباما كانت تؤكد على تهيئة الأجواء للانسحاب من أفغانستان، ولهذا فهي تحتاج إلى دعم روسي وعدم عرقلة إيرانية، كما أنّ واشنطن التي تركز في منطقة الشرق الأوسط على ملف إيران النووي، وكذلك على مصالحها المتنامية في شرق آسيا بما فيها التوتر المتصاعد في شبه الجزيرة الكوريّة، لم تجد أولوية كبيرة لسورية في دائرة اهتماماتها [16].

وبدا منذ العام 2015 ان السياسة الاميركية ازاء سوريا صارت تركز على أولوية المسار السياسي في التعامل مع الصراع والابتعاد عن المقاربات الأمنية، وتزامن هذا التحول مع وجود أمرين تضمنتهما المقاربة الأميركية للصراع في سوريا : يرتبط الأول بحملة التحالف الدولي الجوية لاستهداف تنظيم داعش في العراق وسوريا، بينما يرتبط الثاني بمجال التفاهم الأميركي الروسي حول التدخل العسكري الروسي المفاجئ في سوريا.

ومنذ وصول الرئيس ترامب إلى البيت الابيض مطلع العام 2017 ركزت إدارته على ضرورة محاربة تنظيم داعش دون التركيز على النظام السوري، وجاء التوجه نحو الإنخراط في الصراع السوري حينما أعلنت الإدارة الأميركية في آذار 2017 زيادة عديد القوات الأميركية في سوريا، حيث أصبح الدخول

---

(16): "إتفاق موسكو بداية حل أم إنقلاب أميركي على الثورة" **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، وحدة الدراسات السياسية، ، تاريخ 11 مايو 2013، تاريخ الإطلاع 12/25/ 2020، الرابط:
https://www.dohainstitute.org/AR/Pages/index.aspx

علنياً بينما كان الامر مقتصراً على عدد من المشاركين والخبراء والعسكريين، وهدف تواجد هذه القوات هو مكافحة داعش من جهة، ومنع وقوع تصادم بين قوات سوريا الديمقراطية والقوات التركية الموجودة في المنطقة من قوات درع الفرات، ولعل التطور الأبرز في التعامل الأميركي مع الملف السوري حصل على أثر إستخدام النظام للأسلحة الكيماوية في بلدة خان شيخون التي تسيطر عليها المعارضة يوم 4 نيسان 2017 وأسفر عن مقتل العشرات من المدنيين، حينها وصف ترامب الهجوم بأنه تجاوز للخطوط الحمر بمراحل، وكان الرد بالقرار الأميركي باستخدام القوة ضد نظام الأسد يوم 7 نيسان حيث تم إطلاق 59 صاروخاً من نوع توما هوك من قبل مدمرتين أميركيتين في شرق البحر المتوسط على قاعدة الشعيرات.

3_ محددات السياسة الأميركية العامة من التدخل في الأزمة السورية.

يمكن إيجاز محددات السياسة الأميركية في التعامل مع الأزمة السورية منذ بدايتها وحتى العام 2015 بما يلي:

- السيطرة على السلاح الكيماوى السوري عبر المبادرة الروسية التي تم الاتفاق عليها بين وزيري خارجية كل من الولايات المتحدة وروسيا عام 2013 والتي تنص على إنضمام دمشق لمعاهدة حظر الأسلحة الكيماوية، والإفصاح عن مواقعها وتدميرها قبل النصف الاول من العام 2014.

- عدم رغبة أمريكا فى التورط فى حروب أخرى فى المنطقة بعد الفشل الذى حققته فى العراق وافغانستان وليبيا.

- الالتزام الأمريكى بأمن إسرائيل.[17]

)17(: لبنى عبدالله، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية، 2011–2014" تاريخ 2015/4/16، تاريخ الإطلاع 2021/1/24، الرابط:

https://democraticac.de/?p=16397

ومع تبدل التوازنات العسكرية إعتباراً من العام 2015 يمكن القول إن المحددات الأميركية للتعامل مع الوضع المستجد تجلت فيما يلي:

_ توفير نوع من الحماية للأكراد، يحول دون إجتياح تركيا لمنطقة منبج والوصول إلى دير الزور وغرب الفرات.

_ طمأنة الدول الغربية المشاركة فيما يسمى بقوات التحالف (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا،..) بما يسمح ببقاء قواتها العسكرية في شمال وشرق سوريا وهو ما يعني إستمرار نحو 1200 جندي ضمن هذه القوات خلال الفترة القادمة.

_ إستثمار هذا الموقف الإيجابي على مستوى العلاقة مع الأكراد بهدف منع التقارب الذي تصاعد في الفترة الاخيرة بينهم وبين الحكومة السورية.

_ التأثير بقدر الإمكان على التقارب والتفاهمات التي تتم بين تركيا وروسيا وإيران، والتي رتبت تداعيات بينها، ليس فقط بما يتعلق بتطورات الأزمة السورية، ولكن على مستوى العلاقات الثنائية، ويمكن أن تؤثر على طبيعة التوازنات الدولية والإقليمية في المنطقة، خاصة على إستراتيجية المواجهة الأمريكية مع إيران.[18]

ولعل التحول الابرز في التعامل الاميركي مع المشهد السوري هو اعتراف الرئيس الاميركي دونالد ترامب لاسرائيل بالسيادة على الجولان المحتل منذ عدة عقود، وفرض الإدارة الأميركية عقوبات على النظام السوري لا سيما قانون قيصر الذي وقعه الرئيس الأميركي ترامب وأصبح ساري المفعول إعتباراً من 17 حزيران 2020 والذي يعطي الرئيس الأميركي الحق بفرض عقوبات بحق الأشخاص الأجانب إذا قاموا بتوفير الدعم المالي أو التقني للنظام السوري أو التعاقد معه أو مع الحكومة

(18): محمد مجاهد، الزيات، "ما الذي تريده الولايات المتحدة في سوريا"، **الشروق المصرية**، 1 مارس 2019، تاريخ الإطلاع 2020/1/24:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=01032019&id=794fc2a7-7a66-4320-b0bd-0431e866344b

السورية أو أي من المؤسسات الرسمية أو الكيانات التي تسيطر عليها الحكومة السورية أو شخصية رفيعة المستوى، كما ينطبق على الحكومتين الإيرانية والروسية على خلفية دعمهما لنظام الأسد[19].

ويظهر من خلال تطورات السياسة الأميركية حيال الصراع السوري أن الإدارة الاميركية كانت مترددة في التعامل مع هذه الأزمة، ولم يكن لديها الرغبة في الدخول العسكري المباشر في حسابات عدم التورط في الوحل السوري، لذلك إنتقلت تدريجياً إلى سياسة إدارة الأزمة سياسياً عن بعد وتسليح المعارضة المعتدلة وإنشاء التحالفات العسكرية لمحاربة التنظيمات الإرهابية، مع بعض الضربات العسكرية الموضعية للنظام غير الحاسمة، ولم تغب عن الإستراتيجية الأميركية سياسية التنسيق مع روسيا في الكثير من الملفات على الأرض السورية، والرؤية الأميركية هذه عائدة إلى تعقيدات المشهد السوري وكثرة اللاعبين الإقليميين والدوليين واحتمال تمدد الصراع إلى حرب عالمية في حال التدخل العسكري الأميركي المباشر.

الفقرة الثانية: المحددات الإقليمية.

كدولتين إقليميتين فاعلتين في الأزمة السورية شهدت العلاقات التركية الإيرانية مع سوريا منذ بداية الأزمة تحولاً جذرياً، ولكن في إتجاهين متناقضين، فتركيا باعتبارها تملك حدوداً مشتركة مع سوريا، حاولت إستغلال حالة النظام السوري المتهالكة ودعمت المعارضة السورية سياسياً وعسكرياً، ما شكل إنقلاباً وتحولاً إستراتيجياً في سياستها الخارجية وعلاقتها مع سوريا التي كانت معتمدة قبل الأزمة، أما إيران التي كانت تملك علاقات إستراتيجية تاريخية مع الدولة السورية، ازدادت وتيرة هذه العلاقات وتنوعت منذ إندلاع الأزمة لتشمل إضافة إلى المناحي السياسية والإقتصادية التدخل العسكري الإيراني في سوريا.

)19(: سابين مبارك، "ما هي أبرز بنود قانون قيصر"، **موقع اندبندنت عربي**، تاريخ 10 يونيو 2020، تاريخ الإطلاع: 2021/1/15. www.independentarabia.com

إن التدخل المباشر لهاتين الدولتين في الأزمة السورية تحكمه إعتبارات مصلحية بحتة، ويرتبط بإستراتيجتهما المستقبلية نظراً لأهمية سوريا كدولة إقليمية مؤثرة وفاعلة في الشرق الأوسط سياسياً وإقتصادياً وأمنياً، ويؤسس لما ستؤول إليه التسوية السياسية.

فما هي أهم محددات هاتين الدولتين للدخول على خط الصراع الداخلي في سوريا، وما هي الإستراتيجيات الطارئة التي أدت إلى تغيير أو تعديل سياستهما تجاه سوريا؟

أولاً: المحددات التركية.

1_ السياسية الخارجية التركية ومبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار.

كان لوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام 2002 أثراً بارزاً في تغيير إستراتيجية تركيا الخارجية، وشكلت الرؤية التي طرحها أحمد داوود أوغلو في كتابه "العمق الإستراتيجي" منطلقاً للسياسة الخارجية التركية الجديدة خصوصاً مع دول الجوار، حيث طرح ستة مبادئ لهذه السياسة كان أهمها المبدأ الثاني وهو مبدأ "تصفير المشكلات مع دول الجوار"، وقد كان من نتائج إعتماد هذه السياسة أن أبرمت تركيا عدداً من إتفاقيات التجارة الحرة مع سوريا وفتحت الطريق أمام علاقات إقتصادية ضخمة، وقد ارتقى مستوى العلاقات إلى ما يمكن وصفه بالإنقلاب في المسار الدبلوماسي[20].

ومن أهم الأسس التي قامت عليها هذه السياسة:

_ إن تركيا بلد مركز، وليست طرفاً، أي هامشياً ويتبع ركب أحد، وهي لا تلحق بالآخرين، بل يجب أن تكون بلداً جاذباً للآخرين وليس العكس.

_ يجب أن تكون تركيا لاعباً مؤسساً في نظام إقليمي ودولي جديد.

---

(20): أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للنشر، ط2 2011، ص: 613/612 .

_ يجب أن تكون تركيا مثالاً لدول المنطقة، وهو ما أطلق عليه "النموذج التركي" لجهة الجمع بين الإسلام والعلمانية والديمقراطية.

وإستطاعت تركيا من خلال إتباع سياسة "صفر مشكلات" من إقامة علاقات إستراتيجية مع دول كانت على عداء معها، حيث تمكنت من توطيد علاقاتها مع العديد من الدول ومنها سوريا[21].

2_ تحول الموقف التركي من الأزمة السورية.

مع هبوب ثورات الربيع العربي بدأ التحول الإستراتيجي في السياسة التركية، وشكلت الأزمة السورية إنعطافة وتحول كبيرين في هذه السياسة، وجاء التحرك التركي تجاه سوريا بحساب وحذر، فالعلاقات التركية السورية بالغة الحساسية والأهمية بالنسبة لأنقرة، حيث تعتبر سوريا ركيزة الدبلوماسية التركية الأساسية في منطقة المشرق العربي، ومن هنا بدا الموقف التركي إيجابياً تجاه الأزمة، وقد اتسم منذ البداية بالتصاعد التدريجي إعتقاداً منها أنه بالإمكان التأثير في النظام ودفعه نحو التغيير باعتبار الأزمة السورية شأن داخلي، لذلك حاولت تركيا مبكراً تفادي الأحداث بعد ارتفاع حدة التصادمات بين الجيش والمعارضة من خلال مطالبة النظام بإجراء تغييرات تشريعية ودستورية وسياسية جوهرية في البنية الأساسية للنظام تسمح بتحول تدريجي لسوريا نحو الديمقراطية [22].

فقد وجه رئيس الوزراء التركي إلى الرئيس السوري نداءات مباشرة، وقام وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو برحلات عديدة إلى دمشق، لا بل أن رئيس منظمة تخطيط الدولة التركية ساعد في وضع برنامج إصلاح إقتصادي للحكومة السورية.

)21(: محمد نور الدين، "تركيا القلقة في الحداثة والكيان والعلاقة بين الجماعات"، رياض الريس للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2017، ص: 172/171 .

)22(: امال ياسين، "المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية"، **مركز الرأي للدراسات**، 25 أيار 2012، تاريخ الإطلاع 2020/12/17، الرابط:

http://www.alrai.com/article/515433.htm

عندما فشل نظام الأسد في الإستجابة إلى نصيحة تركيا، كان رد فعل أنقرة عنيفاً جداً، وبحلول آب 2011 غيرت الحكومة التركية مواقفها وبدأت الدعوة إلى تغيير النظام في سوريا والعمل على ذلك، وبغية تحقيق هدفها إعتمدت أنقرة مساراً مزدوجاً تمثل في زيادة العزلة الدولية للنظام السوري، وتعزيز فعالية المعارضة السورية، فبدأت باستضافة المجلس الوطني السوري، الدعامة المدنية للمعارضة، بالإضافة إلى الجيش السوري الحر المتمرد، وسعى الدبلوماسيون الأتراك إلى توحيد المعارضة المنقسمة تحت راية المجلس الوطني السوري، وزادت تدريجياً دعمها للمعارضة العسكرية بالتعاون مع شركائها في الخليج_ المملكة العربية السعودية وقطر_ وأعلنت سياسة الباب المفتوح أمام اللاجئين السوريين.[23]

وتصاعد التأييد التركي ليمتد إلى التزويد المعارضة بالسلاح والخدمات اللوجستية وتوفير الممر الآمن عبر الحدود للانتقال إلى داخل سوريا والخروج منها، وامتد الأمر إلى دعم التنظيمات المُتطرفة الإرهابية كجبهة النصرة وداعش، وصولا إلى انتهاك سيادة الدولة السورية بشكل صريح وغزو الجيش التركي أراضيها أكثر من مرة.

وشنت تركيا عمليات عسكرية داخل أراضي الدولة السورية بمُعدل عملية واحدة كُل عامين فكانت الأولى درع الفرات في عام 2016 التي غزت فيها الدبابات التركية الأراضي السورية لأول مرة منذ عام 2011، ثم عملية غُصن الزيتون في 2018 التي هدفت إلى إنهاء وجود القوات الكُردية في مناطق الحدود بين البلدين التي انتهت باحتلال تركيا لعدد من المُدن في الشمال السوري، ثم عملية درع الربيع في مارس 2020 التي هدفت لوقف تقدُم الجيش السوري في مُحافظة إدلب وانتهت نهاية فاشلة وقبل الرئيس أردوغان الشروط الروسية لوقف القتال.[24]

)23(SINAN ULGEN "معركة تركيا الشاقة في سوريا" **مركز كارنيغي الشرق الأوسط**، تاريخ 2014/6/9، تاريخ الإطلاع: 2021/2/19، الرابط:
https://carnegie-mec.org/2014/06/09/ar-pub-55876/

)24(علي الدين هلال،" ما هي أهداف تركيا الحقيقية في سوريا" ، 2020/3/19 ، **العين الإخبارية**، تاريخ الإطلاع:2020/12/19.
www.al-ain.com

3_ الطموحات والأهداف التركية من وراء التدخل في الأزمة السورية.

استفادت تركيا من العاملين الجيوسياسي والطائفي في تحكّمها بالجزء الأهم من الملف السوري، فتقديم أراضيها كمنطقة دعم واسناد للجماعات المسلحة، واستضافتها للعديد من قيادات المعارضة السورية، واحتضانها للعشرات من الاجتماعات والمؤتمرات للمعارضة السورية، كل هذه العوامل وغيرها مكنت أنقرة من لعب دور محوري في إدارة الأزمة السورية، وهيأت لها من الظروف والمعطيات لتقدم نفسها للغرب، ولواشنطن تحديدا باعتبارها القوة الاقليمية التي يعتمد عليها في ضبط ايقاع المنطقة والتحكم بمسارات الحل فيها.

تحلم تركيا بسوريا خالية من الأسد، كما تحلم بخطوط النفط والغاز القادمة من العراق والخليج العربي، تعبر الأراضي السوية باتجاه ميناء جيهان التركي، وتحلم ايضا في التحكم بأكبر مخزون للنفط والغاز ممتد من أقاصي شرق سوريا حتى البحر المتوسط ، وداخل المياه الدولية المقابلة للشواطيء السورية ، وربما تحلم بان تستحوذ على أوراق الشرق الأوسط الكبير كلها.[25]

إستطاعت تركيا باعتبارها قوة إقليمية فاعلة في الأزمة السورية ومؤثرة فيها بشكل مباشر من أن تحقق العديد من الأهداف من وراء هذا التدخل، ومنها:

_ إقامة شبكة من العلاقات المعقدة بينها وبين كافة الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في الأزمة السورية بدءا من واشنطن وروسيا مروراً بايران، وصولاً إلى معظم أطراف المعارضة السورية.

_ إقامة محادثات سياسية وعسكرية ثنائية مع روسيا وإيران لتنظيم تموضعها العسكري على الأرض السورية.

_ إنشاء المنطقة الآمنة في العمق السوري.

_ المشاركة بفاعلية في محادثات التسوية السياسية لا سيما مساري آستانا وسوتشي.

)25: أحمد سماره الزعبي، "الإستراتيجية التركية تجاه سوريا"، **موقع جو 24**، تاريخ النشر: 2015/1/18، تاريخ الإطلاع 2019/11/25، الرابط:

https://jo24.net/article/101222

إن الأهداف التركية المعلنة للتدخل المتواصل في سوريا كانت دائماً تنحصر بإبعاد مقاتلي حزب العمال الكردستاني عن الحدود التركية ومحاولة ضرب أي محاولة لإقامة كيان كردي على حدودها، ولكن الحقيقة أن تركيا وجدت في الأزمة السورية منطلقاً لتنفيذ سياساتها العميقة التي عبر عنها أردوغان حين رد على منتقديه على تدخله في الشأن السوري في 16 تموز 2012 قائلاً " يسألوننا عن أسباب انشغالنا بسورية، الجواب بسيط للغاية، لأننا بلد تأسس على بقية الدولة العلية العثمانية"، وفي نهاية تشرين الثاني 2012 كان أردوغان يقول "إننا سنصل إلى كل نقطة وصل إليها أجدادنا على ظهور الخيل وسنهتم بها"[26]، لذلك نرى أن أهداف التدخل التركي في سوريا له مسبباته التاريخية العميقة التي تتجاوز حصرية الأزمة السورية لتمتد إلى كافة الإقليم في مشروع تركي كبير وجد في الربيع العربي فرصة لتنفيذه، ومن الأرض السورية منطلقاً.

ثانياً: المحددات الإيرانية.

1_ مدخلات الموقف الإيراني من الأزمة السورية.

بدأت العلاقات السورية الإيرانية بعد انتصار الثورة مباشرة وكان الإنحياز الاستراتيجي السوري إلى إيران في حربها مع العراق، وشكلت سوريا في هذه المرحلة بوابة إيران إلى المنطقة العربية وخصوصاً إلى لبنان عبر الدعم المباشر لحزب الله، كما شكلت سوريا مع إيران نواة لما سيعرف لاحقاً بمحور الممانعة الذي سيقف إلى جانب حركات المقاومة في المنطقة خصوصاً في لبنان وفلسطين[27].

حاولت إيران الإستفادة من ثورات الربيع العربى وعملت على تقليل مخاطر تلك الثورات، كما كان لتلك الثورات تأثير كبير على سياسة إيران الخارجية حيث أنها رأت فى تلك الثورات انتصاراً كبيراً لتوجهات سياستها، وذلك لأن الأساس الذى قامت عليه سياستها الخارجية هو دعم الثورات

)26(: محمد، نور الدين، المرجع السابق.

)27(: Amir M. Haji-Yousefi, “Iran`s Policy in the Syrian Civil War”,(Tehran, I R Iran: Shahid Behehsti University August 201), p20
https://ecpr.eu/Events/Event/PaperDetails/34702

والمستضعفين فى البلدان الإسلامية وتصدير النموذج الثوري الإيراني عبر الثورات، وهذا ما قامت به إيران حيث عملت على دعم غالبية الثورات التى قامت فى المنطقة واستمر هذا الدعم مع وصول التيارات الاسلامية بعد الثورات الى الحكم فى بعض الدول، بالإضافة الى أن هذه الثورات جاءت بمثابة انتصاراً لإيران على الولايات المتحدة فى صراعها الإقليمي على المنطقة حيث رفضت كل الشعوب العربية التدخل الأمريكى فى شؤونها الداخلية وتقليل النفوذ الأمريكى وبذلك فشل مشروع الشرق الأوسط الأمريكى وفشل مشروعات الديمقراطية الغربية التى نادت بها الدول الغربية لمحاربة التوجهات الاسلامية وهذا ماكانت تريده إيران[28]، إلا أن الموقف الإيراني الداعم لثورات الربيع العربي تبدل مع بداية الثوره في سوريا، حيث اتخذت إيران موقفاً مختلفاً عن مواقفها من ثورات الدول العربية الأخرى، إذ أعلن المرشد الأعلى لإيران بأن التظاهرات فى سوريا تختلف عن تلك التى شهدتها الدول العربية، وأن مايحدث ماهو إلا مؤامرة خارجية تحركها الولايات المتحدة واسرائيل وحلفائهم لكسر سوريا والتخلص منها بإعتبارها من ضمن دولة المقاومة، وجاء الموقف الإيرانى هذا قائم على أساس الخوف من أن أي تغير فى النظام السورى قد تتغير معه خريطة توازنات القوى فى المنطقة وخساراتها لأكبر حلفائها ، فهى ترى أن انهيار سوريا يعتبر انهيار لإستراتيجيتها فى المنطقة، لذلك تسعى بكل الوسائل لإخراج النظام السورى من الأزمة بكل الوسائل، وعلى هذا الأساس تحول الموقف الإيرانى من الدعم المعنوى للنظام السوري الى الدعم المالى والسياسى والعسكرى، حيث قامت إيران بتزويد الجيش السورى بالأسلحة والمعدات والخبرات، كما أيدت شرعية النظام على المستوى الرسمي[29].

28( ): محمد عباس ناجي، "مستقبل الدور الإقليمي لإيران في المنطقة العربية بعد الثورات العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 185، القاهرة 2011 .

29( ): دينا محسن محمد عبده، "الإتجاهات العامة للمصالح الإقليمية لإيران في المنطقة العربية، دراسة مقارنة: سوريا واليمن"، **المركز العربي الديمقراطي**، تاريخ الإطلاع : 2021/1/23، الرابط:
https://democraticac.de/?p=34554

2_ حجم الدعم المالي والإقتصادي الإيراني للنظام السوري.

سعت إيران منذ بداية الأزمة السورية إلى الوقوف إلى جانب النظام السوري وأبرمت إيران الكثير من اتفاقيات التعاون والعقود الاقتصادية معه من أجل إعادة تشييد تلك القطاعات التي شملت مجالات الخدمات، والبنية التحتية، والكهرباء، والصحة، والمطاحن، والمواد الغذائية، والقطاع المالي، ومن النفقات الإيرانية في سوريا تسليم النفط والمنتجات النفطية إلى قوات الأسد، ويتم ذلك في سياق "خط الائتمان" الذي فتحته إيران لسوريا، وبحسب وسائل الإعلام الإيرانية فإن حجم هذا "الخط" يتراوح بين 2–3 مليارات دولار في السنة، كما يسمح "خط الائتمان" الكلي بمبلغ يصل إلى 6 مليارات دولار في السنة، ويشمل المواد الغذائية والطبية التي حددها وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف بنحو 2.5 مليار دولار في السنة.

ويقول الخبير الاقتصادي سمير طويل لـ "إيران واير": "الكثيرون قالوا إن حجم الإنفاق الإيراني في سوريا بلغ أكثر من 80 مليار دولار، ولكن الشيء الثابت أن إيران في عام 2015 دعمت نظام الأسد بمبلغ 900 مليون دولار (كاش)، وذلك عقب خسارة النظام للإحتياطي النقدي إضافة إلى الخط الإئتماني بين طهران ودمشق، والذي يقدر بـ 12 مليار دولار.

وكانت المتحدثة باسم المبعوث الدولي إلى سوريا "ستافان دي مستورا" "جيسي شاهين"، قد كشفت تقديرات الأمم المتحدة لمتوسط إنفاق إيران في سوريا بما يعادل 6 مليارات دولار سنويا[30].

وفى إطار الدعم السياسى الإيرانى للنظام السوري، دعت إيران إلى لقاء تشاوري حول الأزمة السورية وقد عقد ذلك اللقاء فى طهران فى 9 أغسطس 2012 بمشاركة 30 دولة، وقد أبدت إيران استعدادها للمشاركة فى أي حل سياسي للأزمة، بالإضافة إلى ما قدمته تحت ما يسمى "خارطة

)30(: أحمد سلوم، ، حجم الأنفاق الإيراني في سوريا والمكاسب التي حققتها طهران، **إيران واير**، 16فبراير/ 2020 تاريخ الإطلاع 2021/1/24:

https://iranwirearabic.com/archives/2667

الطريق" والتى اقترحت بواسطة الرئيس السابق محمد مرسى بمشاركة السعودية وتركيا وإيران من أجل إيجاد مبادرة لإخراج سوريا من أزمتها

وعندما عقد اتفاق جنيف 1 لحل الأزمة السورية، لم تشارك إيران فى ذلك المؤتمر، حيث أعلنت إيران مراراً عن استحالة حل الأزمة السورية عسكرياً، وإنما يتم حلها عن طريق الحوار الوطنى بين الأطراف المتصارعة، كما انتقد رئيس مجلس الشورى الإيرانى "على لاريجانى" عدم التزام أمريكا وحلفائها الإقليمين بوعودهم فى ذلك المؤتمر، وأوضح أن إيران لابد أن تقبل باتفاقيات مؤتمر جنيف1 فى حالة رغبتها فى المشاركة فى أية محادثات مستقبلية لحل الأزمة السورية [31].

3_ دوافع التدخل الإيراني في سوريا.

منذ بداية الأزمة السورية أدركت إيران أنها هي المستهدفة مما يجري في سوريا، لذا قررت خوض الحرب على أرض سوريا، وفي مقال نشره روبرت فيسك في صحيفة الإندبدنت في 2012/7/30 قال في هذا الإطار إن " ثمة حرب أكاذيب تشنها الحكومات الغربية في الشرق والغرب على السواء، ضد سوريا، لا رغبة بوقف القتال ... وإنما الرغبة بتوجيه صفعة لإيران، وأن السعي وراء ضرب الديكتاتورية السورية لا يعود إلى محبة الغرب للشعب السوري، أو كراهيته لبشار الأسد وليس بسبب الغضب من روسيا حيال موقفها ووقوفها إلى جانب النظام السوري، بل بسبب رغبة الغرب في توجيه ضربة إلى النظام في إيران من خلال حليفته سوريا"[32]، ومن هنا ترتبط أهداف التدخل الإيراني في سوريا ودوافعه بعدة غايات منها ما يرتبط بموقع سوريا الجيوسياسي الذي يتطلب من طهران العمل على عدم السماح بإخلال قواعد الاشتباك مع إسرائيل واحتكار مواجهتها، إذ يشكل سحب هذه الورقة من إيران انتكاساً حاداً لفاعليتها الحركية ضمن تفاعلات النظام الإقليمي، وغياباً عن ميادين صياغة المعادلات الأمنية في المنطقة فانحسار قوات النظام العسكرية وتقهقرها في مناطق الجنوب السوري الحدودية مع فلسطين والأردن وفي مناطق القلمون الحدودية مع لبنان خلال الأعوام الأولى للصراع

): دينا محسن محمود، عبده، مرجع سابق.31(

) سامي كليب، "الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج الحرب السورية بالوثائق السرية"، ط6، دار 32(الفارابي، بيروت 2016، ص 401 .

العسكري، شكل هاجساً مركباً للنظام الإيراني، إذ أنّ هذا الانحسار من شأنه أن يفرض لاعبين جدد في معادلات الأمن ويخرج النظام وإيران منها، بالإضافة إلى أنه يشكل تهديداً حقيقياً لطرق إمداد حزب الله اللبناني الذي يسعى لأن يكون المؤثر الرئيسي في تلك المعادلات في الجنوب اللبناني.

ومن الأهداف أيضاً ما يتعلق بسوريا نظاماً وجغرافية، إذ أنّ الحفاظ على النظام ودعمه ومساندته أمام حركة التغيير التي تلقت دعماً ومساندة من عدة دول عربية وأوروبية ناهيك عن تركيا والولايات المتحدة، أدى إلى إبراز قوات النظام وحلفائه كقوة عسكرية منظمة، يمكن أن تضطلع بأدوار عسكرية وأمنية ضمن عمليات "محاربة الإرهاب"، ما من شأنه أن يعزز مكاسب طهران ويجعلها أكثر استراتيجية[33]، لذلك فإن أهم أسباب بقاء النظام السوري واستمراريته وعدم سقوطه خصوصاً في السنوات الأولى للأزمة هو الدعم الإيراني، وهذا عائد بطبيعته إلى أهمية سوريا في الإستراتيجية الإيرانية في مستقبل منطقة الشرق الأوسط.

الفقرة الثالثة: المحددات المحلية.

تتجلى الأبعاد المحلية للأزمة السورية من خلال الإنقسام العامودي بين طرفي النزاع وهما المعارضة من جهة والنظام من جهة أخرى، فالمعارضة التي بدأت تتمظهر مع بداية الإحتجاجات هي حديثة العهد في المشهد السوري، إذ قبل إندلاع الإحتجاجات في سوريا في العام 2011 لم تكن المعارضة السياسية السورية الداخلية حاضرة في المشهد السوري إلا بالقدر الذي يضفي نوعاً تجميلياً على النظام السوري، وهي غالباً ما كانت تدور في فلكه، ومع بداية الإحتجاجات كان لهذه المعارضة عدة محاولات لتشكيل جبهات سياسية عريضة إلا أنها باءت جميعها بالفشل، خصوصاً في ظل الانقسام بين معارضة الداخل والخارج، وإتجاه طرفي النزاع إلى عسكرة الأزمة، وعلى النقيض من ذلك إعتمد

---

(33): معن طلاع، الدور الإيراني في الأزمة السورية، التموضع والتحالفات والمستقبل، **مركز الجزيرة للدراسات**، تاريخ 16 مارس 2016، تاريخ الإطلاع 16 /2020/12، الرابط:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/190306073852778.html

النظام السوري منذ البداية الحلول العسكرية في تعامله مع الأزمة والمعارضة متخذاً بعض الإجراءات السياسية والدستورية التي رفضتها المعارضة كلية.

أولاً: المعارضة.

1_ واقع المعارضة السورية الداخلية قبيل الأزمة.

لم تكن المعارضة السورية المنظمة حاضرة بكثافة جماهيرية في المجتمع السوري قبل إنطلاق الثورة، إذ بعد وصول الرئيس بشار الأسد إلى الحكم عام 2000 وإطلاقه الوعود الإصلاحية والديمقراطية نشطت القوى الديمقراطية في سوريا في ما سمي بـ" ربيع دمشق" حيث عاشت سوريا مرحلة غير مسبوقة من النقاشات الديمقراطية التي تناولت قانون الطوارئ والمادة الثامنة من قانون الأحزاب والإنتخابات والتعددية.

إنتظرت أحزاب المعارضة أن يقوم الرئيس الجديد بشار الأسد بعملية إصلاح سياسي تنهي عقوداً من تفرد حزب البعث في حكم سوريا، إلا أن تجربة ربيع دمشق وإفشالها برهنت عن عدم رغبة النظام في السير قدماً في عملية الإصلاح، ونتيجة لذلك تداعت أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي ولجان إحياء المجتمع المدني وعقدت جلسات توصلت إلى صيغة "وثيقة إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي" التي اعتبرت في أحد بنودها النظام السوري القائم بأنه العائق الوحيد لعملية التغيير الديمقراطي في سوريا، ومثّل إعلان دمشق آنذاك أكبر إطار سياسي للمعارضة، لكنه بقي أسير خلافات القوى المنضوية فيه، واختلافاتها الفكرية والإيديولوجية[34]، لذا فإن المعارضة السورية الداخلية كانت شبه معدومة قبل الأزمة، وما كان موجوداً منها كان يدور في فلك النظام ومؤسساته.

)34(: عزمي بشارة، سوريا درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص: 382-390-391-392.

2_ الهياكل التنظيمية لقوى الثورة والمعارضة بعد الأزمة.

بعد إنطلاق انتفاضة 2011 تبنت جماعات المعارضة مقاربات متباينة حيال النزاع المتصاعد، ففي دمشق أسست في البداية شخصيات معارضة هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي، ميزت هذه الهيئة نفسها عن باقي مجموعات المعارضة من خلال رفضها لكل من المنظمات السياسية خارج سوريا والقوى الأجنبية، وتبنيها مواقف إعتبرها أعضاء هيئات غير مقبولة ومجاملة للحكومة السورية، وقد جهد الزعيم المعارض رياض الترك وهيئة التنسيق بقيادة شخصية معارضة أخرى هي حسن عبد العظيم للإتفاق على برنامج مشترك ولكن كما يقول برهان غليون، ثبطت الخلافات على الأدوار القيادية محاولات التعاضد هذه، وعلى رغم ان الضغوط الدولية دفعت المجلس الوطني وهيئة التنسيق إلى توقيع الميثاق الوطني لسوريا الجديدة في العام 2012 ، إلا أن المعارضة السياسية فشلت في رص الصفوف على نحو يعتد به، والبون الشاسع في مطالب الأطراف المؤسسة، والتي تراوحت بين الإنتقال بعيداً عن الأسد وبين الإصلاحات التدريجية حجبت فرصة بروز موقف تفاوضي موحد[35]، في المقابل ذهبت المعارضة السورية إلى تبني خيار الجيش الحر بناء على التجربة الليبية، وعسكرة الحراك السلمي تحت ذريعة الحماية في البداية وحاولت جر المجتمع الدولي إلى تبني هذا الخيار ودعمه من دون الالتفات إلى الفارق بين الحيثيات الليبية والحالة السورية، هو موقف كشف عن مستوى من القصور في قراءة التحولات والمواقف الدولية من الأزمات، فعسكرة الإنتفاضة السلمية لم تنجح في منح المتظاهرين الحماية المطلوبة والمستهدفة من هذه الخطوة التي كانت متعجلة، في المقابل منحت النظام الذريعة التي كان يبحث عنها ويعمل على الوصول إليها، من خلال شيطنة الحراك المطالب بالحرية والديمقراطية، وتحويله إلى المستويين الامني والعسكري، لتسهيل عملية القمع الدموي، التي سرعان ما حولها إلى فرصة لممارسة أعلى مستويات القمع من

)35(عمر السراج وفيليب هوفمان، "مسار المعارضة السياسية السورية نحو مآل التهميش"، **مركز كارنيغي**، تاريخ 22/أيار 2020، تاريخ الإطلاع 2021/1/10.

https://carnegie-mec.org/2020/05/22/ar-pub-81840

أجل فرض سيطرته والقضاء على كل مظاهر الحراك السلمي، الذي يشكل تهديداً حقيقياً ووجودياً.[36]

فالهياكل التنظيمية الأولى لقوى الثورة ونخب المعارضة بدأت في شبكات مدنية منظمة تهدف إلى تنسيق الفعل الثوري وقيادته وتُصدر البيانات السياسية الدالة على قيم الحراك وتوجهاته، كالتنسيقيات ولجان التنسيق المحلية ثم اتحاد التنسيقيات والهيئة العامة للثورة والمجلس الأعلى لقيادة الثورة، ومع تطور الأحداث وانتقالها لمستويات عسكرية، تم الدفع باتجاه الانتقال نحو اتجاهين منفصلين، الأول: باتجاه صيغ سياسية ائتلافية (هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي–المجلس الوطني والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة)، والثاني: باتجاه التنظيمات الثورية والإسلامية العسكرية (كالفصائل الإسلامية ومجموعات الجيش الحر).

وقد تأثرت جماعات المعارضة العسكرية بالتوجهات السياسية للأطراف الدولية والإقليمية الداعمة لها ولم تتمكن على كثرة تشكيلاتها من خلق كيان عسكري موحد تحت قيادة موحدة، الأمر الذي أدى فشلها في إحداث تأثيرات كبيرة على مستوى المواجهة مع النظام، وثبت معادلة إختلال موازين القوى لصالحه، يضاف إلى ذلك الإقتتال الداخلي بين العديد من تشكيلات المعارضة العسكرية.

عموماً يبقى عدم تمكن المعارضة من إيجاد قيادة سياسية وعسكرية موحدة، وانقسامها إلى معارضة داخلية عسكرية تسيطر على الأرض وتتحكم بمجريات المعارك، ومعارضة سياسية خارجية تدار مباشرة من الأطراف الإقليمية والدولية الداعمة لها، من أهم الأسباب التي إلى أدت إلى ضعفها وتراجعها أمام قوات النظام السوري الذي بدأ يستعيد آلية التحكم العسكري بالأرض السورية ويسجل إنتصارات ملموسة على المعارضة.

)36(: حسن فحص، الأزمة السورية بين واقعية المجتمع الدولي وأخطاء المعارضة الإستراتيجية، **إندبدنت عربية**، 2020/3/15، تاريخ الإطلاع 2021/1/12.

https://www.independentarabia.com/

3_ مؤتمر الرياض وتشكيل الهيئة العليا للمفاوضات.

عُقد مؤتمرا فيينا في 30 تشرين الأول 2015 و14 تشرين الثاني 2015 (تحت اسم محادثات فيينا للسلام) والذي كان له دور مهم في دفع العجلة باتجاه استصدار القرار 2254 الذي أطلق مسار مفاوضات "الانتقال السياسي"، وضرورة إعادة تشكيل وفد المعارضة الذي سينخرط بالمفاوضات، وتم تكليف الرياض بهذا الخصوص[37]، وتحت عنوان "توحيد المعارضة"، عقد في الرياض في 8 و9 ديسمبر 2015 هذا المؤتمر في سياق مختلف عما سبقه من مؤتمرات ومحاولات تمثل وجود زخم عالمي يدفع باتجاه حل المشكلة السورية يتمثل بمؤتمر فيينا ووجود رغبة من جل الدول المعنية على تناقضاتها في الخلاص من عبء المشكلة السورية وآثارها وبخاصة قضية اللاجئين، وانتقال أعمال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى خارج حدود سوريا والعراق، وحقق مؤتمر الرياض الموسع للمعارضة السورية ما يمكن عده نجاحات نسبية لها، فقد استطاع إصدار رؤية مشتركة توافقية عن الإنتقال السياسي في سوريا، ونجح في تأليف "هيئة عليا للمفاوضات"، وتميز هذا المؤتمر عما سبقه بمشاركة السياسيين والعسكريين في مؤتمر واحد لأول مرة، وقد شارك إثنان من أهم فصائل المعارضة الإسلامية المسلحة وهما جيش الإسلام وأحرار الشام ووافق هذان الفصيلان على مبادئ مدنية الدولة والحكم التعددي الذي يمثل الشعب كافة أطياف الشعب من دون تمييز أو إقصاء على أساس ديني أو طائفي، وعلى إحترام مبادئ حقوق الإنسان والشفافية والمحاسبة وسيادة القانون[38]، والهيئة بدورها شكَّلت منها وفد التفاوض، ولاحقًا ونظرًا للتطورات والضغوطات الدولية عُقد مؤتمر توسعة آخر في المملكة العربية السعودية في 22 تشرين الثاني 2017، وعُرف باسم الرياض (2)، تم فيها تشكيل "هيئة التفاوض السورية"، وضُمَّ إليها كل من منصتي القاهرة وموسكو.

)37(: معن طلاع،" المعارضة السورية، إعادة التشكيل ومسارات التسوية"، تاريخ 19/سبتمبر 2019/، **مركز الجزيرة للدراسات**، تاريخ الإطلاع: 2021/1/8، الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/09/190919111337217.html

)38(: حازم نهار،"المعارضة السورية بعد مؤتمر الرياض وقرار مجلس الأمن "2254 "، **المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات**، تاريخ 3 يناير 2016.

ثانياً: النظام السوري.

1_ إستراتيجية النظام السوري في التعامل مع الأزمة.

شكل إندلاع الإحتجاجات الشعبية في سوريا مفاجأة مدوية لكافة المراقبين، باعتبار أن مثل هذه التحركات كان مستبعد حصولها بسبب القبضة الأمنية للنظام على كافة مفاصل الحياة في سوريا، وعمل النظام منذ البداية بكافة السبل لإفشال هذه التحركات خصوصاً وأن حجمها كان كبيراً جداً، واعتمد النظام إستراتيجية عسكرية وسياسية فريدة في مواجهة الإحتجاجات.

فعلى الصعيد العسكري لوحظ وجود تبدل في إستراتيجية الجيش النظامي السوري العسكرية، من الفوضى المطلقة إلى الفوضى المنظمة، فقد تم توظيف آلية العمل العسكري للجيش في سياسية هجينة تعتمد على ثلاث إستراتيجيات عسكرية هي:

أ_ إسترتيجية العقاب الجماعي: وتقوم هذه الإستراتيجية على الإستهداف المتعمد للمدنيين عن سابق إصرار وتصميم خاصة أولئك الذين يشكلون بيئة حاضنة أو داعمة للخصم، بحيث يؤدي ذلك إما إلى القضاء عليهم وبالتالي على المعارضة أو إستسلامهم.

ب_ سياسة الأرض المحروقة: وهي استراتيجية عسكرية سوفيتية تم إستخدامها ضد النازيين في الحرب العالمية الثانية، وهي ذات طابع دفاعي، تقوم على مبدأ حرق وتدمير المدن والقرى التي أصبح من اليقيني سيطرة العدو عليها وجعلها ركاماً.

ج_ إستراتيجية الحرب غير النظامية: يتم فيها اللجوء إلى أساليب الحرب اللاتناظرية وتكتيكاتها التي تتضمن ما تتضمنه حرب العصابات وتوفير كل الموارد المتاحة غير التقليدية لدعم تحقيق الهدف النهائي من الحرب[39].

)39(حسن علي باكير، "الإستراتيجيات الهجينة في الجيش السوري"، **مجلة المجلة**، 20 يوليو 2013، تاريخ الإطلاع 2021/1/12، الرابط: https://arb.majalla.com/2013/07/article55246651

أما على الصعيد السياسي فقد أقدم النظام السوري على إجراء إصلاحات سياسية تضمنت وضع دستور جديد للبلاد في العام 2012 يقوم على التعددية السياسية وتتم ممارسة السلطة فيه ديمقراطياً عبر الإقتراع، كما برزت فيه مادة إنتخاب رئيس الدولة من الشعب مباشرة لولاية مدتها سبع سنوات يمكن تجديدها لمرة واحدة، لكن المعارضة رفضت الدستور الجديد وجددت مطالبتها الرئيس الأسد بالإستقالة [40].

فالقيادة السورية كان لديها قناعة بأن خلف قطر وتركيا، مشروعاً إخوانياً، وأنه مهما فعل النظام، فإن المعركة مستمرة ضده لإسقاطه، وأن السعودية والغرب الأطلسي وبعض الدول العربية قررت خوض معركة كسر العظم في الداخل وبكل الوسائل بما فيها الإرهاب، فكان ان اختار الأسد رفع مستوى المعركة وإدخال حليفيه حزب الله اللبناني والحزب القومي السوري الإجتماعي وتنظيمات فلسطينية وعراقية، وقرر تعزيز العلاقات مع روسيا[41]، لذا ظهر أن النظام مصمم على خوض المعركة العسكرية والسياسية في مواجهة المعارضة حتى الرمق الأخير متوسلاً في ذلك كافة الوسائل العسكرية المتاحة وذلك من أجل الحفاظ بقائه وعدم إسقاطه، وكان من شأن عسكرة التحركات الإحتجاجية وإستجابة المعارضة لرد الفعل العسكري أن أطلقت يد النظام لضرب المعارضة دون هوادة وذلك بتنسيق عسكري متكامل مع الحلفاء الإقليميين الروس والإيرانيين، فمقاربة النظام السوري منذ البداية قامت على عدم القبول والرضى بالتغيير وإحداث أي تحول نحو الديمقراطية من خارج المنظومة السياسية التقليدية للنظام، لذلك كانت نظرية المؤامرة على الدولة السورية هي السمة الغالبة في وصف التحركات التي تقوم بها المعارضة، ولهذا كان النظام مستعداً للسير في مواجهة المعارضة سياسياً وعسكرياً حتى النهاية بتنسيق مكتامل مع الحلفاء، أما المعارضة فوجدت في الزخم الدولي والإقليمي والدعم العسكري اللامتناهي فرصة تاريخية من أجل إسقاط النظام وتحقيق الإنتقال السياسي بعيداً عنه.

)40(: "الدستور السوري الجديد، إصلاحات جادة أم مناورة سياسية""، **موقع دويتشه فيليه**" تاريخ 20212/2/15، تاريخ الإطلاع: 2020/01/15 . www.dw.com

)41(: سامي، كليب، مرجع سبق ذكره، ص 352 .

2_ إعتماد النظام على الدعم العسكري الإيراني والروسي.

ترافق هذا المسار العسكري مع دخول الإيرانيين على خط الدعم العسكري للجيش السوري في خصوصاً في السنوات الأولى للأزمة، وهناك تقارير تشير إلى الدعم العسكري الإيراني والتدريب الإيراني لقوات الدفاع الوطني في كل من سوريا وإيران، كما أن أجهزة الأمن والاستخبارات الإيرانية قدمت المشورة والمساعدة العسكرية من أجل الحفاظ على بشار الأسد في السلطة [42]، وحتى عام 2015 يرى عشرات المحللين والمراقبين أن الإنتصارات التي حققها الجيش السوري التابع لبشار الأسد ما كانت لتتحقق لولا الدعم الكبير المقدم من قبل قوة القدس التي حاربت المعارضة في حلب ونفذت هجمات كبيرة عام 2015 إستهدفت من خلالها معارضي بشار الأسد في القصير، ثم سيطرت على المنطقة ووهبتها للحكومة السورية، وفي يونيو 2015 نشرت بعض التقارير التي تشير إلى أن الجيش الإيراني هو الذي يقاتل في المعركة وليست قوات الحكومة السورية التي قيل أنها أضعف بكثير ولا تستطيع تنفيذ أو صد هجمات.[43]

كما قامت روسيا ومنذ بداية الإزمة بدعم النظام السوري ومؤسسة الجيش فيه عبر إمداداه بالأسلحة والذخيرة والمستشارين العسكريين، ومع بدء التدخل العسكري الروسي المباشر إتخذ هذا الدعم شكلاً مغايراً ووفر لقوات النظام السوري الغطاء الجوي الكثيف والقوة النارية المدمرة، الأمر الذي أسهم في قلب موازين المعارك لصالح قوات النظام السوري والميلبشيات المساندة له.

---

(42) :Iranian Strategy in Syria, Institute for the Study of War, Executive Summary + Full report, May 2013 Archived 22 October 2017, at the Wayback Machine. http://www.understandingwar.org/report/iranian-strategy-syria

(43): "Israeli official: Iran mastermind went to Russia – Business Insider". Business Insider: 10 September 2015. https://www.businessinsider.com/israeli-official-irans-military-mastermind-went-to-russia-to-talk-to-putin-saving-assad-2015-9

المبحث الثاني: مسارات التسوية السياسية في سوريا.

تحكم الأزمة السورية إقليمياً ودولياً إتجاهات متناقضة، أساسها الرؤى المختلفة للأطراف الفاعلة فيها، وسعي هذه القوى إلى توظيف الأزمة السورية بما يخدم مصالحها، كما أنها تشكل ساحة للصراع ما بين النظامين الإقليمي والدولي وتعكس عدم التكافؤ بينهما، وقد ظهر ذلك من خلال التنازع بين هذه القوى على المستويين الإقليمي والدولي، وسعي بعض القوى الإقليمية والدولية لتوظيف هذه الأزمة خدمة لمصالحها وبالشكل الذي يثبت نفوذها الإقليمي.

وسوريا كدولة فاعلة في النظام الإقليمي بما تمتلكه من مميزات إستراتيجية، تعتبر ساحة تجاذبات إقليمية ودولية خصبة، وقد برز ذلك من خلال سعي القوى الدولية إلى إغداق الدعم العسكري والسياسي على الأطراف السورية الداخلية المتنازعة، الأمر الذي أخرج الأزمة سريعاً من أبعادها المحلية المتجلية في صراع بين نظام ومعارضة، إلى صراع بين القوى الدولية على الإقليم السوري.

مرت الأزمة السورية بمراحل صراع متدرج وطويل وشهدت تدخلات عسكرية وسياسية لقوى إقليمية ودولية وجماعات مسلحة متعددة ذات أبعاد عقائدية مختلفة، الأمر الذي أدى إلى تعقيد هذه الأزمة وتعقيد إيجاد تسوية أو حل سياسي لها، ذلك أن هذه التسوية المنشودة لم تعد أمراً داخلياً فحسب، بل أصبحت محكومة بالرؤية الإستراتجية للدول الفاعلة في هذه الأزمة.

ومما لا شك فيه أن تصورات التسوية منذ بدايتها سارت بالتوازي مع المعطى العسكري وخريطة السيطرة العسكرية لطرفي النزاع (المعارضة والنظام)، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن مبادرات الحل التي طرحت إختلفت في تفاصيلها ومضامينها، وتدرجت بداية من حتمية الإنتقال السياسي دون أي دور للأسد وفق رؤية المعارضة والدول الداعمة لها التي كانت حتى عام آب 2015 تسيطر على 70 % من الأراضي السورية التي تدور فيها المعارك، وحتى أيلول 2015 تاريخ بدء القوات الجوية الروسية اول مهمة لها في سوريا بدأ التراجع في خريطة السيطرة العسكرية لصالح النظام بالتعاون مع القوات الروسية والإيرانية والميليشيات الداعمة، ومع نهاية العام 2018 كان الجيش السوري قد استعاد السيطرة على معظم مناطق سوريا المفيدة كما سماها الرئيس بشار الأسد.

منذ بدايتها جرت محاولات عدة لإيجاد تسوية للأزمة السورية، وذلك في مسارات مختلفة، متعددة الأطراف (دولية/ إقليمية/ محلية) وثلاثية الأطراف الإقليمية (روسيا/تركيا/إيران) بداية من مبادرات الحل السياسي التي طرحتها جامعة الدول العربية، مروراً بمؤتمرات جنيف تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة، وصولاً إلى مسارات آستانا وسوتشي، فما الذي تضمنته هذه المبادرات التسووية؟

الفقرة الأولى: مسارات التسوية في إطار جامعة الدول العربية.

منذ بداية الأزمة السورية سعت جامعة الدول العربية إلى إيجاد حلول لهذه الأزمة، وطرحت في سبيل ذلك مبادرتين، هما المبادرة العربية الأولى وذلك في إطار خطة العمل العربية، التي وافقت عليها الحكومة السورية وأيدتها معارضة الداخل، بينما رفضتها معارضة الخارج، وقد نتج عن هذه المبادرة تشكيل ما عرف البرتوكول الخاص بالمركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول إلى سوريا، التي باشرت أعمالها على صعيد مراقبة إلتزام الحكومة السورية والمعارضة بما تم الإتفاق ضمن هذه المبادرة، ولكن سرعان ما توقفت أعمالها بسبب تصاعد أعمال العنف، أما المبادرة العربية الثانية فقد تضمنت شروطاً عدة تتعلق تشكيل حكومة وحدة بين السلطة والمعارضة، وتفويض الرئيس رئيس الجمهورية نائبه الأول بصلاحيات كاملة، وقد تم رفض هذه المبادرة بشكل تام من قبل النظام وإعتبرها تدخلاً في شؤونه الداخلية.

أولاً: المبادرة العربية الأولى.

1_ أبرز بنود المبادرة العربية الأولى وموقف الحكومة السورية منها:

إعتمدت جامعة الدول العربية فى الأسلوب الذى تبنته لمعالجة الأزمة السورية منحى يقوم على دعامتين أساسيتين:

أولاً: العمل على الوقف الفوري والكامل لكافة أعمال العنف والقتل الذي يتعرض له الشعب السوري، مع ضمان في ذات الوقت حقه في حرية التعبير بالتظاهر السلمي، وعدم تعرض قوات الأمن السورية لتلك المظاهرات.

ثانياً: طرح خارطة طريق للوصول الى مخرج سياسي سلمي للأزمة، عن طريق حوار وطني يضم كافة الأطراف، وكافة الأطياف والتيارات والاتجاهات السورية، وذلك بهدف تحقيق طموحات الشعب السورى نحو حياة ديمقراطية حقيقية.

ولتنفيذ هذا المسعى قامت الجامعة منذ تموز 2011 بعدة تحركات وطرحت عدة مبادرات على القيادة السورية أهمها المبادرة العربية التي تم طرحها في 27 آب 2011، واعتمدها مجلس جامعة الدول العربية.[44]

وتضمنت هذه المبادرة التي اعتمدها مجلس جامعة الدول العربية في 2 ت2 2011 ، ما يلي:

أولاً: وافقت الحكومة السورية على ما يلي:

1_ وقف كافة أعمال العنف من أي مصدر كان حماية للمواطنين السوريين.

2_ الإفراج عن المعتقلين بسبب الأحداث الراهنة.

3_ إخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة.

4_ فتح المجال أمام منظمات جامعة الدول العربية المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية بحرية في جميع أنحاء سوريا للإطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد ما يدور فيها من أحداث.

ثانياً: مع إحراز تقدم ملموس في تنفيذ الحكومة السورية لتعهداتها الواردة في البند السابق تباشر اللجنة الوزارية العربية بإجراء الإتصالات والمشاورات اللازمة مع الحكومة ومختلف أطراف المعارضة السورية من أجل الإعداد لانعقاد مؤتمر وطني خلال فترة اسبوعين من تاريخه.[45]

---

44): " بيان الدكتور نبيل العربي أمام مجلس الأمن، 31 كانون الثاني 2012"، **مركز كارنيغي**، تاريخ الإطلاع 2021/01/30 ، الرابط:

https://carnegie-mec.org/2012/01/31/ar-pub-48431

45): "نص خطة العمل العربية التي وافق عليها النظام السوري"، **زمان الوصل**، تاريخ 2011/11/02، تاريخ الإطلاع 2021/01/30، الرابط:

https://www.zamanalwsl.net/news/article/22341

2_ موقف المعارضة من المبادرة العربية الأولى:

فيما يتعلق بردود الأفعال على المبادرة العربية فقد استبق المجلس الوطني السوري الاجتماع العربي بإصدار بيان يعلن فيه " رفض الحوار ويطالب بتجميد عضوية سوريا"، وقال إن "تصاعد القمع الوحشي الذي يمارسه النظام السوري ضد شعبنا الصامد، والذي أسفر عن مئات الضحايا خلال بضعة أيام يشكل الرد العملي للنظام على المبادرة العربية، ورأى أن دعاوى (النظام) بشأن الحوار والإصلاح زائفة ومخادعة، وأضاف المجلس أنه بناءً على ذلك، يعيد مطالبته بتجميد عضوية النظام السوري في الجامعة العربية، وتوفير حماية دولية للمدنيين بغطاء عربي ودعا إلى الاعتراف بالمجلس الوطني السوري ممثلاً للثورة السورية والشعب السوري، في المقابل، رحبت معارضة الداخل السورية بالاتفاق، وقال المنسق العام لهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديموقراطي، حسن عبد العظيم، إن "الهيئة ترحب بالاتفاق وتعتبره خطوة مفيدة للانتقال إلى الخطوة الثانية وهي العملية السلمية".[46]

3_ بعثة مراقبي جامعة الدول إلى سوريا ونتائجها.

في ضوء تصاعد أعمال العنف إتخذ مجلس الجامعة على المستوى الوزاري القرار رقم 7438 بتاريخ 2011/11/12، وقد تضمن ما يلي:

_ تعليق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في إجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وفي كافة المنظمات التابعة لها إعتباراً من يوم 2011/11/16 وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها، إلى حين قيامها بالتعهدات التي وافقت عليها بموجب خطة العمل العربية ولحل الأزمة السورية والتي إعتمدها المجلس في 2011/11/2 .

_ توفير الحماية للمدنيين السوريين.

_ دعوة الجيش العربي السوري إلى عدم التورط في أعمال القتل والعنف ضد المدنيين.

)46(: صحيفة الأخبار، دمشق تحتوي المبادرة العربية: قبول البنود بلا تحفظ، الخميس 3 تشرين الثاني 2011. https://al-akhbar.com/Arab/97146

_ توفيع عقوبات سياسية وإقتصادية ضد الحكومة السورية.

_ دعوة الدول العربية لسجب سفرائها من دمشق، واعتبار ذلك قراراً سيادياً لكل دولة.

_ دعوة جميع أطراف المعارضة السورية لاجتماع في مقر الجامعة العربية للإتفاق على رؤية موحدة للمرحلة الإنتقالية المقبلة في سوريا على أن ينظر المجلس بشأن الإعتراف بالمعارضة السورية.

_ عقد إجتماع مع كافة أطياف المعارضة السورية على المستوى الوزاري بعد توصلهم إلى الإتفاق.

وبتاريخ 2011/11/16 أصدر مجلس الجامعة على المستوى الوزاري القرار رقم 7439 الذي وافق بموجبه الموافقة على مشروع البرتوكول بشأن المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول بالتحقق من تنفيذ بنود الخطة العربية، وبعد إطلاعه على ردود حكومة الجمهورية العربية السورية بشأن التوقيع على البرتوكول الخاص بالمركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول إلى سوريا وآخرها بتاريخ 2011/11/24 [47].

إستجاب النظام السوري لقرارات الجامعة العربية وتم التوقيع على البروتوكول الذي يقضي بتشكيل بعثة مراقبي الجامعة العربية برئاسة السوداني محمد الدابة للقيام بالتحقيق في تنفيذ بنود الخطة العربية والمساهمة في وقف العنف وتوفير الحماية للمدنيين السوريين، وبذلك قدم إلى سوريا عدد من المراقبين وصل عددهم إلى ما بين(200/150) مراقباً وبدأت البعثة وبدأت البعثة في معالجة أزمة تتداخل فيها المسارات الأمنية مع الجهود الدبلوماسية والسياسية.

وبالرغم من ذلك ما لبثت أن علقت اللجنة أعمالها وانسحبت من بعد نحو شهر نتيجة مواجهة العديد من العقبات التي أعاقت عملها بسبب عدم تعاون النظام السوري مع اللجنة، وكذلك عدم مقدرة اللجنة على التواصل المباشر مع المعارضة المسلحة التي رأت أنها غير معنية بالمبادرة العربية لأنها تفترض التفاوض مع الأسد وهو أمر غير مقبول لدى المعارضة المسلحة، وما زاد صعوبة عمل المراقبين في سوريا التغير الذي حدث في بيئة عمل المراقبين بعد إتخاذ السعودية ودول مجلس

47(): عمار عدنان شمران ، دور الجامعة العربية في إدارة الأزمة السورية في ضوء ثورات الربيع العربي، (2011– 2018) ص: 198_199 .

التعاون الخليجي قراراً بسحب مراقبيها من البعثة حيث تم سحب ما يقارب 55 مراقباً[48]، هذا الأمر إنعكس بشكل سلبي على هذه المبادرة وساهم في إفشالها وعدم تنفيذ أي من بنودها في ظل توجه طرفي النزاع إلى مزيد من عسكرة النزاع.

ثانياً: المبادرة العربية الثانية:

1_ أبرز بنود المبادرة العربية الثانية.

نتيجة لفشل خطة العمل العربية والتي انبنت عليها المبادرة العربية الأولى، طرحت جامعة الدول العربية في 22 يناير 2012 المبادرة الثانية لحل الأزمة السورية، وحمل قرار الجامعة رقم 7444 بشان متابعة تطورات الوضع في سوريا عناصر الخطة العربية لحل الأزمة السورية من خلال الدعوة لبدء "حوار سياسي جاد" يجمع الحكومة السورية وكافة أطياف المعارضة السورية في أجل لا يتجاوز الأسبوعين من تاريخ القرار بغية التوصل إلى العناصر التالية:

_ تشكيل حكومة وحدة وطنية في أجل لايتجاوز شهرين وذلك بمشاركة من السلطة والمعارضة، على أن يتولى رئاستها شخصية متفق عليها تكون مهمتها تطبيق بنود خطة الجامعة العربية والإعداد لإنتخابات برلمانية ورئاسية تعددية حرة بموجب قانون ينص على إجرائها.

_ تفويض رئيس الجمهورية نائبه الاول بصلاحيات كاملة للقيام بالتعاون التام مع حكومة الوحدة الوطنية لتمكينها من أداء واجباتها في المرحلة الإنتقالية.

_ إعلان حكومة الوحدة الوطنية حال تشكيلها أن هدفها هو إقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي يتساوى فيه المواطنون بغض النظر عن انتماءتهم وطوائفهم ومذاهبهم، ويتم تداول السلطة فيه بشكل سلمي.

)): حسن أبو طالب، "فاعلية مقصودة: تعقيدات الإدارة العربية للأزمة السورية"، **مجلة السياسة الدولية**،48(القاهرة العدد 190 ص 73_ 74.

_ قيام حكومة الوحدة الوطنية على إعادة الأمن والإستقرار في البلاد وإعادة تنظيم أجهزة الشرطة لحفظ النظام وتعزيزه من خلال تولي المهام الأمنية ذات الطابع المدني، وتتعهد الدول العربية بتمويل هذا الجهد بالتنسيق مع جامعة الدول العربية.

_ إنشاء هيئة مستقلة مفوضة للتحقيق في الإنتهاكات التي تعرض لها المواطنون، والبت فيها وإنصاف الضحايا.

_ قيام حكومة الوحدة الوطنية بالإعداد لإجراء إنتخابات لجمعية تأسيسية برقابة عربية ودولية، وذلك في خلال ثلاثة أشهر من قيام حكومة الوحدة الوطنية، وتتولى هذه الجمعية إعداد مشروع دستور جديد للبلاد يتم إقراره عبر إستفتاء شعبي، وكذلك إعداد قانون إنتخابات على أساس الدستور[49].

2_ موقف النظام من المبادرة العربية الثانية.

جاء الرفض السوري للمبادرة العربية على لسان مصدر مسؤول في تصريح لوكالة الأنباء السورية الرسمية سانا، بعد ساعات قليلة على إعلان قرارات مجلس الجامعة، مشيرًا إلى أن "سوريا ترفض القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري، خارج إطار خطة العمل العربية والبروتوكول الموقَّع مع الجامعة العربية، وتعدها انتهاكًا لسيادتها الوطنية، وتدخلاً سافرًا في شؤونها الداخلية"، ويوم الثلاثاء، 24 كانون الثاني 2012، أعاد وزير الخارجية السوري، وليد المعلم، في مؤتمر صحفي عُقد في العاصمة دمشق، موقف بلاده الرافض للمبادرة العربية وقرارات المجلس الوزاري [50].

)**:** المبادرة العربية الجديدة بشأن سوريا، تاريخ 2012/01/23، **الجزيرة. نت**، تاريخ الإطلاع 2021/02/01: 49(https://www.aljazeera.net

(50)**:** سوريا والمبادرة العربية الجديدة، 29 كانون الثاني 2012، **مركز الجزيرة. للدراسات**، تاريخ الإطلاع 2021/01/29، الرابط: https://studies.aljazeera.net/en/node/44

ثالثاً_ تقييم مبادرتي الجامعة العربية.

يتبين أن المبادرة العربية الثانية إعتمدت مبادئ المبادرة العربية الأولى ولكن مايميزها عن الأولى ان الجامعة العربية لم تهدف خلال المبادرة العربية الاولى إلى تنحية الرئيس بشار الأسد إنما كانت تهدف إلى تحقيق إنتقال سلمي وإعطاء الرئيس الفرصة ليقود عملية الإصلاح بنفسه، بينما المبادرة العربية الثانية هدفت إلى تحقيق الإنتقال السياسي والديمقراطي التدريجي لنائبه الأول، من خلال إقامة حكومة وطنية كاملة الصلاحيات بعد قيام الرئيس بشار الأسد بتفويض صلاحياته لنائبه، وقد أحيلت المبادرة العربية الثانية التي نصت على نقل الرئيس السوري بشار الأسد صلاحياته إلى نائبه إلى مجلس الأمن لإلزام النظام السوري والأطراف المعنية بالأزمة، لكن روسيا والصين استخدمتا حق النقض الفيتو للحيلولة دون صدور قرار بهذا الشأن الأمر الذي أسهم في فشل المبادرة العربية الثانية [51]، وما يمكن ملاحظته هنا بشأن مبادرتي الجامعة العربية إنهما كانتا بعيدتين عن الواقع الحاصل على الأرض السورية، إضافة إلى تقارب التوجهات العربية مع توجهات المعارضة خاصة فيما يتعلق بالإنتقال السياسي ومصير الأسد، هذا عن تخلفها في قراءة انعكاسات الأزمة على التوازنات الإقليمية والدولية، ما جعل النظام يرفض قراراتها.

الفقرة الثانية: مسارات التسوية السورية في إطار منظمة الأمم المتحدة.

منذ بداية الأزمة السورية وعلى أثر فشل الجامعة العربية في إيجاد حلول لهذه الأزمة، تصدت منظمة الأمم المتحدة لمسألة إيجاد حل لها، وكانت أولى محاولات الحلول في ظل المنظمة الدولية ما أصطلح على تسميته بـ"مؤتمر جنيف 1"، الذي وضع أسس حل هذه الأزمة، وقد تبعه عدة مؤتمرات عقدت في جنيف، إلا أن جميعها لم تصل حتى الآن إلى حلول نهائية، ذلك أن الأطراف الإقليمية والدولية التي ترعى الحل السياسي هي ذاتها الأطراف المتدخلة في الأزمة إما لدعم النظام

)51(:"مؤتمر السلام السوري، جنيف 2 وتحديات البيئة المحلية والإقليمية"، **المركز العربي للدراسات**، فبراير 2014، تاريخ الإطلاع: 2021/01/31.
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPSPDFDocumentLibrary/document_535E0F49.pdf

وإما لدعم المعارضة، لذا كان لتقاسم السيطرة العسكرية وتبدل موازين القوى على الأرض بين النظام والمعارضة الأثر البارز في فرض شروط الحل السياسي.

أولاً: مؤتمرات جنيف في ظل اختلال موازين القوى العسكرية لصالح المعارضة.

1_ مؤتمر جنيف 1 (30 حزيران 2012).

أ_ الظروف الممهدة للمؤتمر والنقاط التي تضمنها.

بعد فشل المبادرات العربية وعجز مجلس الأمن عن التوصل إلى أي قرار لإنهاء الأزمة السورية بسبب إستخدام روسيا والصين لحق النقض الفيتو، بدأ المجتمع الدولي في البحث عن آليات بديلة لمعالجة الأزمة السورية، ولعبت الدبلوماسية الروسية دورا في التوصل لخطة كوفي أنان في سوريا حيث تم الاتفاق بين وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف ووزراء الخارجية العرب في القاهرة على المبادئ الأساسية لتسوية الازمة السورية وتم المصادقة عليها في قرار خاص لمجلس الامن في 21 آذار لتشكيل خطة كوفي انان كمبعوث مشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا [52]، وتم تشكيل مجموعة "أصدقاء سوريا" لتنسيق الجهود التي تبذلها الأطراف الإقليمية والدولية حول سوريا خارج مجلس الأمن.

وفي 30 حزيران 2012 استضاف مكتب الأمم المتحدة بمدينة جنيف في سويسرا اجتماعا، عرف لاحقاً بـ" جنيف 1"، لـ"مجموعة العمل من أجل سوريا"، بناءً على دعوة كوفي أنان المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا حينها.

وضمّ الاجتماع كلا من الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية، ووزراء خارجية الاتحاد الروسي وتركيا والصين وفرنسا وقطر (رئيسة لجنة جامعة الدول العربية لمتابعة الوضع في سوريا) والعراق (رئيس مؤتمر قمة جامعة الدول العربية) والكويت (رئيسة مجلس وزراء

(52): سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، رسالة ماجستير بعنوان: الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية 2011–2013، جامعة الأزهر، غزة 2013.

الخارجية التابع لجامعة الدول العربية)، والمملكة المتحدة وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة وممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، بوصفهم مجموعة العمل من أجل سوريا، وبرئاسة المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا.

وأعلن أنان أن الاجتماع أقر بياناً مفصلاً حول الأزمة أكد ضرورة الضغط على جميع الأطراف لتطبيق خطة البنود الستة المعروفة بـ"خطة أنان" بما في ذلك وقف "عسكرة الأزمة"، مشددا على ضرورة أن يتم "الحل بطريقة سياسية وعبر الحوار والمفاوضات فقط، الأمر الذي يتطلب تشكيل حكومة انتقالية، من قبل السوريين أنفسهم، ومن الممكن أن يشارك فيها أعضاء الحكومة السورية الحالية.

وحدّد أعضاء مجموعة العمل خطوات وتدابير تتخذها الأطراف لتأمين التنفيذ الكامل لخطة النقاط الست وقراريْ مجلس الأمن، بما يشمل وقفاً فورياص للعنف بكافة أشكاله، واتفق أعضاء فريق العمل على "المبادئ والخطوط التوجيهية للقيام بعملية انتقالية بقيادة سورية" ومن أهم ما تضمنته خطة مجموعة العمل ما يلي:

- إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها أن تُهيّئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية، وأن تمارس هيئة الحكم الانتقالية كامل السلطات التنفيذية، ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومن المجموعات الأخرى، ويجب أن تُشكّل على أساس الموافقة المتبادلة.

- الشعب السوري هو من يقرر مستقبل البلد، ولا بد من تمكين جميع فئات المجتمع ومكوناته في الجمهورية العربية السورية من المشاركة في عملية الحوار الوطني، ويجب ألا تكون هذه العملية شاملة للجميع فحسب، بل يجب أيضا أن تكون مجدية، أي أن من الواجب تنفيذ نتائجها الرئيسية.

- على هذا الأساس، يمكن أن يعاد النظر في النظام الدستوري والمنظومة القانونية، وأن تُعرض نتائج الصياغة الدستورية على الاستفتاء العام.

– بعد إقامة النظام الدستوري الجديد، من الضروري الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة وتعددية وإجراؤها لشغل المؤسسات والهيئات الجديدة المنشأة.

من الواجب أن تُمّثل المرأة تمثيلاً كاملاً في جميع جوانب العملية الانتقالية.

<u>الإجراءات المتفق على أن يتخذها أعضاء مجموعة العمل لتنفيذ ما تقدم:</u>

– سيتحرك أعضاء مجموعة العمل –حسب الاقتضاء– ويمارسون ضغوطًا منسقة ومطردة على الأطراف في الجمهورية العربية السورية لاتخاذ الخطوات والتدابير المبيّنة في الفقرة أعلاه.

– يعارض أعضاء مجموعة العمل أي زيادة في عسكرة النزاع.

– يؤكد أعضاء مجموعة العمل لحكومة الجمهورية العربية السورية أهمية تعيين مُحاور فعلي مُفوّض، عندما يَطلب منها المبعوث الخاص المشترك ذلك، للعمل على أساس خطة النقاط الست وهذا البيان معا.

– يحث أعضاء مجموعة العمل المعارضة على تحقيق مزيد من الاتساق، وعلى أن تكون جاهزة للخروج بمحاورين فعليين لهم تمثيل وازن للعمل على أساس خطة النقاط الست وهذا البيان معا.

– سيقدم أعضاء مجموعة العمل الدعم الكامل للمبعوث الخاص المشترك وفريقه في سياق تحركهما على نحو فوري لإشراك الحكومة والمعارضة والتشاور على نطاق واسع مع المجتمع السوري، فضلا عن سائر الجهات الدولية الفاعلة، من أجل مواصلة تمهيد الطريق نحو الأمام[53].

ب_ نتائج مؤتمر جنيف 1 .

نص البيان الختامي للمؤتمر على تشكيل حكومة وحدة وطنية بين فريقي السلطة والمعارضة بصلاحيات كاملة تراجع الدستور وتنظم إنتخابات تحت إشراف دولي، ولكن الصيغة الحيادية

)53(: "بيان جنيف 1، **موقع الجزيرة .نت**، 2015/03/25 تاريخ الإطلاع 28/1/ 2021، (البيان كاملاً): https://www.aljazeera.net

للمؤتمر لم تتطرق من قريب أو بعيد لمصير الرئيس السوري وإذا ما كان له دور في العملية الإنتقالية أو ما بعدها في سوريا الجديدة، ورحبت كل من روسيا والولايات المتحدة بالبيان الصادر عن مؤتمر جنيف 1 رغم تباين موقفيهما إزاء الازمة السورية[54]، وترأس وفد المعارضة في مفاوضات جنيف السيد أحمد الجربا رئيس الإئتلاف الوطني لقوى الثورة، واتسم أداء فريق المعارضة بضعف القدرة وفقدان الإرادة، بالإضافة إلى إفتقاد الرؤية الواضحة بخصوص أهداف ومستقبل التفاوض، وظلت متمسكة بشعار إسقاط النظام من دون أي تصور لكيفية تفعيل هذا الشعار وتحويله إلى واقع، أما وفد النظام فترأسه بشار الجعفري واتسم بقوة الإرادة، وامتلاك رؤية واضحة حول أهداف التفاوض ومستقبل الدولة السورية بقيادة الرئيس الأسد.

ونتج عن مفاوضات جنيف1 توصيات عدة اتفق وفدا التفاوض في بعضها واختلفا في تفسير بعضها الآخر، حيث اتفقا على إلتزام جميع الأطراف مجدداً بوقف دائم للعنف المسلح بكافة أشكاله، واحترام حرية تشكيل الجمعيات وحق التظاهر السلمي على النحو الذي يكفله القانون، والإحترام الكامل لسلامة وأمن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا، فيما اختلف وفدا المعارضة والنظام حول العملية الإنتقالية في سوريا التي تشمل إقامة هيئة حكم إنتقالية باستطاعتها أن تهيئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الإنتقالية، وأن تمارس هيئة الحكم الإنتقالية كامل السلطات التنفيذية، ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومن المجموعات الاخرى، ويجب أن تشكل على أساس الموافقة المتبادلة، وهنا كان الخلاف في مصير الأسد من عدمه، ومدى إمكانية إجراء إنتخابات رئاسية بوجود الأسد.

)**:** رابحة سيف علام ،"سوريا: ماذا ينتظر من مؤتمر جنيف 2"، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**،54(

2014، تاريخ الإطلاع، 2021/2/4، الرابط:

http://acpss.ahram.org.eg/News/5371.aspx

وبالرغم من الإتفاق على إرسال بعثة تابعة للأمم المتحدة لمراقبة تنفيذ خطة أنان بموجب بيان رئاسي صادر عن مجلس الأمن في إبريل 2012، فإن تجاهل وقف إطلاق النار من قبل الأطراف الفاعلة، أظهر فشل خطة أنان، إضافة إلى غياب الدعم الكافي من مجلس الأمن الذي أثبت عدم فاعلية بعثة المراقبة الدولية، وإصرار الطرفين على تحقيق النصر بالعمل العسكري.

رغم المفاوضات لم يتم تطبيق بنود جنيف 1 بسبب الإختلاف الكبير بين الدولتين الكبيرتين روسيا وأميركا في تحديد مصير النظام السوري، فأميركا فسرت المؤتمر بأنه يمهد لما بعد الأسد، وروسيا قالت إن جنيف لم يتحدث عن مصير الرئيس الاسد، ولا يزال مؤتمر جنيف 1 الوثيقة السياسية حول سوريا الحائزة على توافق دولي وعربي وإقليمي وموافقة مجلس الأمن[55].

وفي نهاية آب 2012 أعلن كوفي انان إستقالته من منصبه، وأدى فشل خطته في التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة السورية إلى زيادة الإستقطاب الدولي والإقليمي حول سوريا، وإلى إنزلاق النزاع بدعم من القوى الإقليمية والدولية إلى مزيد من العسكرة وذلك بهدف خلق موازين أخرى جديدة تساهم في خلق بيئة أكثر فاعلية للتسوية.

2_ مؤتمر جنيف 2:

أ_ الظروف الممهدة للمؤتمر:

بعد إستقالة كوفي أنان من منصبه في 2 أغسطس 2012، أعلنت الأمم المتحدة في 17 آب 2012 تعيين الأخضر الإبراهيمي كمبعوث مشترك أممي وعربي للوصول إلى تسوية للأزمة السورية.

حصلت محاولات كثيرة لعقد اللقاء، ولكن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل، وبعد مرور أكثر من ستة أشهر على اجتماع موسكو الشهير بين وزير الخارجية الأميركي جون كيري ونظيره الروسي سيرغي لافروف في 7 أيار 2013، والذي اتفقا خلاله على عقد مؤتمر دولي جديد لحل الأزمة

55( ) علاء عبد الحميد عبد الكريم ، "دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة السورية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث 2018، ص 164/165/166/167 .

السورية، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في 25 تشرين الثاني 2013 عن موعد محدد لعقد جنيف2 [56].

في كانون الأول ديسمبر 2013 أعلن الأخضر الإبراهيمي قائمة الدول المشاركة في مباحثات جنيف2، وكان من بينها إيران، فاعترضت كل من الولايات المتحدة الأميركية والجيش السوري الحر على أي مشاركة لإيران في المباحثات، ما اضطر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى سحب دعوة إيران لحضور المؤتمر ، خاصة وأن الأخيرة لم تكن تدعم الإتفاق الذي تم التوصل إليه في جنيف 1 حول الإنتقال السياسي السلمي في سوريا.

وجاء مؤتمر جنيف 2 في 22 كانون الثاني 2014، بمشاركة من قبل كل من النظام السوري والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وهو مظلّة سياسية تجمع أهم مكونات المعارضة السورية، بينما رفضت لجنة التنسيق الوطنية وهي من قوى المعارضة في الداخل المشاركة في جنيف 2، فيما أعلنت القوى الكردية رغبتها في إرسال وفد للمشاركة في هذا المؤتمر على ألا يكون جزءا من وفد

الائتلاف المعارض[57]، وجرت المفاوضات في ظل توافق روسي – أميركي على طرح حل سياسي في جنيف 2 من دون أن تكون هناك أي ضمانات للمعارضة تضمن ان يكون الحل في صالحها، أو حتى تضمن الضغط على النظام السوري لتنفيذ مقررات جنيف 1 المصدق عليها أممياً.

---

56): "معركة جنيف تضارب أجندات النظام والثوار"**مركز الجزيرة للدراسات**، ، تاريخ 2 ديسمبر 2013،56(تاريخ الإطلاع 2021/2/5، الرابط.

https://studies.aljazeera.net/ar/article/530

57): محادثات سلام جنيف 2، تاريخ الإطلاع 2021/2/5، الرابط: (57

https://fanack.com/ar/syria/history-past-to-present/conflict-in-syria/geneva-ii-peace-talks/

ب_ نتائج مؤتمر جنيف 2.

منذ البداية إصطدمت أولويات التفاوض بين طرفي التفاوض خلال مفاوضات جنيف 2 فضلاً عن الإختلاف البين في وجهات النظر حول تفسير مقررات جنيف 1 فقد اختلف الطرفان بشان الأولويات التي يتم التفاوض عليها بين محاربة الإرهاب التي يراها النظام هي الملف الرئيسي الذي يجب أن يكون محور المؤتمر وبين تشكيل حكومة إنتقالية ترى المعارضة أن السعي لتشكيلها هو أساس حضورها في المؤتمر [58]، وتبين من مجريات هذا المؤتمر أن طرفي الصراع لا يزالان مصرين على إستمرار النزال العسكري وتوسعته بدعم من الرعاة الإقليميين والدوليين، على الرغم من التوافق الظاهري لهذه القوى على المشاركة في المؤتمر، وهذا ما ساهم في فشله وإلى إستقالة الأخضر الإبراهيمي من منصبه.

ج_ أسباب فشل مؤتمر جنيف 2.

يمكن إيجاز الأسباب التي أدت إلى فشل مؤتمر جنيف 2 بما يلي:

_ فشل أيّ من الفريقين المُتواجهين عسكرياً على الساحة السورية في فرض الحسم الميداني على خصومه.

_عدم نضوج أيّ تسوية إقليميّة ودوليّة خاصة بالملفّ السوري بعد.

_ إستمرار روسيا في مدّ النظام السوري بالسلاح والذخائر، وفي توفير الغطاء الشرعي له على الساحة الدولية، بالتزامن مع إستمرار الدعم الميداني للنظام من قبل إيران و"حزب الله" وجماعات عراقية ويمنيّة مؤيّدة أيضاً.

_ إقتناع النظام السوري بأنّ صموده بوجه الهجمة الأمنيّة عليه طوال ثلاث سنوات حسم مسألة إسقاطه بالقوة بشكل نهائي.

)58(: علاء عبد الحميد عبد الكريم ، المرجع السابق.

_ إقتناع المعارضة السورية المسلّحة بأنّ إمكان سيطرة نظام الرئيس بشّار الأسد مجدّداً على كامل الأراضي السورية مستحيل، وأنّ الغطاء الدولي قد رُفع عن الرئيس الأسد، وبأنّ مسألة تصاعد الضغوط الدَوليّة لتنحّيه باتت مسألة وقت[59].

إن عدم وجود رغبة حقيقية لدى الأطراف الدولية والإقليمية الداعمة لطرفي النزاع في الضغط عليهما لإنهاء النزاع هي السبب الرئيسي في فشل مؤتمري جنيف 1 و2، كما أن إقتناع المعارضة بالحسم العسكري وارتهان قراراها للقوى الإقليمية والدولية جعلها تتمسك بمطلبها الأوحد وهو تحقيق الإنتقال السياسي دون الأسد، وذلك من دون قراءة موضوعية لموقف الأطراف المحلية والإقليمية الداهمة للنظام وعدم التهاون في إسقاطه.

ثانياً_ مؤتمرات جنيف في ظل إستعادة الجيش السوري للمبادرة العسكرية.

1_مؤتمر جنيف 3 (1 شباط 2016):

أ_ المتغيرات التي سبقت انعقاد المؤتمر:

عين الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ستيفان دي مستورا مبعوثاً دولياً للأمم المتحدة إلى سوريا وليس للجامعة العربية كما كان سابقاه في 10 يوليو 2014 خلفاً الأخضر الإبراهيمي.

وجاء تعيين دي مستورا مبعوثاً دولياً إلى سوريا مع انسداد الافق بالنسبة إلى التوصل لحل سياسي للأزمة السورية، كما تزامن تعيينه مع صعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتوسع نفوذه بعد سقوط المناطق التي يسيطر عليها بعد سقوط الموصل العراقية في 10 يوليو 2014.

وأدت التطورات التي شهدتها الساحة السورية 2015 إلى التأثير المباشر على مساعي الحل السياسي في سوريا، وكان أبرز هذه التطورات التدخل الروسي في سبتمبر 2015، الذي تمثل

)59(: ناجي البستاني، "5 أسباب وراء فشل مؤتمر جنيف 2"، 29 كانون الثاني 2014، **موقع النشرة الالكتروني**، تاريخ الإطلاع: 2021/2/6 . https://www.elnashra.com

بغارات جوية مكثفة عززت من موقف النظام وحليفيه إيران وحزب الله، إضافة إلى إدخال إيران كطرف في العملية السياسية في سوريا.[60]

وتضمنت خطة ديمستورا عرضين مكملين لبعضهما، الأول يتمثل في مجموعة عمل تهدف إلى إيجاد مستقبل للشعب السوري، ويكون الموضوع الأساسي لهذه المجموعة هو مكافحة الإرهاب، أما مجموعة العمل الثانية تتعلق بضرورة الحفاظ على مؤسسات الدولة السورية لتجنب ما حدث من انهيار لها في ليبيا والعراق والصومال، إضافة إلى مناقشة المسائل الأمنية والعسكرية من قبل السوريين أنفسهم.[61]

ب_ **إجتماعات فيينا:**

إنطلاقا من هذه المستجدات عقدت في فيينا محادثات للسلام في سوريا إعتباراً من 14 تشرين الاول 2015 وأصبحت تعرف بإسم محادثات المجموعة الدولية لدعم سوريا، وهي تتكون من 20 مشاركاً هم الصين، فرنسا ألمانيا، إيران، العراق، إيطاليا، الأردن، لبنان، عمان، قطر، روسيا السعودية، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، جامعة الدول العربية، الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة،

وتضمنت محادثات فيننا عدة إجتماعات وهي: إجتماع 14 تشرين الأول 2015 وإجتماع 23 تشرين الأول 2015، وإجتماع 29 تشرين الأول 2015 الذي حضرت فيه إيران لاول مرة في المحادثات بدعوة من روسيا، وإجتماع 14 تشرين الثاني 2015 الذي أقر فيه خطة سلام لسوريا تضمنت النقاط التالية:

_ إلتزامها لضمان عملية الإنتقال السياسي بقيادة سوريا، يملكها السوريون ويقرر الشعب السوري مستقبل سوريا على أساس جنيف 2012 بمجمله.

)60(: علاء عبد الحميد عبد الكريم، ، المرجع السابق، ص: 171/63 . 60

)61(:" تعرف على خطة دي مستورا في سوريا"، تاريخ 14 سبتمبر 2015، **موقع مصر عربية.نت**، تاريخ الإطلاع 2021/02/7.

https://masralarabia.net

_ الموافقة على دعم وتنفيذ وقف لإطلاق النار شامل في سوريا على ان يدخل في حيز التنفيذ في أقرب وقت بعد أن يقوم ممثلي النظام والمعارضة بالبدء بالخطوات الأولية نحو الإنتقال تحت إشراف الأمم المتحدة على أساس بيان جنيف.

_ إتفقا على ضرورة عقد ممثلي النظام والمعارضة السورية لمفاوضات رسمية تحت رعاية الامم المتحدة والموعد المستهدف هو 1 يناير 2016 .

_ تكليف موفد الامم المتحدة لسوريا ستافان دي مستورا من يجب أن يمثل المعارضة في هذه المفاوضات.

_ التأكيد على أن تنظيم الدولة داعش وجبهة النصرة والجماعات الارهابية الاخرى يتم تحديدها من قبل مجلس الامن والمتفق عليها من قبل المشاركين والمقررة من قبل مجلس الأمن يجب ان تهزم.[62]

وفي 18 ديسمبر 2015 صوت مجلس الأمن الدولي على القرار 2254 هو الذي ينص على بدء محادثات السلام في بسوريا في يناير 2016، ويحدد القرار الجوانب العملية للإنتقال السياسي القائم على ثلاث موضوعات، الحكم الخاضع للمساءلة، والدستور الجديد والانتخابات التي تشرف عليها الأمم المتحدة في غضون 18 شهراً، في حين كان الموضوع الرابع وهو الإرهاب وكان مرتبطاً بمباحثات مرتبطة بقيادة روسيا في آستانا في كازاخستان عقدت في 14 مارس 2017 [63].

ج_ **نتائج المؤتمر:**

شاركت الهيئة العليا للمفاوضات المنبثقة عن إجتماع الرياض الموسع كممثل للمعارضة في مؤتمر جنيف 3 بعد حصولها على ضمانات بتلبية مطالبها المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن رقم

(62): محادثات فيينا للسلام في سوريا، **ويكيبيديا_ الموسوعة الحرة**، تاريخ الإطلاع 2021/2/7.

): علاء عبد الحميد عبد الكريم، المرجع السابق، ص: 63.94(

2254[64]، وبعد أن دعيت إليه شخصياتٌ شاركت في لقاءات القاهرة وموسكو، فضلاً عن ممثلين عن الأكراد، وأكدت المعارضة تمسّكها بإجراء مفاوضاتٍ وليس محادثات، وإن أية مفاوضات لن تبدأ قبل تنفيذ الالتزامات الإنسانية الواردة في الفقرتين 12 و13 من قرار مجلس الأمن 2254 بتاريخ 18 كانون أول 2015، التي نصت على رفع الحصار عن المناطق المحاصرة وإدخال المساعدات الإنسانية وإطلاق سراح المعتقلين، وخصوصاً النساء والأطفال، ووقف الهجمات الجوية والبراميل المتفجرة على المدنيين.[65]

وانطلقت جولة جديدة من المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة على الرغم من الأجواء الدولية التي بدت هذه المرة أكثر إهتماماً بإيجاد حل للصراع، ولم يمر يومان على إعلان ديمستورا بدء المفاوضات غير المباشرة حتى إضطر إلى تعليقها قبل أن تعلن المعارضة إنسحابها، بعد أن رفض المفاوضون عن النظام تنفيذ أي من الإلتزامات الإنسانية المنصوص عليها في الفقرتين 12 و 13 من القرار الأممي 2254، إضافة إلى إستمرار وتصاعد الحملات العسكرية الروسية والتي أسفرت عن إختراقات ميدانية، جعلت مفاوضات جنيف 3 غير معبرة عن التوازنات العسكرية على ميدان الصراع السوري[66] ، ذلك أن بداية إستعادة النظام لتوازنه وللجغرافيا التي خسرها بمساعدة حلفائه لا سيما الروس شكل دافعاً رئيسياً للنظام للتمسك بمطالبه وعدم الإستجابة لمطالب المعارضة التي بدأت بالتراجع على الأرض، وهذا ما يفسر عدم إستجابة النظام للمطالب الإنسانية التي نص عليها مجلس قرار مجلس الأمن.

64( ): "المعارضة السورية توافق على المشاركة في جنيف 3"، تاريخ 2016/1/30، موقع آر تي عربي، تاريخ الإطلاع 2021/2/7.

https://arabic.rt.com/news

65( ): "جنيف 3، لماذا فشلت مفاوضات جنيف قبل ان تبدأ"، تاريخ 4 فبراير 2016 ، **المركز العربي للأبحاث**. تاريخ الاطلاع: 2021/2/7، الرابط:

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Geneva_Round_III_a_Peace_Process_Strangled_at_Birth.aspx

66( ): علاء عبد الحميد عبد الكريم، المرجع السابق، ص: 110 .

4_ مؤتمر جنيف 4 (23 شباط 2017):

قبل إنطلاق مؤتمر جنيف 4 عقد أعضاء من الهيئة العليا للمفاوضات محادثات تمهيدية مع أشهر جماعتين منافستين لهم في المعارضة، المعروفتين باسم منصتي القاهرة وموسكو، ولكن الهيئة العليا للمفاوضات قررت تشكيل وفد يضم أفراداً من أعضائها ومن المعارضة المسلحة بقيادة المنشقين المناهضين للأسد، محمد صبرا ونصر الحريري الذي رئس الوفد، ومع إنطلاق المفاوضات أعلنت منصة القاهرة عن تشكيل وفد خاص بها ودعيت إلى المؤتمر كوفد مستقل، في حين أعلنت منصة موسكو أنها ستقاطع مؤتمر جنيف 4 وتم إستبعاد الجماعات المصنفة إرهابية (داعش والنصرة) والمكون الكردي المسيطر على المنطقة المعروفة بكردستان سوريا[67]، وقد ضم الوفد ممثلين عن الفصائل المسلحة للمرة الاولى من الجبهتين الجنوبية والشمالية.

وافقت أطراف التفاوض على إجراء المفاوضات بصورة مباشرة، وجاءت الجولة الرابعة عقب التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في سوريا أواخر كانون الأول 2017، وجولتين من المفاوضات بين النظام والمعارضة المسلحة في أستانا بكازاخستان.

وتمكن المشاركون الذين قادهم دي ميستورا من التوصل إلى اتفاق على جدول أعمال يتكون من أربع "سلال"، هي:

– السلة الأولى: القضايا الخاصة بإنشاء حكم غير طائفي يضم الجميع، مع الأمل في الاتفاق على ذلك خلال ستة أشهر.

– السلة الثانية: القضايا المتعلقة بوضع جدول زمني لمسودة دستور جديد، مع الأمل في أن تتحقق في ستة أشهر.

---

(67) : آرون لوند ،" جنيف 4 من سيأتي، ماذا يريدون، وهل ستكون له أهمية"، 21 فبراير 2017، تاريخ الإطلاع 2021/2/9، الرابط:
https://www.thenewhumanitarian.org/ar/thlyl/2017/02/21/kl-m-thtj-lmrfth-n-hdth-mhdtht-lslm-lswry

– السلة الثالثة: كل ما يتعلق بإجراء انتخابات حرة ونزيهة بعد وضع دستور، وذلك خلال 18 شهرا، تحت إشراف الأمم المتحدة، وتشمل السوريين خارج بلادهم.

– السلة الرابعة: إستراتيجية مكافحة الإرهاب والحوكمة الأمنية وبناء إجراءات للثقة المتوسطة الأمد.[68]

وأعلن ديمستور أنه يعتزم الدعوة إلى عقد جولة خامسة من المفاوضات السورية في جنيف في وقت لاحق من آذار، وذلك في ختام الجولة الرابعة من المفاوضات، مشيراً إلى أنه أصبح لدينا جدول أعمال واضح يتضمن 4 عناوين هي الحكم والدستور والانتخابات ومكافحة الإرهاب [69]، والملاحظ أن هذا المؤتمر وضع جدول أعمال واضح للعملية السياسية، وضم أيضاً ممثلين عن الفصائل العسكرية المسلحة، وقد نجح النظام من خلاله تضمين بند مكافحة الإرهاب كبند رئيسي من ضمن سلال الحل السياسي الأربع.

3_ مؤتمر جنيف 5 (31 آذار 2017):

شاركت في هذا المؤتمر الوفود التي شاركت في مؤتمر جنيف 4، وقد استمرت الخلافات بين الوفدين على الأولويات ففي الوقت الذي قال فيه رئيس الوفد السوري بشار الجعفري "إن جدول الأعمال يتضمن أربع سلات يتم التعامل معها بالتوازي، بمعنى أنها متساوية القيمة، ويمكننا أن نبدأ بشكل عملي بأي سلة من السلات الأربع، ولكن التطورات التي تحدث على الأرض تستدعي أو استدعت أن نبدأ بسلة مكافحة الإرهاب"، قال الناطق الرسمي للهيئة العليا للمفاوضات، سالم المسلط، "إن قضية الانتقال السياسي، هي مفتاح حل الأزمة السورية، مشيرا إلى أن

---

68): " من جنيف 1 إلى 8 ماذا تحقق"، 2017/3/4، **موقع الجزيرة.نت**، تاريخ الإطلاع 2021/2/9 . www.aljazeera.net

69): "جنيف 5 جديدة بشان سوريا وقبول مبادئ دي مستورا"، 2017/3/3، **العين الإخبارية**، تاريخ الاطلاع 2021/2/9.
https://al-ain.com/article/fifth-round-of-peace-syria-de-mistura-principles

الحكومة السورية تسعى للتهرب من هذا الاستحقاق عبر طرحها قضية الإرهاب كأولوية، وأولويتنا لا تزال مناقشة الانتقال السياسي ونطالب بهيئة حكم انتقالي بصلاحيات كاملة بدون الأسد".[70]

وشهد مؤتمر جنيف 5 تعليق "المجلس الوطني الكردي" مشاركته في عضوية "الهيئة العليا للمفاوضات" وكذلك حضور جلساته المتبقية في محادثات "جنيف5"، وسبب تعليق المشاركة يرجع لعدم قبول "هيئة المفاوضات" إدخال التعديلات المقترحة على وثيقة الإطار التنفيذي والمتعلقة بـ "الإقرار الدستوري بالشعب الكردي" و"هويته القومية" والنقاط المتعلقة بديانة رئيس الدولة ومصادر التشريع وعدم إدراج القضية الكردية وقضايا المكونات الأخرى في جدول عمل جنيف ومسائل أخرى [71] ، وترافق ختام هذا المؤتمر مع الضربة العسكرية الاميركية على مطار الشعيرات في حمص على خلفية إتهام النظام باستخدام الاسلحة الكيماوية في خان شيخون ودخول الولايات المتحدة الاميركية بصورة منفردة على خط الصراع المسلح في سوريا.[72] ، واختتم مؤتمر جنيف 5 دون إحراز أي تقدم مع إستمرار طرفي النزاع على موقفيهما.

4_ مؤتمر جنيف 6:

أعلن المبعوث الأممي في بداية الجولة، عن رغبته بالحديث عن السلات الأربع، إلا أنه زج بمقترح إنشاء آلية تشاورية حول المسائل القانونية والدستورية، استاء الأطراف منها، فاكتفى بلقاءات تقنية مع وفدي النظام والمعارضة، وكشفت وثيقة سلمها دي ميستورا للأطراف السورية المشاركة في مفاوضات "جنيف 6 " سعيه لإنشاء آلية تشاورية حول المسائل الدستورية والقانونية، وتستند الآلية

)70(: " جنيف 5، وفد دمشق يقدم لديمستورا ورقة لمكافحة الإرهاب"، **موقع روسيا اليوم**، 2017/3/25، تاريخ الإطلاع 2021/12/9 : www.arabic.rt.com

)71(: "ديمستورا يجري لقاءاته الأخيرة في جنيف 5" ، **موقع الجزيرة نت**، تاريخ 2017/3/31، تاريخ الاطلاع 2020/2/9، الرابط: .

www.aljazeera.net

)72(: علاء عبد الحميد عبد الكريم، المرجع السابق، ص: 183 .

إلى بيان جنيف1 (30 حزيران 2012) وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والتي "حددت متطلبات عملية انتقال سياسي متفاوض عليها بهدف حل النزاع"[73].

وكسابقاته من مؤتمرات جنيف لم يؤدِ هذا الإجتماع سوى إلى مزيد من اللقاءات التي أصبحت روتينية، مع عدم وضوح وجهة الاطراف الداعمة لطرفي الصراع للحل، وانتهى دون أي نتيجة، مع الإشارة إلى أن هذا المؤتمر جاء بعد إختتام الجولة الرابعة من محادثات آستانة الذي تم فيه توقيع مذكرة تشكيل "مناطق تخفيف توتر" في سوريا بين تركيا وروسيا وإيران.

5_مؤتمر جنيف 7 (9 تموز 2017):

في هذا المؤتمر تم إجراء مباحثات غير مباشرة حيث إجتمع المبعوث الدولي بصورة منفصلة مع كل من موفدي النظام والمعارضة إضافة إلى ممثلين عن منصتي موسكو والقاهرة ، وانتهت هذه الجولة دون حدوث أي تقارب في المواقف بشأن مكافحة الإرهاب والانتقال السياسي.

وقال رئيس وفد النظام إثر الاجتماعات إلى أنه تم التطرق خلال هذه السلسلة من المباحثات إلى موضوعين رئيسيين، الأول يتعلق بمكافحة الإرهاب، والثاني بمسائل تقنية دستورية.

بينما قال رئيس وفد المعارضة إن النظام السوري يستخدم ذريعة محاربة الإرهاب للتهرب من استحقاقات العملية السياسية، وشددت الهيئة العليا للمفاوضات في بيان على ضرورة رحيل نظام الأسد، وألا يكون له دور في مستقبل سوريا [74] ، وجاء عقد هذا المؤتمر على وقع إتفاق الهدنة لوقف إطلاق النار و"عدم التصعيد" بين قوات النظام السوري ومقاتلي المعارضة بجنوب غرب سوريا، والذي جرى الاتفاق عليه بين الرئيسين الأمريكي والروسي وأعلنه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في هامبورغ على هامش اجتماعات قمة العشرين، وذلك برعاية أمريكية روسية

)73(: "بأيامها الأربعة ... "جنيف 6" لم تتسع لمناقشة سلات المفاوضات السورية، موقع تاريخ 2017/5/20، تاريخ الاطلاع 2021/2/9

www.aa.com.ar

)74(: "إختتام مفاوضات "جنيف 7" حول سوريا.. بلا تقدم"، **موقع مجلة الامان**، 2015، تاريخ الإطلاع 2021/2/12.

أردنية، ويشمل هذاالاتفاق وقف إطلاق النار ثلاث محافظات في جنوب سوريا: السويداء ودرعا والقنيطرة، علاوة على الأراضي المحتلة في الجولان السوري، وتضم أطرافا متصارعة هي قوات النظام، وفصائل المعارضة المسلحة المنضوية ضمن تسمية الجبهة الجنوبية [75] ، وبدا أن مسارات جنيف بدأت تتراجع أمام الإتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف على الأرض السورية، لذا لم ينته هذا المؤتمر إلى أي إتفاق بين طرفيه.

6_ مؤتمر جنيف 8 (28 تشرين الثاني 2017):

تضمن هذا المؤتمر مباحثات غير مباشرة بين الطرفين، وفي مستهله تقدّم المبعوث الأممي بوثيقة مبادئ لطرفي المفاوضات، النظام والمعارضة، تضمنت اثني عشر بندًا، سلّمها دي مستورا إلى الوفدين، وهي تشكّل تصوّره لمستقبل سورية بموجب القرار 2254، وتُؤكد الوصول إلى "دولة لا طائفية"، مع ضرورة وجود ممثلين للمجالس المحلية، إضافة إلى تثبيت عمل "الجيش الوطني" و"أجهزة الأمن" بموجب الدستور، وتضمنت إسقاط كلمة "العربية" من اسم "الجمهورية العربية السورية"، مع إقرار مبدأ اللامركزية الإدارية وحقوق الأكراد.

تتضمن وثيقة دي مستورا ضرورة التزام سيادة واستقلال وسلامة ووحدة أراضي سورية من حيث الأرض والشعب، وحق السوريين في استعادة مرتفعات الجولان باستخدام الأساليب القانونية وفقًا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وحق السوريين في امتلاك حق تقرير مستقبل بلادهم بالوسائل الديمقراطية ومن خلال صناديق الاقتراع، وحقهم في اختيار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الخاص بهم من دون ضغوط أو تدخلات خارجية، وأن تكون سورية دولة ديمقراطية وغير طائفية، تقوم على التعددية السياسية والمساواة في المواطنة بصرف النظر تمامًا عن الدين أو العرق أو النوع،

75(**DAILYSABAH العالم العربي**، تاريخ 2021/7/17،):"دخول إتفاق الهدنة في جنوبي سوريا حيز التنفيذ"، تاريخ الاطلاع (2021/2/12):
https://www.dailysabah.com/arabic/arab-world/2017/07/09/the-entry-into-force-of-the-armistice-agreement-in-southern-syria

مع احترامها لسيادة القانون ومبدأ فصل السلطات والاستقلال القضائي والمساواة الكاملة للمواطنين كافة، والاتسام بالحوكمة الشفافة والخاضعة للمساءلة.

كذلك تتضمن وثيقة المبعوث الأممي التزام الدولة الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والتنمية الشاملة والمتوازنة وفق التمثيل العادل في الإدارة المحلية، ومواصلة تحسين أداء الدولة والمؤسسات الحكومية مع إجراء الإصلاحات عندما يلزم الأمر، وإقامة جيش وطني قوي وموحد مهمته حماية الحدود الوطنية وحماية الشعب من التهديدات الخارجية والإرهاب، في ظل وجود أجهزة الاستخبارات والأجهزة الأمنية للمحافظة على الأمن القومي وفق سيادة القانون والعمل بموجب الدستور والقانون واحترام حقوق الإنسان، ويكون استخدام القوة حقًا حصريًا للمؤسسات الحكومية المعنية والمختصة، والتزام مكافحة الإرهاب والتعصب والتطرف والطائفية، واحترام وحماية حقوق الإنسان والحريات العامة، وتمثيل النساء في مراكز صنع القرار بـ 30 في المئة كحد أدنى، ثم مكافحة الفقر وتوفير الدعم لكبار السن والأيتام وضحايا الحرب، وحماية التراث الوطني والبيئة الطبيعية[76].

وقدم الوفدان خلال هذه اللقاءات المنفصلة ردودهما على ورقة المبادئ العامة للحل السياسي في سوريا، التي وضعها دي ميستورا، الذي صرح بأن أجندة المفاوضات ستركز على "العملية الدستورية والانتخابات التي ستشرف عليها الأمم المتحدة مؤكداً على عدم وضع شروط مسبقة، ومشيراً إلى أن اللقاءات لم تناقش موضوع الرئاسة"[77]، وانتهت مفاوضات جنيف 8 بدون التوصل إلى أي إتفاق، وذلك بسبب رفض النظام التفاوض مع المعارضة مشترطاً سحب موقفها من بيان الرياض2 (ضرورة

)76(: "جنيف 8: مواصلة لمسار معطل لا بد منه، **مركز حرمون للدراسات المعاصرة**، قسم الدراسات، تاريخ: 2017/12/24، تاريخ الإطلاع: 2021/2/25. www.harmoon.net

)77(: "جنيف 8 :تتجنب مسألة الأسد والمعارضة تقدم رؤيتها" ، **موقع الجزيرة .نت** 2017/12/1، تاريخ الاطلاع: 2021/2/12.

www.aljazeera.net

رحيل الأسد) وفق تعبير ديمستورا الذي أكد أنه بصدد استشارة مجلس الأمن بشأن عقد جولة جديدة من المفاوضات لحل القضية السورية.[78]

7_ مؤتمر جنيف 9 (26/25 كانون الثاني 2018):

على الرغم من تسميته بـ "جنيف 9"، إلا أن هذا المؤتمر عقد في فيينا في النمسا لأسباب لوجستية، وضم كل من وفدي المعارضة والنظام، وكانت القضايا الدستورية هي التي سيطرت على المحادثات[79]، وخلال المؤتمر قدمت خمس دول وصفت نفسها بالمجموعة الصغيرة تضم (أميركا– بريطانيا– فرنسا– السعودية– الأردن) إلى المعارضة السورية ودي مستورا رؤية للحل السياسي في سوريا وفق قرار مجلس الأمن 2254، أبرز معالم هذه الرؤية تتناول الدستور والإنتخابات، كما تحدثت الورقة عن إصلاح الأجهزة الأمنية، والحفاظ على وحدة سوريا وسيادتها، والإصلاحات السياسية وإعادة الإعمار ومواجهة الإرهاب وخروج الميليشيات الأجنبية من سوريا.[80]

وقد رفض رئيس وفد النظام السوري هذه الورقة جملة وتفصيلاً، مشدداً على أنها صيغت بطريقة غير مسؤولة وصورت العملية التفاوضية في جنيف كأنها ماتت، معتبراً أنها محاولة فاشلة لتقويض محادثات جنيف ومؤتمر سوتشي، وأي ملامح للحل في سوريا [81]، وعقد هذا المؤتمر قبل ايام من

)78(: "جنيف 8 يختتم أعماله دون نتائج وديمستورا وفد النظام لم يسع فعلاً إلى التحاور"، **شبكة شام**، تاريخ 2017/11/17، تاريخ الإطلاع: 12 2021/2/12

www.shaam.org

)79(: "بدء إجتماعات جنيف 9 حول سوريا بالعاصمة النمساوية فيينا"، **موقع الخليج أونلاين**، تاريخ 2018/1/25، تاريخ الاطلاع : 2021/2/12 .

https://alkhaleejonline.net

)80(: "أبرز نقاط ةرقة فيينا بشأن سوريا"، **موقع الجزيرة.نت**، تاريخ 2018/1/27، تاريخ الإطلاع: 2021/2/12.

www.aljazeera.net

)81(: "جنيف 9 : النظام يرفض ورقة قدمتها خمس دول للحل السياسي في سوريا"، **وكالة الاناضول**، 2018/1/26، تاريخ الإطلاع: 2021/2/12.

www.aa.com.tr

عقد مؤتمر سوتشي الذي يجمع الأطراف السورية برعاية روسية.

بالنظر إلى مجريات حوارات جنيف الآنفة الذكر يتبدى لنا إن عدم الوصول إلى حل سياسي للأزمة السورية يعود إلى عدم رغبة الأطراف الدولية الداعمة للأطراف المحلية في الوصول إلى هذه التسوية، وذلك ضمن حسابات معقدة تطمح إليها هذه الأطراف وتتعلق برغبتها في السيطرة على الجغرافيا السورية سواء بطريقة مباشرة (روسيا) أو غير مباشرة (الولايات المتحدة الأميركية)، لذا كان تمسك طرفي الصراع الداخلي يرتكز على قاعدتين رئيسيتيين أعاقتا الوصول إلى حل، هما تمسك المعارضة بمسألة الإنتقال السياسي دون الأسد، وتمسك النظام بمسألة محاربة الإرهاب قبل مناقشة الحل السياسي.

الفقرة الثالثة: مسارات التسوية السياسية ثلاثية الأطراف الإقليمية والدولية.

إستطاعت روسيا بفعل تدخلها العسكري المباشر في الأزمة السورية إلى جانب النظام وحلفائه الإقليميين، من إعادة رسم خريطة السيطرة العسكرية لصالحه، وكان لعدم وضوح الرؤية الأميركية للتعامل مع الأزمة، والهزائم التي لحقت بالمعارضة العسكرية خصوصاً في حلب الأثر البارز في الإندفاعة الروسية لإنشاء مسارات تسوية للأزمة السورية تحت رعايتها المباشرة بالتوافق مع الأطراف الإقليمية المتدخلة في الأزمة السورية سيما إيران وتركيا، وشكل هذان المساران إنطلاقة جديدة لحل الأزمة السورية إلى جانب مسارات جنيف.

أولاً: مؤتمر أستانا.

1_ الظروف الممهدة لهذا المؤتمر وأبرز ما تضمنه.

على إثر الهزائم العسكرية المتلاحقة التي تعرضت لها المعارضة المسلحة وخصوصاً في مدينة حلب، حصل إتفاق روسي تركي لوقف إطلاق النار أعقبه خروج مسلحي المعارضة من أحياء حلب الشرقية، وشكل هذا الإتفاق البذرة الأولى لمسار أستانا، الذي عقدت جولته الأولى في 23 يناير

2017 في العاصمة الكازاخستانية بمشاركة وفود روسيا وإيرانية وتركية ونتج عنها الإتفاق على إنشاء آلية ثلاثية لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار في سورية.

والفصائل المسلحة التي وافقت على المشاركة في مفاوضات آستانا هي: "فيلق الشام"، "فرقة السلطان مراد"، "الجبهة الشامية"، "جيش العز"، "جيش النصر"، "الفرقة الأولى الساحلية"، "لواء شهداء الإسلام"، "تجمع فاستقم"، "جيش الإسلام"، في حين رفض كل من "أحرار الشام"، و"صقور الشام"، و"فيلق الرحمن"، و"ثوار الشام"، و"جيش إدلب"، و"جيش المجاهدين"، و"حركة نور الدين الزنكي".[82]

تتالت جولات أستانا بين وفدي النظام والمعارضة المسلحة بطريقة غير مباشرة، ولغاية العام 2020 عقد 14 جولة منها يمكن إيجاز أهم ما التوصل إليه بما يلي:

_ إنشاء أربع مناطق للتهدئة أو خفض التصعيد، تشمل: كامل محافظة إدلب، وأجزاء من محافظات اللاذقية وحماة وحلب، أجزاء من ريف محافظة حمص الشمالي، الغوطة الشرقية، أجزاء من محافظتي درعا والقنيطرة.

_ إتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة القتال ضد "داعش"، وجبهة النصرة.

_ إنشاء مركز تنسيق مشترك تركي روسي إيراني، يهدف إلى تنسيق أنشطة قوات مراقبة خفض التوتر.

_ إتفاق الدول الضامنة على تشكيل مجموعتي عمل بخصوص ملف المعتقلين في سجون النظام وإزالة الألغام.[83]

)82(: "بالأسماء: المشاركون عن المعارضة في مفاوضات أثينا" **موقع روسيا اليوم**، تاريخ 2017/01/16، تاريخ الإطلاع: 2021/2/18 www.arabic.rt.com

)83(: أمين العاصي، " مسار آستانا السوري، نزع أوراق القوة من يد المعارضة"، **موقع العربي الجديد**، تاريخ 2020/5/24، تاريخ الإطلاع: 2021/2/16.

www.alaraby.co.uk

_ إتفاق وقف إطلاق النار في إدلب.

_ إطلاق اللجنة الدستورية.

2_ أهداف القوى الفاعلة من وراء تأسيس مسار آستانا.

أن الأهداف الأساسية من تأسيس مسار أستانة كانت تتعلق بتثبيت وقف إطلاق النار وتحقيق تقدم في العملية السياسية باتجاه الحل السياسي المنشود بين المعارضة ونظام الأسد، ودفع مسار أستانة تركيا وروسيا وإيران إلى تبني توافقات عامة لجسر الهوة بين الأجندات المختلفة لكل منها قدر الإمكان، وكان من نتائجه أن تركيا استطاعت تنفيذ عمليتين عسكريتين داخل الأراضي السورية، الأولى: هي عملية درع الفرات (2016–2017) شمال حلب، والثانية: هي عملية غصن الزيتون (2018) في عفرين، كما نشرت قوات لها في شمال إدلب بموجب اتفاق إدلب (2017) مع روسيا، الأمر الذي مكَّنها من إعادة عدد من اللاجئين، وقطع الطريق أمام مشروع حزب الإتحاد الكردستاني المتمثل بإقامة كيان له في الشمال السوري، ووضع موطئ قدم عسكري لها يخولها تعزيز موقعها التفاوضي في الملف السوري مستقبلًا، أما إيران فلم يُتح مسار أستانة لها زيادة نفوذها بالشكل الذي أتاحه لروسيا وتركيا، لكنها نجحت من خلال أستانة، في تجاوز خيار إسقاط الأسد عسكريًّا، وتجاهل وجود ميليشياتها المسلحة داخل سوريا.[84]، أما الأهداف الروسية فتتمثل في إعطاء الإنطباع بوجود عملية سياسية جارية تقودها موسكو، بهدف إجهاض أي محاولة لفك قبضتها على الملف السوري سياسيا وميدانيا، من جهة، بينما يستمر تحالف النظام وإيران وروسيا في محاولة ضرب المعارضة على الأرض من جهة أخرى، وسعيها إلى إستصدار قرار من مجلس الأمن يدعم الإتفاق وذلك لتكريس شرعيته دولياً.[85]

)84(: علي حسن باكير ، "مسار أستانا: الدول الضامنة ومسارات التسوية السياسية"، **مركز الجزيرة للدراسات**، تاريخ 1 أغسطس 2019، تاريخ الإطلاع: 2021/2/16، الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/08/190801080648502.html

)85(: "إتفاق أستانا الثلاثي، خلفياته وفرص نجاحه"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، مايو 2017، 85

3_ موقف الولايات المتحدة الأميركية من هذا المسار.

شاركت الولايات المتحدة الأميركية اعتباراً من شباط 2017 في جولات أستانا كمراقب إلا أنها تمنعت عن المشاركة في جولات هذا المؤتمر إعتباراً من الجولة التاسعة الذي عقدت في سوتشي الروسية، وكان موقفها واضح بأن المسار الوحيد لإنهاء النزاع في سوريا يمر عبر العملية السياسة التي تسهلها الأمم المتحدة في جنيف بموجب القرار 2254.

وعلى الرغم من أن مسار أستانا نجح في فرض تثبيت وقف إطلاق النار في عدد من المناطق السورية، إلا أن هذا التثبيت جاء على حساب المعارضة السورية وخصوصاً المسلحة منها، ومكّن الجيش السوري من إستعادة السيطرة على أهم المناطق السورية.

ثانياً_ مؤتمر سوتشي:

عقد هذا المؤتمر في روسيا في منتجع سوتشي في 30 كانون الثاني 2018 بدعوة من روسيا، لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية، وقد قاطعت هذا المؤتمر كل من المعارضة السورية والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، بينما شارك في هذا المؤتمر مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا ستيفان ديمستورا،[86]وشهد المؤتمر حضور 1511 مشاركا من جميع مكونات المجتمع السوري العرقية والطائفية والسياسية والاجتماعية، 107 منهم عن المعارضة الخارجية، من جنيف والقاهرة وموسكو وأنقرة، وقد أعلنت عشرات الفصائل العسكرية المعارضة مقاطعتها لهذا المؤتمر.

تاريخ الإطلاع: 2021/2/16، الرابط:

https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPSPDFDocumentLibrary/document_AAE0AFC6.pdf

)86،2018/1/31(: " مؤتمر سوتشي بشأن سوريا: تفاصيل ونتائج" **موقع الجزيرة.نت**، تاريخ

تاريخ الإطلاع 2021/1/27، الرابط:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2018/1/31/

أما بالنسبة للنظام فلم تشارك الحكومة السورية في الحوار من خلال وفد رسمي بل عبر أحزاب ممثلة فيها وأبرزها حزب البعث الحاكم، كما شارك ممثلون عن المجتمع المدني في الداخل السوري التابع للنظام.[87]

وكان من أبرز نتائج المؤتمر تشكيل أربع لجان هم: لجنة مناقشة الإصلاحات الدستورية، لجنة متابعة المؤتمر، لجنة التصويت ولجنة التنظيم، واللجنتان اللتان ستستمران هما لجنة مناقشة الإصلاحات الدستورية ولجنة المتابعة.[88] في ختام المؤتمر صوت المشاركون على بيان ختامي يتضمن الاتفاق على تأليف لجنة دستورية من ممثلين عن الحكومة والمعارضة بغرض صياغة إصلاح دستوري يسهم في التسوية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي 2254 .

ومؤتمر سوتشي هو الأول الذي تنظمه روسيا على أراضيها بعدما لعبت دورا بارزا خلال العامين الماضيين في تغيير المعادلة العسكرية على الأرض في سوريا لصالح قوات النظام، وترافق ذلك مع تراجع دور الولايات المتحدة والدول الأوروبية السياسي في ما يتعلق بالنزاع السوري [89]، بحيث إستطاعت روسيا من خلال هذا المؤتمر أن تكون المتحكم الفعلي في مسار التسوية السياسية بمباركة من المبعوث الدولي إلى سوريا ديمستورا، ذلك أن نجاح المؤتمر في تشكيل لجنة الإصلاحات الدستورية سيرسخ أكثر فكرة التأثير الروسي على مسار عمل اللجنة في المواعيد القادمة لإجتماعاتها.

---

(87): مؤتمر سوتشي حول سوريا ينطلق في ظل مقاطعة المعارضة الرئيسية"، **موقع دويتشه فيليه** ، 2018/1/30، تاريخ الاطلاع 2021/2/328، الرابط:

http://www.dw.com/ar/مؤتمر-سوتشي-حول-سوريا-ينطلق-في-ظل-مقاطعة-المعارضة-الرئيسية-a-42361153

88( ): " مؤتمر سوتشي قطار التسوية بمن حضر"، **جريدة الأخبار**، العدد 3384، تاريخ 2018/1/31 .

89( ): "إختتام مؤتمر الحوار السوري في سوتشي بالإتفاق على تشكيل لجنة إصلاح دستوري"، **موقع فرانس 24**، تاريخ 2108/1/31، تاريخ الإطلاع 2020/12/18، الرابط:

https://www.france24.com/ar/2018013

خلاصة الفصل الأول:

إن مسار التسوية السياسية في سوريا هو مسار معقد وطويل، تحكمه محددات محلية بسيطة وإقليمية ودولية معقدة ومتباينة، هذه المحددات كانت السبب الأساس في التدخل المباشر للأطراف الإقليمية والدولية في الأزمة السورية عسكرياً وسياسياً.

تعددت مسارات تسوية هذه الأزمة وتعددت المظلات الراعية لهذه التسوية من الجامعة العربية إلى منظمة الأمم المتحدة إلى محاولات التسوية الثلاثية التي قادتها روسيا، إلا أن معظم هذه المحاولات لم تؤد نتيجتها المرجوة، وهذا عائد بطبيعته إلى حجم التدخلات الدولية والإقليمية في الأزمة السورية واختلاف أجندات ورؤى المتدخلين.

إن مسارات التسوية السياسية منذ بدايتها سارت بالتوازي مع خريطة التوازنات العسكرية لطرفي النزاع وداعميهم، وشكل التدخل الروسي في العام 2015 تحولاً جذريا في مسار الصراع لصالح النظام، مع تراجع الزخم الأميركي في التعامل مع الأزمة السورية وتخوف الولايات المتحدة الأميركية من مآلات الأزمة خصوصاً في ظل عدم وجود بديل للنظام السوري يعول عليه، إضافة إلى تراجع معظم الداعمين الإقليميين باستثناء تركيا عن تقديم الدعم المالي والعسكري للمعارضة.

تبين فشل مساعي الجامعة العربية للحل،وترنح الحلول السياسية ورتابتها في إطار جنيف في ظل تمسك طرفي النزاع ومن وراءهم الداعمين الإقليميين والدوليين برؤيتهما للحل فالمعارضة ترى ان الحل يكمن في الإنتقال السياسي في حين يرى النظام ان الأولوية هي لمحاربة الإرهاب.

أثبتت مسارات آستانا الثلاثية التي قادتها روسيا وإيران وتركيا نجاعتها في إيجاد حلول مؤقتة للنزاع العسكري بين النظام والمعارضة المسلحة من خلال طرحها مناطق خفض التصعيد ووقف إطلاق النار وإطلاق اللجنة الدستورية.

كما ساهم مؤتمر سوتشي الذي رعته روسيا في تشكيل لجنة الإصلاحات الدستورية المؤلفة من كافة أطياف المجتمع السوري بما فيها النظام والمعارضة.

إن مسارات التسوية الآنفة الذكر على أهميتها لم تؤد إلى إنتاج تسوية نهائية للأزمة السورية وإن تمكنت من المساهمة في تخفيف حدتها، ما يجعل التسوية المنتظرة أمام تحديات مستقبلية جمة.

الفصـــل الثـــــاني

آفاق التسوية السياسية في سوريا

الفصل الثاني: آفاق التسوية السياسية في سوريا ومحدداتها.

بعد مرور عشرة أعوام على إندلاع الأزمة السورية، يبدو أن خريطة التوازنات العسكرية والسياسية لهذه الأزمة قد ارتسمت معالمها، فعلى الصعيد العسكري، تمكنت قوات النظام السوري بمساعدة حلفائها الروس والإيرانيين والجماعات المسلحة الموالية لها من إستعادة السيطرة على غالبية الجغرافيا السورية، وتشير الدراسات إلى أن الجيش السوري يسيطر الآن على على مساحة 62،39 % أي ما يعادل 116،437 كم من إجمالي مساحة سوريا، بينما تسيطر فصائل المعارضة المسلحة المدعومة من تركيا على 11،75 % أي ما يعادل 22012 من إجمالي مساحة سوريا، في حين تسيطر قوات سوريا الديمقراطية المدعومة أميركياً على 25،64 % أي بما يعادل مساحة 47846 كلم من إجمالي مساحة سوريا[90].

)90،2020/02/01("خريطة النفوذ العسكري في سوريا"، **مركز جسور للدراسات**، تاريخ
تاريخ الإطلاع 2021/03/23. www.jusoor.com.ar

هذه الوقائع العسكرية انعكست على مسارات التسوية السياسية وكانت الدافع الرئيسي في تقدم مسارات أستانة وسوتشي التي تقودهما روسيا وإيران وتركيا على مسارات جنيف التي تقودها الأمم المتحدة بدعم من الولايات المتحدة الأميركية والقوى الأوروبية وجامعة الدول العربية.

كان من أهم نتائج هذه الوقائع العسكرية وانعكاساتها على مسارات المفاوضات السياسية، أن تخلت المعارضة عن المطلب الرئيسي الذي تمسكت به خلال كافة مراحل مؤتمرات جنيف آلا وهو تنحي الرئيس بشار الأسد عن السلطة وتحقيق الإنتقال السياسي، وانصاعت بفعل الهزائم العسكرية المتلاحقة إلى أن تقبل بمسارات آستانة وسوتشي بقيادة الثالوث روسيا وتركيا وإيران، في الوقت ذاته فإن هذه الوقائع أعادت للنظام السوري مكانته وهيبته على المستوى الداخلي وتمكن بفضلها من استعادة توازنه، وبالتالي لم يعد يعاني خطر السقوط أو الإنهيار.

إن تعدد القوى الدولية والإقليمية الفاعلة في الأزمة السورية، أعاق مسألة الوصول إلى تسوية سياسية نهائية لها، وذلك بسبب إختلاف الرؤى بين هذه القوى من ناحية، وأهمية سوريا في إستراتيجيات هذه القوى من ناحية أخرى، لذلك نرى إن مستوى تدخل هذه القوى في الأزمة لم يتوقف عند حد التدخل السياسي والعسكري بل وصل إلى حد التدخل الإقتصادي والديمغرافي.

إن التحديات المساهمة في تكوين مستقبل سوريا ورسم تسويتها القادمة متعددة ومتشعبة، وإن معالجة هذه التحديات يساهم في الإضاءة على مستقبل النظام وسيناريوهات التسوية ومحددات مستقبل سوريا بشكل عام.

المبحث الأول: التحديات الراهنة.

تبرز أمام التسوية السياسية في سوريا، أياً كانت مآلاتها تحديات مهمة، منها ما هو سياسي، ومنها ما هو عسكري ومنها ما هو إنساني، وبالتالي إن بحث مسألة مستقبل التسوية ونجاحها يتوقف على معالجة هذه التحديات والإجابة عن الإشكاليات التي تطرحها.

الفقرة الأولى: التحديات السياسة:

يبرز تحديان سياسيان رئيسيان يواجهان التسوية السياسية في سوريا، هذان التحديان يتعلقان بالدستور وبالهوية الوطنية، وإذا كانت الأطراف الإقليمية والدولية الراعية لمسارات التسوية السورية من جنيف إلى أستانة وسوتشي قد دفعت طرفي النزاع السوري إلى تشكيل لجنة لإعادة النظر في الدستور السوري عرفت بـ" اللجنة الدستورية"، مهمتها إعادة صياغة الدستور السوري الحالي أو كتابة دستور جديد يتناسب مع الشرائع العالمية ومع متطلبات السوريين، فإن هذه القوى ذاتها تؤكد أيضاً على إستقلال ووحدة الأراضي السورية، بالرغم من أن الوقائع تثبت عكس ذلك، فروسيا وإيران أنشأت قواعد عسكرية في سوريا، والولايات المتحدة الأميركية تنشر عدداً كبيراً من قواتها في شرق سوريا وتركيا تسيطر على مساحة كبيرة من الأراضي السورية

أولاً: اللجنة الدستورية:

1_ تشكيل اللجنة الدستورية.

كان من أهم ما توصلت إليه مسارات التسوية في جنيف وآستانا وسوتشي هو إتفاق أطراف الصراع على تشكيل اللجنة الدستورية، وترافق ذلك مع تسلم غير بيدرسون كمبعوث للأمم المتحدة إلى سوريا مهامه في كانون الثاني 2019، وفي الوقت الذي تمكنت فيه القوات الحكومية السورية من إستعادة السيطرة على ستين في المئة من مساحة البلاد، بينما تخوض دمشق مفاوضات مع الأكراد، ثاني قوة عسكرية في سوريا، أفضت في مرحلة أولى إلى إنتشار الجيش السوري في محيط مدينة منبج في محافظة حلب شمالاً، وما تأتي من مؤشرات عن بدء إنفتاح عربي تجاه دمشق، تمثل في إفتتاح كل من الإمارات والبحرين سفارتيهما في دمشق بعد إقفالهما منذ العام 2012[91] ، وانصبت جهود غير بيدرسون على عمل اللجنة الدستورية، التي كانت من أهم نتائج مؤتمر سوتشي او ما يعرف بـ"مؤتمر الحوار الوطني السوري" الذي عقد في مطلع 2018 وهي تتألف من 150 عضواً،

)": "المبعوث الاممي الجديد لسوريا يستهل مهامه بزيارة دمشق" **ميدل إيست أونلاين**، 2019/1/17،91(
تاريخ الإطلاع 2021/1/12:

www.middle-east-online.com

ثلثهم من المعارضة التي تمثلها الهيئة العليا للتفاوض، وثلث آخر من النظام السوري، والثلث الأخير من المجتمع المدني السوري.[92]

وكانت موسكو قد دعت إلى هذا المؤتمر الذي حضره مئات المندوبين من النظام وأقل من عشرة بالمئة من المعارضة، معظمهم من المنصات والمعارضات الجانبية، في حين قاطعته الهيئة العليا للمفاوضات التي انتجها مؤتمر الرياض 2، وثبت بيان المؤتمر المبادئ الإثني عشرة الأساسية والحية للأطراف السورية، والجزء الاهم كان الإتفاق على لجنة دستورية تقوم بعملية الإصلاح الدستوري، وقد وافقت الهيئة العليا للمفاوضات على بيان الهيئة بعيد إعلانه، وبدأت بتحضير قوائم مرشحي المعارضة إلى عضويتها[93]، وكان المبعوث الأممي السابق إلى سوريا ستيفان دي ميستورا كان قد قال في ختام مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي إن اللجنة الدستورية المنبثقة عنه تضم ممثلين عن المعارضة والنظام، وإنها ضمن مبادئ جنيف 12 المتعلقة بمستقبل سوريا السياسي.

لكن المبعوث الأممي الحالي إلى سوريا غير بيدرسن فصّل في تفسير الأمم المتحدة لموضوع اللجنة الدستورية بالقول إنها جزء من القرار 2254، وإن اللجنة جاءت كتطوير لما ذكر في القرار بشأن موضوع الإصلاح الدستوري، وهي تتضمن مئة شخصية بالمناصفة بين المعارضة والنظام إضافة إلى قائمة ثالثة ترشحها الأمم المتحدة.[94]

)92(: أمين العاصي، "جولة رابعة للدستورية السورية، تمديد الملهاة" **موقع العربي الجديد**، تاريخ 2020/11/30، تاريخ الإطلاع: 2021/2/12:

www.syrembassy.com

)93(: محمد حسام حافظ، " اللجنة الدستورية السورية، آليات عملها، ظروف تأسيسها، وآفاق نجاحها"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 2019/10/15، تاريخ الإطلاع 2020/2/12.

www.dohainstitute.org

)94(: "اللجنة الدستورية السورية نقاط الخلاف والإتفاق بين النظام والمعارضة" **موقع الجزيرة.نت**، تاريخ 2019/9/19، تاريخ الإطلاع: 2021/02/12.

www.aljazeera.net

وقد عقدت هذه اللجنة لغاية نهاية العام 2020 أربع جولات من المحادثات، الجولة الاولى في 30 ت1 2019، والثانية في 25 تشرين الثاني 2019، الجولة الثالثة في 24 آب 2020، والجولة الرابعة في 30 تشرين الثاني 2020.

2_ مهام اللجنة الدستورية.

تضطلع اللجنة رسمياً بمهمة إعادة صياغة الدستور السوري الحالي أو كتابة دستور جديد ليتناسب مع الشرائع العالمية ومع متطلبات السوريين ضمن إحدى السلال الاربع (الحكم غير الطائفي، وإنجاز الدستور والإنتخابات ومكافحة الإرهاب) المستمدة من القرار الأممي 2254.

وقد منحت اللجنة خيارات متعددة منها مراجعة دستور 2012 والدساتير السابقة، وأكثرها تداولاً العام 1952، وفي ما يتعلق بآلية إتخاذ القرار، فإنه يحكم عمل اللجنة الإجماع، وإلا يتم التصويت على أساس 75 في المئة على الأقل من أعضاء الهيئة ذات الصلة (الكبرى ثم الهيئة المصغرة) [95]، ولم تحدث الجولات الأربعة من إجتماعات اللجنة الدستورية أي تقدم جدي، وشهدت هذه الجولات إختلاف وتباينات عميقة بين وفد النظام والمعارضة، فالجولة الأولى منها حددت المضامين الدستورية، وتحدث رئيس وفد النظام عن محاربة الإرهاب، فيما تحدث رئيس وفد المعارضة عن ملف المعتقلين، وبداية العمل لصياغة دستور لا يقوم على الطائفية ويطبق القرار الأممي "2254"، وفق جدول زمني محدد، ويدعم إجراء انتخابات نزيهة بإشراف الأمم المتحدة.

أما الجولة الثانية فقد شهدت نقاشًا بين الوفود الثلاث ضمن اللجنة المصغرة، بسبب الخلافات على جدول الأعمال، إذ رفض وفد النظام السوري الدخول في مناقشة مواد الدستور، وفق جدول الأعمال التي تقدم به وفد المعارضة، وانتهت دون أي نتائج.

أما الجولة الثالثة فقد أصر وفد النظام على مناقشة وجود "كيانات انفصالية" في سوريا، في حين أصر وفد المعارضة على أن وحدة الأراضي السورية وسيادتها واستقلالها هو أولى بالنقاش، أما وفد المجتمع المدني، فاقترح أن يكون النقاش حول إرادة العيش المشترك، وفي الجولة الرابعة طرح وفد النظام مسألة الإرهاب والتطرف والمؤامرة الكونية على سوريا، وملف اللاجئين، بينما طرح وفد

)**:** كمال شاهين، اللجنة الدستوية السورية، **موقع السفير العربي**، العدد 413 ، تاريخ 95.2020/9/3(

المعارضة مبادئ سيادة الدولة وفصل السلطات، والمواطنة المتساوية، ومقترحات دستورية حول ضمان المواطنة المتساوية، والمبادئ الدستورية والوطنية.[96]

3_ معوقات تقدم عمل اللجنة الدستورية.

إن إختلاف الرؤى بين ما تقدمه المعارضة من طروحات وما يقدمه النظام من طروحات مضادة في إطار اللجنة الدستورية، ما هو إلا دليل على أن كلا الطرفين لا يزال متمسكاً بطروحاته الأساسية التي تفضي بالنسبة للمعارضة تحقيق الإنتقال السياسي دون الرئيس الأسد، وبالنسبة للنظام طرح ملفات متعددة تسمح له بكسب المزيد من الوقت من أجل الإستمرار بالإستراتيجية العسكرية وتوسيع قاعدة السيطرة الجغرافية، ويرى معن طلاع الباحث السياسي في مركز عمران للدراسات، إن تعثر اللجنة الدستورية يعود إلى ثلاثة أسباب مترابطة، أولها تقييم اللاعبين الدوليين للمشهد السوري والتعامل معه بمنطق "إدارة الأزمة" وليس حلها، أما السبب الثاني، فهو مرتبط بحالة السيولة التي شهدتها العملية السياسية والتي بدأت من "هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية" كما ورد في بيان جنيف إلى لجنة دستورية بلا أي أجندة أو أفق زمني، في حين أن السبب، يعود إلى "مقاربة النظام" في التعاطي مع كل محطات العملية السياسية بما فيها الدستورية والتي تقوم على التمنع ثم القبول الشكلي ثم الانخراط بغية التمييع والتسويف والتعطيل وصولاً إلى التحكم أو تجاهل الاستحقاق.[97]

تشكل مسألة وضع دستوري سوري جديد أو تعديل الدستور الحالي بما يتوافق مع المعايير العالمية أبرز التحديات السياسية أمام الأطراف السورية المتفاوضة، وهذا الأمر دونه صعوبات ويتوقف على إرادة الفاعلين الدوليين والإقليمين في الأزمة السورية وتوجهاتهم.

)96(: "أربع جولات للجنة الدستورية.. المراوحة بالمكان بأرضية مشتركة ضيقة"، **موقع عنب بلدي**، تاريخ 2020/12/16 تاريخ الإطلاع : 2021/2/14.
https://www.enabbaladi.net/archives/437889#ixzz6mKPwqL3t

)97(: إبراهيم العلبي، " اللجنة الدستورية السورية بين ألاعيب النظام ومنطق دولي يتجنب حل الازمة"، **موقع تي آر تي عربي**، تاريخ 2020/11/21، تاريخ الإطلاع 2021/2/14، الرابط: www.trtarabi.com

ثانياً: الهوية الوطنية ومخاطر التقسيم:

1_ واقع الهوية الوطنية السورية بعد الأزمة.

قبل الأزمة لم تشهد سوريا أية مخاطر تتعلق بالتقسيم، بل على العكس كانت دولة متماسكة تتعايش فيها أطياف وإتنيات ومذاهب مختلفة، ولكن مع نشوء الأزمة واستفحالها باتت تطرح أسئلة عديدة عن الهوية الوطنية ومخاطر التقسيم، ذلك أن القوى الفاعلة في الأزمة السورية كان لها اليد الطولى في إنشاء واقع سوري مختلف، تحكمه إستراتيجيات أمنية وعسكرية وجيوسياسية معقدة، أساسه المصالح المتنوعة لهذه القوى.

وإذا كان كان القرار الذي أصدره مجلس الأمن الدولي بتوافق دولي رقم 2015/2254، قد أكد على إستقلال سوريا ووحدتها وسلامتها الإقليمية، إلا أن ممارسات القوى الفاعلة في هذه الأزمة والداعمة لهذا القرار تثبت عكس ذلك، ويتبدى هذا من خلال ما تقوم به هذه القوى على الأرض السورية ضمن نطاق سيطرتها الجغرافية، والذي يثير تساؤلات كثيرة تتعلق بالهوية الوطنية السورية وخطر التقسيم، فهذه القوى لم تكتف ببسط سيطرتها العسكرية وتوفير الدعم المالي والعسكري للنظام أو المعارضة إنما سعت إلى التأثير الثقافي والإجتماعي والتغيير الديمغراغي في نطاق سيطرتها، حيث يبدو هذا التأثير جلياً في المناطق الحدودية التركية _ السورية، وكذلك في مناطق إنتشار النفوذ الإيراني خصوصاً في دمشق وضواحيها.

2_ أثر تدخلات القوى الفاعلة على الهوية الوطنية وبروز مخاطر التقسيم.

منذ بداية الأزمة دعمت روسيا النظام السوري إقتصادياً ومالياً وعسكريا، وبفعل الدعم العسكري الروسي إستطاع النظام السوري من إستعادة توازنه وإستعادة غالبية الجغرافيا السورية، وبالتأكيد فإن هذا الدعم ينبع من منظور إستراتيجي روسي يتصل بأفق ما بعد الأزمة، فالبوابة السورية شكلت منطلقاً لتقرير الحضور الروسي الإقليمي والدولي في منطقة الشرق الأوسط، فهي حققت جميع الأهداف العسكرية في سوريا وتجاهر بأنها عادت إلى سوريا لزمن طويل بدليل توسيع قاعدتي حميميم وطرطوس اللتين تشكلان أداة مهمة لروسيا التي تطمح إلى إمتلاك كلمة جدية في السياسة

الدولية[98]، إضافة إلى ذلك أن روسيا حققت مكاسب إقتصادية جمة من خلال تدخلها في سوريا ومنها التنقيب عن النفط والغاز حيث حصلت شركات روسية على على عقود التنقيب عن النفط في الساحل السوري حيث تطمح روسيا إلى التحكم بأسعار النفط عالمياً بدلاً من السعودية، كما أن روسيا تخوض حرب أنابيب الغاز التي تمر من تركيا وأهمها الخط التركي _ القطري الذي من الممكن أن يصل إلى أوروبا[99]، هذا عدا عن شبكة العلاقات الإجتماعية التي نسجتها روسيا داخل المجتمع السوري بحكم سيطرتها العسكرية والإقتصادية.

أما إيران حليفة روسيا في سوريا، فأبعاد تدخلها في الأزمة تتجاوز مسألة الحفاظ على النظام، إلى خلق منطقة نفوذ دائمة في سوريا أتاحت لطهران التحكم في الكثير من الشؤون الداخلية للبلاد، حيث أشارت بيانات المرصد السوري لحقوق الإنسان إلى أن أكثر من 500 قطعة أرض تم نقلها إلى ميليشيات تابعة لإيران، أفغانية وإيرانية وعراقية ولبنانية[100]، كما أن إيران تقوم بتنفيذ مشاريع حول سفارتها على مساحات واسعة يصل عدد ساكنيها إلى 200 ألف شخص تتضمن أبراج سكنية ونقاط طبية ومدارس وقسم تجاري، ويشير تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش من عنوان التسوية بالأرض غير المشروع لأحياء سكنية بين عام 2013/2012 الذي يتناول عمليات تدمير ممنهج لمناطق كان من المخطط أن تدخل ضمن مشاريع إيران، والنقطة المهمة أن عمليات الهندسة الإجتماعية التي تسعى إيران إلى تنفيذها تشكل حاضنة ديمغرافية وأيديولوجية لوجودها الفكري ومصالحها الإقتصادية، وبالتالي لا يمكن فهم الحضور الإقتصادي لإيران إلا في سياق حضورها العسكري

)98(: شوقي عشقوتي،" روسيا تسعى إلى جذب دول ضمن النفوذ الأميركي، القيصر بوتين ومشروع التمدد في المنطقة"، **مجلة الأمن العام**، العدد 79 نيسان 2020

.

)99(: "حقائق مهمة.. لمكاسب التدخل الروسي في سوريا الإقتصادية"، **مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية**، 2017/1/17، تاريخ الإطلاع 2021/4/15.

https://rawabetcenter.com/archives/38734

)100(: Anchal Vohra, " Iran Is Trying to Convert Syria to Shiism", **Foreign policy**, 15/03/2021, (accessed on 15/4/2021)

https://foreignpolicy.com/2021/03/15/iran-syria-convert-shiism-war-assad

والهوياتي[101] ، أما تركيا المناهضة للنظام السوري فإن أهداف تدخلها المعلنة في سوريا هي نقيض ما يحصل فعلياً على الأراضي السورية التي تقع تحت سيطرتها، فتركيا كانت تعلن دائماً أن هدفها من إقامة المنطقة الآمنة هو إعادة اللاجئين السوريين ومنع إقامة كيان كردي على حدودها مع سوريا، إلا أن حقيقة الأمر تختلف تماماً، فالتدخل التركي كان له آثاراً مباشرة على الهوية الوطنية السورية، فالخطوات التركية تهدف إلى تتريك مناطق شمال سوريا وشرقها وغربها، فهي عمدت إلى تغيير البنى التحتية في هذه المناطق وإحلال بنى جديدة في كافة المجالات، من اللغة إلى العملة مروراً بالهويات الشخصية والنقل والإتصالات والأسماء باتت تركية، وتدار من قبل السلطات التركية وأجهزتها، والأخطر من هذا عملية التغيير الديمغرافي الي تستهدف أكراد سوريا[102]، لذا فإن التدخل التركي في سوريا ترك بصمة كبيرة تتجاوز الأبعاد السياسية للأزمة وتتصل بشكل مباشر بأبعاد الهوية الوطنية السورية.

أما الولايات المتحدة الأميركية فمن خلالها دعمها المالي والعسكري لقوات سوريا الديمقراطية الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني التي تسيطر على مناطق شمالي شرق سوريا حيث تنتشر آبار النفط، فقد برزت تحليلات عدة تشير إلى أن هناك وعوداً أميركية بمنح الأكراد منطقة حكم ذاتي في شمالي شرقي سوريا، وذلك في إطار التصور الأميركي الشامل للحل في سوريا[103]،

)101(: تامر بدوي "الهوية والمصلحة وإرادة القوة، لماذا تدخلت إيران لإنقاذ سوريا الأسد" **نون بوست**، 2017/3/30، تاريخ الإطلاع 2021/4/15، الرابط:
https://www.noonpost.com/content/17308

)102(: خورشيد دلي، "تتريك شمالي سوريا إلى أين"، **موقع العين الإخبارية**، تاريخ 2021/2/12، تاريخ الإطلاع 2021/4/12
https://al-ain.com/article/turkification-of-northern-syria-to-where

)103(: يمان نعمه، "محللون يقرأون وعود أميركا بنمح أكراد سوريا حكماً ذاتياً"، **موقع عربي 21**، 2020/9/22، تاريخ الإطلاع 2021/4/16، الرابط https://arabi21.com/story/1302209

هذا الطرح الذي يلقى رفضاً قاطعاً من كافة القوى الأخرى الفاعلة في الأزمة السورية سيترك تحدياً آخراً يضاف إلى التحديات التي تواجه التسوية في سوريا.

إن ممارسات القوى الفاعلة في الأزمة السورية المؤيدة للنظام او المعارضة له وتدخلاتها المتنوعة، وما رافقذلك من تغيير في بنى المجتمع السوري السياسية والإقتصادية والإجتماعية والديمغرافية يكشف عن طموحات هذه الدول من وراء هذا التدخل، ويثير تحديات تتعلق بإمكانية التقسيم والهوية الوطنية.

الفقرة الثانية_ التحديات الإقتصادية والإنسانية:

تتعدد التحديات الإقتصادية والإنسانية التي تواجه التسوية السياسية في سوريا، إلا تحديات إعادة الإعمار وإعادة اللاجئين يأتيان على رأس هذه التحديات، وذلك لإتصالهما المباشر بمصالح القوى الفاعلة في الأزمة، ذلك أن معظم هذه القوى تسعى إلى تحقيق مكاسب إقتصادية من خلال المشاركة في إعادة الإعمار من جهة، ومن جهة أخرى تحاول بعض هذه القوى إيجاد حلول لقضية اللاجئين السوريين التي تحولت إلى ورقة مساومة وإستغلال، فالقوى الداعمة للمعارضة ترى أن حل هذه الأزمة ينبغي أن يكون من ضمن سلة الحلول المتكاملة وضمن منطوق قرارات الأمم المتحدة، بينما تحاول القوى الداعمة للنظام الانفراد بحلول هذه الأزمة.

أولاً_ إعادة الإعمار:

1_ حجم الدمار الذي سببته الحرب.

تمثل مسألة إعادة إعمار سوريا تحدياً إقتصادياً مهماً للقوى الفاعلة في الأزمة السورية، فمعظم هذه القوى تسعى إلى أن يكون لها حصة في هذا الإعمار، والحديث عن التسوية السياسية بالنسبة لهذه القوى أصبح محكوماً بالترتيبات الناتجة عنها ومنها إعادة الإعمار، فالدمار الهائل الذي ولدته الحرب

أصاب مفاصل الدولة بالكامل وبنيتها التحتية من منازل ومدارس ومستشفيات وطرقات ومرافق عامة، ووفقاً لتقرير البنك الدولي الصادر في في تموز 2017 بعنوان "خسائر الحرب" (التبعات الإقتصادية والإجتماعية للصراع في سوريا) دمرت أكثر من 20 في المئة من المنازل في تلك البلاد (870.000 من أصل 4.120.000 وحدة سكنية) أو أصيبت بأضرار بالغة، كما أن نسبة المدارس، والمستشفيات، والطرق، ومرافق إنتاج النفط والغاز المدمرة أو المتضررة هي أعلى من ذلك، ويقدر التقرير أن إزالة 15 مليون طن من الحطام في حلب وحمص وحدهما سوف يستغرق سنوات، وهذه الدراسة أعدت قبل حصول معركة الرقة، لذا فأنها تظهر مستوى من الدمار يخفف من الواقع الحالي، فقد تم محو داريا في ريف دمشق من الخريطة، كما عانت المناطق الصناعية في دمشق وحلب بشكل خاص، وفي المناطق التي لم تدمر فيها المواد، فقد سرقت وأعيد بيعها في الخارج معظمها في تركيا[104].

2_ الخطوات التي إتخذها النظام في إطار إعادة الإعمار.

وفي إطار محاولاته لإعادة الإعمار أقدم النظام السوري على إقرار العديد من التشريعات والقوانين لا سيما القانون رقم 2018/10 الذي يسمح بمصادرة وتدمير الأملاك في مناطق مكتظة بالسكان إلى إستبدال السكان الذي يزعم أنهم عدائيون بجماعات أكثر ثراء وأقل ميلاً إلى تحدي قادة سوريا، كما قامت الحكومة السورية بوضع عدد من المخططات لإعادة إعمار المناطق المتضررة من بينها مدينة حلب التي حددت فيها "مناطق الأولوية الخمس عشرة" لإعادة إعمارها"، كما تم وضع مخططات مماثلة في كل من مدينة حمص والغوطة الشرقية، إلا أن جميع محاولات إعادة الإعمار التي قادتها الحكومة السورية بقيت محدودة نسبياً.[105]

---

(104): Fabrice Balanche, “NOT MONEY ALONE: THE CHAHHENGES OF SYRIAN RECONSTRUCTION”, **washinghtoninstitute.org**, 9/8/2017, (accessed 3/4/2021): https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/thdyat-aadt-amar-swrya-la-tqtsr-ly-alamwal-fqt

)105(: جوزيف ضاهر، "مقاربة إعادة إعمار سوريا"، **مركز مالكوم كير –كارنيغي**، 2019/9/16،

3_ أثر تنافس القوى الفاعلة على إعادة الإعمار.

في شباط سنة 2019 أعد أستاذ العلاقات الدولية وسياسات الشرق الأوسط في جامعة "سانت أندرو" ورقة عمل بعنوان "إعادة إعمار سوريا"، ينطلق هينبوش من تحديد موقع الازمة السورية في السياق الأوسع للصراع على السلطة محلياً وإقليمياً ودولياً، فإعادة الإعمار ترتبط بالصراع الداخلي على السلطة، كما ترتبط بالصراع الجيوسياسي على سوريا الذي ترجم سابقاً في المرحلة العسكرية، ثم انتقل إلى معركة جيوسياسية حول إعادة الإعمار.

وفي هذا السياق يبني هينبوش دراسته على تتبع العلاقة المتبادلة بين ثلاثة عوامل لفهم معركة سوريا حول إعادة الإعمار، فهي أولاً: سعي المستوى الداخلي لجذب تدفقات الموارد والعقود لاستخدامها لتعزيز السلطة، وثانياً: الصراع الجيوسياسي الإقليمي المركز من أجل النفوذ، واستخدام إعادة البناء لأهداف جيو سياسية متنافسة، وثالثاً: الصراع الإقتصادي الجغرافي العالمي، والذي سيظهر إذا كانت الموارد ستصبح متاحة لإعادة الإعمار وعلى أي شروط.

ونظراً إلى كون القوى الأقوى جيوسياسياً على الأرض في سوريا (روسيا وإيران) هي أضعف جغرافياً وإقتصادياً من أولئك الذين خسروا الصراع الجيوسياسي (الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي ودول الخليج)، فإن هذه الأخيرة تستخدم رأس المال عبر حجبه وعرقلته، لتتمكن بمساعدة البتك الدولي من المشاركة بتسوية سياسية.[106]

إن إعادة إعمار سوريا تتجاوز قدرة أي دولة على إنجازها بمفردها خصوصاً وأن كلفة إعادة الإعمار وفقاً لتقديرات البنك الدولي تتراوح بين 250 و400 مليار دولار، وهذا بالطبع يفتح شهية الدول الفاعلة وبعض الدول غير الفاعلة في الأزمة السورية لأن يكون لها حصة وازنة من إعادة الإعمار،

تاريخ الإطلاع 2021/4/3: https://carnegie-mec.org/2019/09/16/ar-pub-79843

)**:** حسين فحص، "معركة إعادة إعمار سوريا"، **جريدة الاخبار**،**ملحق رأس المال**، العدد 4080،106(تاريخ الإطلاع: 2020/6/22.

خصوصاً روسيا المساهم الأكبر في إستعادة النظام للجغرافيا السورية فهي تسعى بأن يكون لها الحصة الأكبر من المكاسب المالية والتشغيلية لعملية إعادة الإعمار.

وفي ضوء ذلك يرى المتابعون أن ثمة إمكانية أن تشكل مسألة إعادة إعمار سوريا منافسة من نوع آخر بين القوى الكبرى وخاصة مع الصين التي تسعى إلى أن أخذ جزء من الكعكة السورية لأن الدوافع بالتسبة إليها مالية قبل أن تكون سياسية على عكس الروس والأميركيين والإيرانيين وحتى الأتراك.[107]

إن إستعادة سوريا لاستقرارها الإقتصادي والإجتماعي مرهون بتسوية سياسية متكاملة، تتضمن ما يلي:

_ الوصول إلى توافقات بين روسيا والولايات المتحدة بشكل رئيسي.

_ إيجاد حلول مستدامة للإشكاليات المرتبطة بتركيا وإيران.

_ إنتاج صيغ حكم جديدة (مسألة الحكم رئاسي أو برلماني، ومستوى اللامركزية في الإدارات، والفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية والقضائية).

_ هيكلة جدية للمؤسستين العسكرية والأمنية.

_ وجود دور فاعل لدول الخليج العربي في أي مؤتمر مقبل للمانحين.

_ وجود دور فاعل للإتحاد الأوروبي.

_ البدء بمسارات تشريعات قانونية لتحقيق العدالة المكانية والإجتماعية في إعادة الإعمار[108].

)107(: إعادة إعمار سوريا. الصراع مستمر لكن بوسائل أخرى، 2021/03/6، **موقع صحيفة العرب**، تاريخ الإطلاع 2021/3/28:

www.alarab.co.uk

)108(: "إعادة الإعمار، حرب جديدة على المصالح وخمس تحديات رئيسية، **الإتحاد برس**، تاريخ 2019/9/3، تاريخ الإطلاع 2021/4/4

إن الحديث عن إعادة إعمار حقيقي شامل في سوريا، يستوجب أولاً إنجاز تسوية سياسية بين القوى الفاعلة في الأزمة، تراعي هواجس هذه الدول، وتؤدي إلى إحداث إستقرار شامل يسمح لكافة الدول الراغبة بالمساهمة في إعادة الإعمار من المشاركة بحرية، خصوصاً وإن إعادة الإعمار تحتاج إلى ميزانيات هائلة وإلى تضافر جهود دولية مشتركة.

ثانياً: اللاجئون:

1_ واقع اللجوء السوري الناتج عن الأزمة.

تشكل أزمة اللاجئين السوريين تحدياً رئيسياً أمام التسوية السياسية، إذ أن أعداد هولاء اللاجئين بلغت أرقاماً قياسية، ووفقاً لإحصائية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هناك أكثر من ستة ملايين و700 ألف لاجئ سوري في العالم، وأكثر من ستة ملايين ومئتي ألف نازح سوري في الداخل، ويحتاج أكثر من 11 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية في سوريا [109]، وإستناداً إلى القرارات الدولية الصادرة في هذا الشأن، فقد نص البند الرابع عشر من القرار 2254 الصادر عن مجلس الأمن على "تهيئة الظروف المؤاتية للعودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية وفقاً للقانون الدولي"، ولم تشهد مناقشات مسارات التسوية المتعددة من جنيف إلى آستانة وسوتشي الإشارة إلى هذا الملف إلا بشكل عرضي، وكان تعثره كجزء من تعثر العملية السياسية برمتها، خصوصاً في ضوء إختلاف رؤية القوى الفاعلة للحل السياسي للأزمة السورية ومن ضمنها ملف اللاجئين.

2_ مواقف القوى الفاعلة من أزمة اللاجئين:

---

www.aletihadpress.com

)109(: إحصائية صادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام 2019، تاريخ الإطلاع 2021/4/8، الرابط:

https://www.unhcr.org/ar/4be7cc278bc.html

ينادي النظام السوري منذ بداية الأزمة بعودة النازحين واللاجئين إلى ديارهم، وهو في سبيل عودة النازحين إعتمد سياسية المصالحات المحلية في عدد من المناطق السورية، وساهمت هذه السياسية في عودة عدد كبير منهم إلى ديارهم، إلا أن هذه الاعداد بقيت ضئيلة مقارنة بالكم الهائل من النازحين، وتركزت في معظمها في المناطق الموالية للنظام، أما فيما يتعلق باللاجئين فمعظم هؤلاء هم من المعارضين للنظام السوري الذي يعتبر مسؤولاً عن تهجير غالبيتهم، وقد كرس مساراً لعودتهم تمثل في منع عودتهم إلى مناطق سيطرته كما في ريف دمشق وحمص وريفها.

فالرؤية الإيرانية لحل قضية اللاجئين السوريين تتلخص في أن تحسن الأوضاع الأمنية على الأرض السورية والجهود الحثيثة التي تبذلها حكومة النظام السوري من أجل إعادة إعمار كل ما خربه الإرهاب يشكل أساساً قوياً للإنطلاق نحو إعادة جميع اللاجئين[110]، وبالتالي فإن هذه الرؤية تتوافق من نظرة النظام السوري.

وتبدو تركيا الدولة الأكثر إستضافة لهؤلاء النازحين حيث تستضيف 63.4% منهم، أي 3,570,352 شخصاً، ويمثل هذا العدد زيادة بنسبة 4.2 % في عدد سكان تركيا لعام 2017 البالغ 81,745,000 نسمة، ولا تزال تركيا تهدف إلى إعادة هؤلاء إلى سوريا وهي سبق أن قامت بنقل ما يقرب من 150,000 لاجئ سوري إلى المنطقة الآمنة التي تسيطر عليها في شمال سوريا، وفي المرحلة القادمة ربما ترغب أنقرة في الموافقة ضمنياً على حل سياسي ينهي الحرب ويمهد الطريق أمام عودة المزيد من السوريين إلى بلادهم فالمسؤولون الأتراك يتسامحون مع سيطرة نظام الأسد على السلطة حتى عندما يقولون عكس ذلك في العلن.[111]

)**:** "وفد إيراني يلتقي الرئيس الأسد في دمشق" ، 2020/11/11، **موقع جادة إيران**، تاريخ 110(الإطلاع 2021/4/8، الرابط:

https://jadehiran.com/archives/20017

):111(Soner Cagaptay, Maya Yalkin, “SYRIAN REFUGEES IN TURKEY”, 22 august 2018, **washingtoninstitute.org** (accessed in 6/4/202):
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/syrian-refugees-turkey

أما روسيا فقد سعت لحل أزمة اللاجئين من خلال مبادرات عدة طرحتها في هذا الإطار، منها ما سمي بـ"البرنامج الروسي لعودة اللاجئين" الذي يطمح لإعادة مليون لاجئ سوري من خلال تأسيس لجنة في كل من لبنان والأردن وتركيا بعد حصولها على ضمانات من النظام بعدم التعرض للعائدين إضافة إلى إنشاء مراكز لإيوائهم، ولم تكن معدلات العودة كبيرة وفقاً لتصريح وزير الخارجية الروسي، كما ان روسيا رعت مؤتمر دمشق الذي عقد بتاريخ 11 و 12 تشرين الثاني 2020 لبحث قضية عودة اللاجئين وسبل توفير الإمكانيات اللازمة لهذا الغرض، بحضور الأمم المتحدة بصفة مراقب وقد قاطعته الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي.

أما الرؤية الدولية لهذا الملف فيمكن إستخلاصها من خلال ما يعرف "بالمجموعة المصغرة حول سوريا" وهي الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، السعودية، مصر الأردن، التي حددت أن إي إنخراط في إستحقاقات الإنتقال السياسي سواء إعادة الإعمار أو العودة الطوعية مرتبط بإنجاز عملية سياسية بإشراف الأمم المتحدة في جنيف،[112]، لذلك فإن إختلاف التوجهات والرؤى بين القوى الفاعلة يؤدي إلى تعميق هذه الأزمة الإنسانية.

3_ الخطوات المطلوبة لحل قضية اللاجئين.

لاشك أن هذا الملف يرتبط بشكل رئيسي بمحددات القوى الفاعلة في الأزمة السورية فروسيا ومن ورائها النظام السوري وإيران يسعون بكل السبل إلى نزع هذه الورقة الإنسانية من أيدي الدول المناهضة للنظام السوري، باعتبار أن نجاح هذا القوى في كسب هذه الورقة سيشكل الإنتصار للحاسم لهم خصوصاً بعد إستعادة النظام لغالبية الجغرافيا السورية، اما الولايات المتحدة الأميركية فتحاول أن تبقي هذه الورقة في إطار التسوية السياسية الشاملة في إطار القرارات الدولية.

)112(: معن، طلاع، "مسألة اللاجئين والنازحين في مسارات الأزمة والتسوية في سوريا"، **موقع الجزيرة للدراسات**، تاريخ 20 آذار 2020، تاريخ الإطلاع 2021/4/8، الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/4621

إن هذه القضية الإنسانية يفترض عدم ربطها بالطموحات السياسية التي تسعى إليها هذه القوى سواء الداعمة للنظام من خلال التعاطي بموضوعية والضغط على النظام، أو المناهضة للنظام من خلال ربط هذا الملف بالتسوية السياسية الشاملة، وعليه فإن التحديات التي تطرح لمعالجة هذا الموضوع تتجلى فيما يلي:

_ تأمين العودة الطوعية والآمنة والمستدامة التي تحافظ على الكرامة الإنسانية.

_ إشراف منظمة الأمم المتحدة على عملية عودة اللاجئين والنازحين.

_ إجراء إصلاحات بنيوية في الهياكل التنظيمية المحلية، من خلال سن قوانين وتشريعات تؤمن العودة الآمنة (إلغاء التجنيد الإجباري، إعادة الممتلكات إلى أصحابها).

_ الضمانات الأمنية من جانب النظام السوري لكافة العائدين، خاصة وأن معظم اللاجئين من المناهضين للنظام.

_ عملية إعادة إعمار متوازنة تشمل البنى التحتية والمدن المدمرة.

الفقرة الثالثة: التحديات الأمنية.

منذ إندلاع الصراع في سوريا في العام 2011، شهدت سوريا تدخلات عسكرية متعددة ومتنوعة، حيث شكلت القوى الفاعلة في الأزمة أساس هذه التدخلات العسكرية، فروسيا وإيران حليفتا النظام التاريخيتين تدخلتا إلى جانب النظام بشكل مباشر، أما تركيا والولايات المتحدة والمجموعة العربية المعارضين للنظام فساهموا في مد المعارضة بالمال والسلاح بشكل مباشر عبر الحدود الشمالية والشمالية الشرقية لسوريا، الأمر الذي أضاف تحدياً رئيسياً للتسوية السياسية يتعلق بالحدود السورية من جهتي الشمال والجنوب كون الجبهة الجنوبية لا تقل تأثيراً على مسار الأحداث لإتصالها مباشرة بأمن إسرائيل.

بعدما استقرت الجبهات وتظهرت خريطة توازنات السيطرة العسكرية، بدأ يظهر حجم القوى العسكرية الخارجية الحقيقي المتواجدة على الأرض السورية، وبدأت تتظهر الآثار الأمنية لهذا التواجد خصوصا ما يتصل منها بالحدود الشمالية والجنوبية وانعكاس ذلك على التسوية السورية.

أولاً: القوى العسكرية الفاعلة على الأرض السورية:

1_ الإنتشار العسكري الروسي في سوريا:

تدخلت روسيا في الحرب السورية بشكل مباشر إعتباراً من العام 2015، وإستحوذت على عدد من القواعد العسكرية في سوريا، أهمها:

_ قاعدة حميميم الجوية:

تضم طائرات سوخوي ومروحيات هجوم وطائرات تجسس ومنظومة صواريخ أس 400 وألوية برية مدرعة.

_ مطار كويرس:

الذي يعتبر من أهم القواعد العسكرية الروسية في سوريا ويضم محطات رادار متطورة.

_ مطار القامشلي

يحتوي على محطات تنصت وكشف جوي.

_ مطار الشعيرات:

يؤمن تغطية جوية كبيرة للمنطقة الوسطى ويؤمن الحماية لأهم حقل غاز روسي بالقرب من الفرقلس.

_ مطار تي فور

يقع في قلب البادية شرقي مدينة حمص وتأتي أهميته إنطلاقاً من موقعه الإستراتيجي شرق مدينة حمص وغرب حقل الشاعر.

_ قاعدة إسطامو الجوية:

تقع شرقي بلدة حميميم والتي تحتوي على مروحيات عسكرية مختلفة.[113]

_ قاعدة مطار حماه العسكري ذات الأهمية الواقع في ريفي حماه وحمص والذي أطلق مركز الإيواء الروسي.

_ قاعدة طرطوس البحرية:

تقع في طرطوس وهي مجهزة بثكنات ومباني تخزين ومستودعات عائمة ويعدها بعض المراقبين الغربيين قاعدة أساسية للتجسس في الشرق الأوسط وتشكل نقطة إستراتيجية إلى إلى ممرات ومضائق بحرية إستراتيجية حيوية مثل مضيق البوسفور وقناة السويس، وتتيح القاعدة مراقبة تحركات قوات حلف الناتو[114]، وقد إعترف وزير الدفاع الروسي بإرسال أكثر من 63000 جندي روسي بعد طلب الرئيس السوري المساعدة العسكرية من موسكو، [115] هذا بالإضاغة إلى عديد القواعد البرية الروسية التي تنتشر على كامل الجغرافية السورية.

2_الإنتشار العسكري الأميركي:

أما الولايات المتحدة الأميركية المناهضة للنظام السوري فيتركز إنتشارها العسكري في شمال شرق سوريا في محافظات الحسكة والرقة ودير الزور المناطق الغنية بالنفط، وتعتبر الولايات المتحدة الداعم الرئيسي لقوات سوريا الديمقراطية، وأهم القواعد العسكرية في سوريا هي:

_ قاعدة رميلان:

)113(: "المشروع الروسي في سوريا"، **مركز حرمون للدراسات المعاصرة**، 2017/2/14، تاريخ الإطلاع 2021/04/17:

https://www.harmoon.org

)114(: "سباق لنشر القواعد العسكرية في سوريا بين موسكو وواشنطن"، **جريدة الأنباط** ، دون ذكر تاريخ النشر، تاريخ الإطلاع 2021/4/17، الرابط: https://alanbatnews.net/article/182844

)115(: "How Many Russian Troops in Syria? Military Reveals Full Count as U.S. Told to Leave", **Newsweek,** 23/8/2018, (accessed on 17/4/2021)

https://www.newsweek.com/how-many-russia-troops-syria-military-reveals-full-count-us-told-leave-108840

تعد أولى النقاط الأميركية في سوريا، وهي مطار زراعي يقع جنوب شرق مدينة رميلان النفطية، وفيها حوالي 500 عنصر وتعتبر القاعدة الأساسية بعد أن أخلت القوات الأميركية قواعدها في محافظتي الرقة وحلب.

_ قاعدة المالكية (مطار روبار):

يسمونها بإسم رميلان وتقع بريف الحسكة الشمالي الشرقي، تستخدم لإقلاع الطيران المسير والمروحيات القتالية وضم حوالي 150 عنصراً وفيها معتقل خاص بالقوات الأميركية ويحتجز فيها بعض عناصر وقيادات داعش.

_ قاعدة تل بيدر:

تقع غرب مدينة الحسكة وهي مجهزة لهبوط الطيران المروحية القتالي، وتعتبر من أكثر القواعد الأميركية حيوية، تسيطر على طريق أم فور الإستراتيجية من الناحية الشمالية، وتتكامل مع قاعدتي لايف ستون وقسرك لتنفيذ المهام في مناطق ريف الحسكة.

_ قاعدة لايف ستون:

أقيمت ضمن منتجع "لايف ستون" الواقع على الضفة الشمالية لبحيرة سد الباسل الجنوبي، وهو مهبط للمروحيات القتالية ويحوي 8 مروحيات مع كادر كامل، ويبلغ تعداد القوات العاملة بداخله نحو 50 عنصراً.

_ قاعدة قسرك:

تقع على بعد 45 كلم من بلدتل تمر على الطريق "أم–فور" وهي قاعدة إسناد قتالي، وبرزت أهميتها خلال المرحلة الماضية من خلال "الكباش الأمريكي_ الروسي على الطريق الدولية "أم_فور" .

_ قاعدة هيمو:

تبعد مسافة 4 كلم إلى الغرب من مطار القامشلي، يبلغ عدد عناصرها 350 عنصراً، تحوي معسكراً لتدريب القوات الخاصة التابعة لقوات سوريا الديمقراطية والتي تعرف بإسم "هات".

_ المدينة الرياضية:

تقع في الطرف الجنوبي الغربي لمدينة الحسكة، ويتواجد فيها أكثر من 150 مقاتلاً، ومهمة هذه القاعدة قطع الطرق الواصلة إلى الريف الجنوبي لمحاغظة الحسكة أمام أي تحرك للشرطة العسكرية الروسية.

_ قاعدة صوامع صباح الخير:

تقع جنوب مدينة الحسكة، على خط سكة الحديد بين الحسكة ودير الزور، وتضم 50 عنصراً مهمتهم تدريب عتاصر قوات سوريا الديمقراطية.

_ قاعدة الشدادي:

تقع ضمن معمل الغاز الواقع على بعد 10 كم إلى الجنوب الشرقي من مدينة الشدادي النفطية، تضم حوالي 350 عنصراً من القوات الأميركية وفيها معتقل محصن لاعتقال عناصر داعش خاصة من الجنسيات الأجنبية.

_ قاعدة حقل العمر:

تقع في المدينة العمالية التابعة لحقل العمر النفطي بريف دير الزور، وهي كبرى القواعد الأميركية، وفيها مهبط للطيران المسير والمروحي، وبداخلها معتقل تابع للقوات الأميركية، ولا يعرف عدد العناصر الأميركية بداخلها.

_ قاعدة حقل التنك:

تقع ضمن مباني المدينة العمالية التابعة للحقل في ريف دير الزور، تضم مروحيات قتالية ويوجد فيها حوالي 50 عنصراً أميركياً.

_ حقل كونيكو:

وهي عبارة عن حقل غاز، يقع شمال مدينة دير الزور، وتضم 50 عنصراً أميركياً.

_ قاعدة الرويشد:

وهي قاعدة إمداد برية في منطقة مثلث البادية التي تربط بين محافظات دير الزور_الحسكة_ الرقة تقع داخل المشفى الوطني في قرية الرويشد، وتبعد عن حقل العمر النفطي حوالي 45 إلى الشمال الشرقي، وهي مزودة بعربات مصفحة.

_ باغوز فوقاني:

تقع في بلدة باغوز فوقاني في جنوب شرقي محافظة دير الزور، تضم 25 عنصراً تحرسهم قوات سوريا الديمقراطية[116].

2_ الإنتشار العسكري الإيراني وحلفاؤه:

أما إيران حليفة النظام السوري، فقد شاركت منذ بداية الأزمة إلى جانبه في حربه ضد المعارضة وأمدته بالسلاح والمقاتلين، وبات الإنتشار العسكري الإيراني يغطي مساحات كبيرة من الأراضي السورية من حلب إلى حمص ودمشق ودير الزور (الحدود السورية العراقية) وأهم القواعد العسكرية الإيرانية في سوريا هي التالية:

_ مطار دمشق الدولي.

البيت الزجاجي وهو مركز إستقبال الأسلحة والقوات المقاتلة.

_ قاعدة جبل عزان، تقع جنوبي حلب، وتعتبر أكبر قاعدة لإيران في الشمال السوري.

_ قاعدة الكسوة _خان أرنبة:

تقع في ريف دمشق القنيطرة وهي قريبة من الجولان المحتل.

_ عدة ثكنات عسكرية:

)":خريطة إنتشار 14 قاعدة عسكرية أميركية في سوريا بمهام مختلفة"، **موقع قناة العالم**، 2020/4/30، 116(
تاريخ الإطلاع: 2021/4/21، الرابط: https://www.alalamtv.net/news/4875311

تنتشر في مناطق البادية السورية هدغها السيطرة على الطريق الولي دمشق_ بغداد، وصولاً إلى معبر التنف الحدودي وهي تحتوي مئات المقاتلين.

_ مطار السين العسكري:

يبعد عن الحدود الإردنية 73 كلم ويستقبل طائرات إليوشن لنقل الجنود والمعدات.

_ قاعدة السيدة زينب:

تقع في ريف دمشق وهدفها حماية المزارات الدينية فضلاً عن كونها مركزاً للعمليات[117]، إضافة إلى ذلك هناك تشكيلات متعددة من القوى والفصائل العسكرية الموالية لإيران، التي تقاتل إلى جانب قوات النظام، وهي تشكيلات لبنانية وعراقية وأفغانية.

فالفصائل العراقية تمللك حضوراً مهماً حول مناطق العاصمة وضمنها، وتحتفظ بوجود كبير حول مقام السيدة رقية في دمشق القديمة، كما تعد بلدة السيدة زينب جنوب **شرق** العاصمة مركزاً رئيسياً لها كما تسيطر مع فصائل أخرى (سوريين وأجانب) على أحياء كبيرة شرق مدينة حلب، أبرزها لواء الباقر، أما حزب الله اللبناني فيمتلك سيطرة شبه تامة على مناطق بعينها مثل القصير ومحيطها غرب مدينة حمص بالقرب من الحدود مع لبنان، بالإضافة إلى بعض المناطق في القلمون الغربي، وهو لا يزال يسيطر على المناطق الإستراتيجية في المنطقة مثل طلعة موسى أعلى قمة في سوريا بعد جبل الشيخ، ومنطقى الجرود التي تفصل لبنان عن سوريا، كما أن حزب الله يدير عدة مواقع عسكرية تابعة للنظام في الجنوب السوري منها مطار

الثعلة العسكري وكتيبة الدفاع الجوي في السويداء التي تقع بالقرب من الحدود مع الجولان المحتل[118]، أما الفصائل الأفغانية وأبرزها "لواء فاطميون" فقد تم إستقدامها من قبل الحرس الثوري الإيراني وتعمل ضمن نطاق تواجده على الأراضي السورية.

4_ الإنتشار العسكري التركي:

)): أحمد، علو، "القواعد العسكرية في سوريا"، **مجلة الجيش اللبناني**، العدد 396، حزيران 2018 . 117(

)):"خريطة النفوذ الإيراني في سوريا"، **الجمهورية**، 2019/7/15، تاريخ الإطلاع: 2021/4/20:118(

www.aljumhuriya.net

تعتبر تركيا التي تحاذي سوريا من الجهة الشمالية والشمالية الشرقية، الدولة الأكثر تأثيراً في الأزمة السورية وقد أنشأت منذ تدخلها في الأزمة عدداً من القواعد العسكرية في مناطق الباب وجرابلس وإعزاز وعفرين، وهي مناطق خاضعة كلياً للسيطرة التركية، كما أقامت عدداً من القواعد العسكرية في المنطقة الآمنة في رأس العين وتل أبيض بعدما سيطرت عليهما في إطار عملية نبع السلام، وكانت قد أقامت إبتداء من العام 2017 نحو 12 نقطة مراقبة عسكرية داخل محافظات إدلب وحماه وحلب بالإتفاق مع الجانب الروسي بهدف تطبيق إتفاق خفض التصعيد [119]، وتشير تقديرات إلى أن الجنود الأتراك في سوريا يتجاوز ثلاثة عشر ألف جندياً تركيا، ولا توجد إحصائيات دقيقة لعدد المقاتلين الأجانب في سوريا سواء الذين يقاتلون إلى جانب النظام أو المعارضة، ولكن مع إنحسار المعارك العسكرية منذ منتصف العام 2019 وتراجع تأثير داعش وجبهة النصرة على إثر الهزائم المتلاحقة، تراجعت أعداد هؤلاء بنسبة كبيرة، وما بقي من هؤلاء المقاتلين بقي تحت رعاية القوى الفاعلة في الأزمة وهم إما برعاية إيرانية أو تركية أو روسية أو أميركية، وبالتالي إن بحث مصير هؤلاء لناحية بقائهم أو رحيلهم عن الأرض سيشكل التحدي الأبرز لمسار التسوية وأجندات فاعليه الدوليين.

ثانياً_ الحدود السورية كفاعل رئيسي في التسوية.

1_ الحدود الجنوبية:

تأثرت الحدود الجنوبية لسوريا حيث تقع هضبة الجولان المحتلة من جانب إسرائيل، بشكل مباشر بالصراع الداخلي، وسعت إسرائيل مع بداية الصراع إلى دعم فصائل المعارضة المناهضة للنظام السوري في محاولة لإبعاد القوات الحكومية السورية وإيران وحزب الله عن الحدود، إذ أن الخوف

)119(: عقبة الأحمد، " لعبة القواعد العسكرية شمال سوري، صراع النفوذ وتشابك القوى والمصالح"، **موقع الجزيرة.نت**،2019/11/17، تاريخ الإطلاع 2021/4/24.

www.aljazeera.net

الإسرائيلي نابع من تغيير قواعد الإشتباك القائمة منذ إتفاقية فض الإشتباك على هذه الحدود في العام 1974.

فالصراع في سوريا فرض تغييرات جذرية في المعادلة الحدودية، وقرب الإيرانيين أكثر من المناطق التي تحتلها إسرائيل في الجولان وسمح لهم من إقامة قواعد عسكرية في القنيطرة، لذا تسعى إسرائيل إلى تقييد طهران على تنفيذ عمليات عسكرية في سوريا، وفي تصريح أدلى به عام 2013 مايكل أورين سفير إسرائيل في الولايات المتحدة ألأميركية آنذاك، وصف فيه أهمية سوريا الإستراتيجية لإيران، قال "يتمثل الخطر الأكبر الذي يهدد إسرائيل في المحور الإستراتيجي الممتد من طهران إلى دمشق إلى بيروت"، كما أطلع نتنياهو الرئيس الروسي بوتين في أيلول 2015 أن طهران تستخدم الأراضي السورية لتهديد أمن إسرائيل بطريقتين رئيسيتين:

أما الطريقة الأولى فهي أن إيران تستفيد من حرية المناورة والحركة في سوريا لتزويد حزب الله بأسلحة متطورة وعتاد عسكري، وثانيها أن وجود إيران العسكري والمتوسع والمكثف في سوريا قد يترتب عليه قيام جبهة عسكرية جديدة على مرتفعات الجولان[120].

لذلك سعت روسيا باعتبارها تدير الأزمة السورية إلى نزع فتيل حدوث أي إشتباك مباشر بين إيران وإسرائيل وإحتمال إنزلاقه إلى حرب شاملة إلى وضع ترتيبات خاصة بالجنوب السوري، وترافق ذلك مع تصريحات لوزير الخارجية الروسي تفيد أن الجيش السوري وحده من يجب أن يكون على الحدود الجنوبية لسوريا مع الأردن وإسرائيل، كما أقدمت على عقد تسوية مع المعارضة السورية في درعا والقنيطرة في الجنوب السوري، وذلك بعد حملة عسكرية شنها النظام السوري بدعم روسي، وأدى الإتفاق إلى إستعادة الجيش السوري السيطرة على جنوب سوريا مع ضمانات لفصائل المعارضة، وكانت وسائل إعلام إسرائيلية ذكرت أن المباحثات التي جرت بين وزيري الدفاع الاسرائيلي والروسي

)120(: Larry Hanauer, "Israel s interests and options in Syria", 2016, p4, (accessed on 25/4/2021):
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE185/RAND_PE185.pdf

في موسكو تطرقت إلى مسألة إبعاد الإيرانيين عن الحدود السورية لمسافة سبعين كليومتراَ، في حين ردت إيران على ذلك عبر أمين مجلس الأمن القومي علي شمخاني "أنه ليس لإيران أي دور في الصراع هناك، وأن إيران تدعم الجهود الروسية لإخراج الإرهابيين من الحدود السورية الأردنية وعودة

القوات السورية للمنطقة".[121]

ومما لا شك فيه أن إبعاد الوجود العسكري الإيراني المباشر عن الحدود الجنوبية لسوريا سواء تم بتريبات روسية _ إسرائيلية أو باتفاق روسي_ إيراني_ سوري، سيترك تداعيات واسعة على مستقبل الحدود الجنوبية لسوريا، ذاك أن الرؤية الإيرانية بالإضافة إلى الحفاظ على النظام السوري ترتكز على وجود تماس مباشر وحدود جغرافية متلاصقة مع إسرائيل، يضمن لها أوراق قوة يمكن أن تستخدمها مسقبلاً في أي صراع أو تسوية يمكن أن تحصل بينها وبين إسرائيل، كما أن الإستراتيجية الإسرائيلية تقوم على الحد من النفوذ والتواجد الإيراني في سوريا، ومنع وصول أسلحة متطورة وكاسرة للتوازن إلى حزب الله حليف إيران إضافة إلى تقويض شرعية المطالب السورية بمرتفعات الجولان، ولذلك دأبت إسرائيل على إستهداف بعض المراكز العسكرية السورية التي تضم إيرانيين وكذلك إستهدفت ما تقول بأنه قوافل الأسلحة التي ترسل إلى حزب الله في لبنان.

إن الحدود الجنوبية لسوريا والتداعيات الأمنية التي تتركها على مستقبل الأحداث فيها ستكون واحدة من التحديات البارزة على مسار التسوية السياسية للأزمة خصوصاً في ظل تضارب أجندات القوى الإقليمية والدولية الفاعلة بشكل مباشر في الأزمة، والقوى التي تؤثر وتتأثر بمسار الأحداث فيها ومنها إسرائيل.

---

(121): "إيران،"تعليقاً على صفقة الجنوب، ندعم روسيا لسيطرة الأسد"، **موقع عنب بلدي**،2018/06/2
تاريخ الإطلاع: 2021/4/28، الرابط:

https://www.enabbaladi.net/archives/232479

2_الحدود الجنوبية:

شكلت الحدود الشمالية لسوريا منذ بداية الأزمة نقطة محورية فيها وذلك بسبب محاذاتها لتركيا، إذ تمتد الحدود التركية _السورية البرية على مسافة 911 كلم، يتداخل فيها قواسم مشتركة مختلفة تجمع المقيمين على جانبي الحدود.

مع إندلاع شرارة الأزمة دخلت هذه المنطقة ضمن الحسابات الإستراتيجية لتركيا، فتركيا التي كانت تقيم علاقات طبيعية مع النظام السوري، سرعان ما انقلبت عليه واعتبرته نظاماً غير شرعياً، وسعت إلى إسقاطه من خلال مد المعارضة السورية بالمال والسلاح وتسهيل دخول المقاتلين الأجانب القادمين من مختلف البلدان لنصرة المعارضة السورية.

ومع تجذر أمد الأزمة السورية وتعدد الفاعلين الإقليميين والدوليين فيها، بدأت الطموحات التركية تتبدل لتصبح أكثر عمقاً واستراتيجية، وقامت تركيا بطرح إنشاء "منطقة آمنة" داخل الحدود السورية تحت حجة إعادة اللاجئين السوريين المتواجدين على الأراضي التركية والذي ازداد عددهم بشكل مضطرد ليتجاوز الثلاثة ملايين لاجئ، وقد صرح الرئيس التركي في 2015/10/5 "أنه إذا أردنا حل مشكلة اللاجئين هناك ثلاثة أمور يجب القيام بها، الاول وهو تدريب المعارضة المعتدلة لنظام بشار الأسد، وثانيها إقامة منطقة آمنة وحمايتها من الإرهاب، والثالث هو إقامة منطقة حظر جوي" وقد رفضت روسيا مقترح إقامة منطقة آمنة في سوريا مؤكدة على ضرورة إحترام سيادة الدول[122]، إلا ان إصرار تركيا وقيامها بأربع عمليات عسكرية داخل الأراضي السورية، حولها إلى دولة فاعلة في الأزمة السورية ومكنها من تحقيق العديد من الأهداف من وراء تدخلها، فقد نجحت من الإمساك بالعديد من الفصائل السورية المعارضة، وتمكنت من القضاء على إمكانية قيام أي كيان كردي على

122( ):" أردوغان يطالب أوروبا بدعم إقامة منطقة آمنة في سوريا"، 2015/10/5، **موقع دويتشه فيله**، تاريخ الإطلاع 2021/04/30 www.dw.com

حدودها، إضافة إلى تحقيق مطلب إقامة منطقة آمنة تمتد على الشريط الحدودي التركي بطول 100 كلم وعمق 30 كلم داخل الأراضي السورية بالإتفاق مع الولايات المتحدة الأميركية ، كما عقدت مع روسيا "إتفاق إدلب"، الذي تم بموجبه إيقاف هجوم الجيش السوري على إدلب، ولا تزال تركيا تحتفظ بنفوذ واسع في منطقتي شرق الفرات وغربه.

أما الولايات المتحدة الأميركية فتحتفظ بنفوذ واسع في شرق الفرات من خلال التواجد العسكري المباشر ومن خلال الدعم المالي والعسكري الذي توفره لقوات سوريا الديمقراطية التي تسيطر على مناطق واسعة في شرق الفرات، إذ تقدر المساحة التي تسيطر عليها "قسد" بحوالي 20 % من مجمل الأراضي السورية، وتسعى الولايات المتحدة الأميركية إلى إستغلال هذه المنطقة إقتصادياً كورقة للضغط على موسكو والنظام لتقديم تنازلات في الحل السياسي، وذلك عبر إستمرار الوجود الأميركي في المنطقة وممارسة نوع من الحصار غير المعلن من خلال وقف تدفق النفط والقمح من مناطق سيطرتها إلى مناطق سيطرة النظام، وتطويق التمدد الروسي وحصره في أماكن محددة والإحتفاظ بالسيطرة على على حقول النفط الرئيسية في المنطقة (العمر_ كونيكو_ رميلان _ التنك)، وأمنياً من خلال منع تمدد داعش والرقابة على الميلشيات المدعومة من إيران حيث تعتبر منطقة شرق الفرات أكثر المناطق خطورة على طريقها البري ومشروعها الإستراتيجي في الربط بين سوريا والعراق[123].

أما موسكو فتحاول فرض نفسها في الشمال السوري ومنطقة شرق الفرات، وتحتفظ بنفوذ واسع في تلك المنطقة، وقد تبدّى ذلك من خلال الدعم العسكري للنظام في إستعادة مدينة إدلب الذي لم يتبق منها سوى جزء صغير خارج عن سيطرته، كما استطاعت إحتواء التمدد التركي في شرق الفرات من خلال التفاهم مع قوات سوريا الديمقراطية، وقد أدى هذا التفاهم إلى وقف تقدم الاتراك نحو شرق

---

123): سقراط العلو، "تداعيات التنافس في شرق الفرات على الفاعلين المحليين في الأزمة السورية"، **الجزيرة للدراسات**، تاريخ 2020/6/3، تاريخ الإطلاع 2021/5/1، الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/4694

الفرات وابتعاد قسد عن الحدود التركية لمسافة 30 كلم، وقد سمح هذا التفاهم بانتشار القوات السورية والروسية وتمركزها في هذه المنطقة، وقد أنشأت روسيا عدداً من القواعد العسكرية لتدعيم وجودها العسكري هناك.

إن دخول الشمال السوري ضمن لعبة النفوذ وتقاسم المصالح والسيطرة للقوى الفاعلة في الأزمة السورية لا سيما تركيا والولايات المتحدة الأميركية، يجعل من هذه المنطقة الغنية بالنفط والغاز والثروات الطبيعية بؤرة للتوتر خاصة بعد إستعادة الجيش السوري لبعض النقاط الحدودية مع تركيا بدعم روسي، ودخول روسيا كلاعب متوازن مع الأطراف المتصارعة تارة، وكطرف يسعى إلى تحقيق مصالحه وأهدافه الخاصة في هذه المنطقة والمتمثلة في محاولة محاصرة الوجود الأميركي ضمن لعبة التوازن الأميركي_الروسي على الأرض السورية.

إن هذه الحسابات ستترك أثراً بارزاً على مسار التسوية السياسية في سوريا، خصوصاً وأن القوى الفاعلة في الأزمة لاسيما تركيا لديها طموح تاريخي في بعض الأراضي السورية، وقد صرح الرئيس التركي أردوغان أن جيش بلاده سيواصل البقاء في سوريا، مردفاً أن بقاءنا في سوريا مستمر حتى نيل شعبها الحرية[124]، لذلك تطرح إشكاليات عديدة حول الأهداف الحقيقية للقوى المتدخلة في الأزمة السورية وإذا ما كان هناك نية حقيقية لديها لإنجاز تسوية سياسية في هذا البلد.

المبحث الثاني_ سيناريوهات التسوية ومحدداتها المستقبلية.

إن جل ما توصلت إليه مسارات التسوية السياسية السورية حتى الآن، هو إعلان القوى الدولية والإقليمية الفاعلة في الأزمة والداعمة لمسارات تسويتها المتعددة بدءاً من جنيف مروراً بآستانة

---

(124): يمان نعمة، "ماذا يحمل حديث أردوغان عن بقاء طويل لقوات بلاده في سوريا"،
موقع عربي 2020/07/22 تاريخ الإطلاع: 2021/5/1، الرابط:
https://arabi21.com/story/1287745/

وسوتشي، الإتفاق على لجنة دستورية تجمع مناصفة ممثلين عن المعارضة والنظام والمجتمع المدني السوري، وحددت مهامها بإعادة النظر بالدستور السوري المعتمد وصياغة دستور عصري جديد.

إن إنتاج تسوية سياسية لهذه الأزمة المستفحلة هو بيد القوى الفاعلة فيها، ذلك أن القرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة المتعلقة بالحلول المطروحة لهذه الأزمة بقيت محطة للتجاذب ,والإختلاف في تفسير مضامينها القوى ذاتها المؤيدة لهذه القرارات، ولم تؤد إلى إنتاج تسوية لهذه الأزمة المتمادية.

أن التوصل إلى تسوية دونه تعقيدات جمة، خصوصاً وأن الكباش الروسي_ الأميركي وإختلاف توجهات هاتين القوتين الكبيرتين حول مستقبل سوريا، يساهم بشكل مباشر في في إطالة أمد الأزمة ويؤدى إلى تعثر إيجاد حل سريع لها، ذلك أن روسيا ترى سوريا ضمن الرؤية الإستراتيجية الجيوسياسية الروسية، وهي تسعى بكل الثقل لأن تكون صاحبة اليد الطولى في رسم مسار التسوية المستقبلية بشكل يضمن مصالحها، أما الولايات المتحدة الأميركية فقد ساهم ترددها في التعامل مع الأزمة، وتدرجها في إطلاق المواقف من الأحداث التي تحصل على الأرض السورية في عدم وضوح التوجهات الأميركية، فأميركا ترى في الأسد رئيساً غير شرعياً وفي الوقت ذاته تتردد غي دعم المعارضة الساعية إلى إسقاطه خوفاً من وصول هذا الدعم إلى الجماعات غير المعتدلة، لذلك كانت تنادي دائماً بأن الحل هو في تنفيذ القرارات الدولية 2016/2254 وتحقيق الإنتقال السياسي.

ويأتي خلف هاتين القوتين كل من إيران تركيا القوتين الإقليميتين الساعيتين أيضاً إلى ضمان مصالحهما في التسوية المستقبلية السورية، فإيران تطمح إلى تواجد دائم على الأراضي السورية يبقيها على تماس مع إسرائيل ويضمن لها تأمين خط إمدادات الدعم العسكري من طهران إلى بيروت، وتركيا تطمح إلى تسوية تحت مظلة دولية ضمن مسارات جنيف تضمن لها عدم قيام كيان كردي على حدودها وتؤمن عودة النازحين السوريين على الأراضي السورية خاصة بعدما تراجعت أفكار إحياء الأمبرطورية التركية التي طرحت مع بداية الأزمة ويأتي خلف هذه القوى المجموعة العربية التي كان لها تإثير واضح في مسار الأحداث طيلة فترة الأزمة، إلى أن تأثيرها في مسارات التسوية كان ضعيفاً جداً، وقد ظهر جلياً التبدل الواضح في سياسات هذه الدول وسعيها إلى إعادة العلاقات

الدبلوماسية مع سوريا لا سيما الإمارات والبحرين والسعودية، أما المجموعة الأوروبية فينصب إهتمامها على تسوية تحت مظلة جنيف وتضمن لها عدم تدفق موجات اللاجئين على أراضيها

تعددت سيناريوهات الحل السياسي التي طرحت مع بداية الأزمة السورية، وقد ذهبت غالبية الآراء إلى تبني سيناريو وحيد قائم على غرار ما حدث مع أنظمة الربيع العربي وهو سقوط النظام السوري، سيناريو لم يتحقق لا في بداية الازمة، ولا مع إنتصاف أمدها، ولا مع جلاء صورة التوازنات العسكرية الإقليمية والدولية على الأراضي السورية، بحيث لم يعد الحديث عن مسألة رحيل النظام من أولويات القوى الفاعلة المناهضة له إلا بشكل عرضي كما أن هناك العديد من المحاولات التي قامت بها العديد من الدول لإعادة العلاقات الدبلوماسية معه، ما يفتح آفاقاً لتسوية الصراع السوري.

الفقرة الأولى_ سيناريوهات الحل السياسي.

إن كل مسارات الحل السياسي في سوريا الأممية والمتعددة الأطراف، لم تؤدِ إلى إحداث تغييرات جذرية على مستوى النظام السوري وديدنه حزب البعث الذي يحكم البلاد منذ ستينيات القرن الماضي، وذلك بفعل الغموض الذي يعتري قرار مجلس الأمن 2254 لناحية كيفية تحقيق الإنتقال السياسي، وعدم رغبة بعض الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية في التنازل عن مصالحها الإستراتيجية التي حققتها من خلال الأزمة السورية لا سيما إيران وروسيا التي ترى أن الإنتقال السياسي الهادف إلى رحيل النظام يشكل تهديداً لمصالحهما الإستراتيجية.

لذلك فإن الدول الفاعلة التي تدخلت في الأزمة لصالح النظام السوري كان لها الفضل الأكبر في إستعادة النظام للسيطرة الجغرافية وتثبيت مفاصل حكمه من جديد، فعلى المستوى السياسي تمكن الرئيس الأسد من الفوز في الإنتخابات الرئاسية التي جرت في العام 2014، ما أبقاه على سدة الحكم لغاية 2021، وساهم في رعايته لكافة مسارات الحل السياسي، الأمر الذي جعل إسقاطه وفق توجهات المعارضة وداعميها أمراً غير مطروح، وذلك بسبب إنتقال المبادرة السياسية والعسكرية من أيدي المعارضة إلى النظام، لذا بات السؤال المطروح حالياً يتناول سيناريوهات الحل السياسي ومآلات النظام السوري:

أولاً_ سيناريو بقاء النظام.

1_ مصادر قوة النظام ومقوماته الذاتية:

منذ بداية الصراع السوري شكلت مسألة بقاء النظام من عدمه محطة بارزة وسمت هذا الصراع على امتداده، ذلك أن كافة المعطيات الإقليمية التي كانت سائدة آنذاك كانت تشير إلى أن النظام السوري سيواجه ذات المصير الذي واجهته الأنظمة العربية من العراق إلى ليبيا وتونس ومصر وما حصل مع موجات الربيع العربي وأن تحركات المعارضة ستؤدي حتماً إلى إنهيار النظام.

كان لعسكرة الأزمة وانتشارها على كامل التراب السوري الفضل الأكبر في عدم وضوح الرؤية المستقبلية لوجهة النظام السوري، وجاء التدخل المباشر للقوى الإقليمية والدولية في الصراع ليبعد جزئياً مسألة الحديث عن مستقبل النظام ويخرجها من الإطار المحلي إلى الإطار الإقليمي والدولي.

صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 في العام 2015 ونص على إقامة هيئة حكم إنتقالي في سوريا، إختلفت القوى الكبرى في تفسير مضمونه، ونجحت روسيا بالتعاون مع بعض القوى الإقليمية في خلق مسارات موازية أطالت في عمر النظام لا بل ثبتته وجعلت سقوطه أمراً غير مطروحاً في الوقت الحالي.

على الرغم من الدعم الذي تلقاه النظام السوري من القوى الداعمة له وكانت السبب الرئيسي في ضمان إستمراريته إلا أنه لا يمكن إغفال المقومات الذاتية التي يمتلكها هذا النظام والتي تعتبر من أهم أسباب ديمومته.

فالنظام السوري يستند إلى أربعة عوامل داخلية حالت دون سقوطه، وهي الشرعية المحلية والقوة والثروة والحماية.

ويمكن تقسيم الشرعية إلى قسمين الأولى محلية وتستند إلى قدرة النظام على ضبط المجتمع وتقديم الخدمات، أما الثانية فشرعية دولية تستند إلى أعتراف المجتمع الدولي بالنظام باعتباره ممثلاً للدولة، واعترافه بالوثائق التي يصدرها، وقد عمل النظام على تكريس شرعيته المحلية من خلال الإبقاء على سير عمل مؤسسات الدولة وتوفير الخدمات العامة حتى في المناطق الخارجة عن سيطرته، في ظل عجز المعارضة عن توفير بدائل ملائمة، ومن ذلك على سبيل المثال الوثائق القانونية (جوازات سفر_ إخراج قيد مدني)، وقد استفاد النظام من الإعتراف الدولي بوثائقه في إبتزاز معارضيه، وفي الحصول على فائض القوة القانونية والسياسية إضاغة إلى العوائد الإقتصادية.

أما فيما يتعلق بعناصر قوة النظام السوري فهي تستند إلى المؤسستين العسكرية والأمنية الذي بذل جهداً كبيراً في تشكيلهما وبناء عقيدة تعتمد على العنصر الطائفي، وعلى الرغم من الإستنزاف الكبير التي تعرضت لهما، إلا أن تماسك البنية الأساسية للأجهزة الامنية والعسكرية ساعد بلا شك على منع سقوط النظام، وقد رفض النظام السوري أي إتفاق سلام أو حل ينص على تفكيك هاتين المؤسستين في حين كان يشترط تفكيك الفصائل المسلحة وإعادة دمج أفرادها في المؤسسة العسكرية[125].

أما مصادر ثروة النظام السوري فتتمثل في شبكة واسعة من الإمدادات المالية في ظل العجز المالي الذي بدأ يعانيه بعدما فقد النظام السيطرة على المناطق التي تقع فيها آبار النفط خصوصاً منطقة شرقي الفرات، ويمثل الإحتياطي المركزي المورد الرئيسي لعمليات الإنفاق المتزايد في ظل تقلص

): عبد الوهاب عاصي، "لماذا لم يسقط النظام السوري"، **مركز جسور للدراسات**، 125،2020/05/21(تاريخ الإطلاع 2021/05/18

www.jusoor.com

الموارد، وقد صرح رئيس الوزراء السوري عماد خميس حول هذا الموضوع أن النظام السوري 16 مليار دولار في خمسة أعوام، أضف إلى ذلك الخط الإئتماني للنظام السوري من إيران التي انخرطت عسكرياً في الصراع السوري، والخط الإئتماني هو عبارة عن تسهيلات بنكية وقروض ميسرة مؤجلة الدفع، وقد استعمل هذا الخط في تمويل مواد أساسية ونفطية، كما شكلت المساعدات الأممية واحدة من أهم مصادر تمويل النظام وذلك من خلال التحكم بآلية إدخال هذه المساعدات إلى المناكطق المحاصرة، هذا بالإضاغة إلى بدائل أخرى قام بتطبيقها، منها التقشف، إلغاء الدعم أو تقليصه، بيع الأصول أو إستثمارها من القطاع العام للقطاع الخاص أو الخارج، رفع السقوف الضريبية وخصوصاً غير المباشرة منها.

أما عنصر الحماية فيظهر من خلال الشبكات التي أسسها وسيطر عليها النظام السوري منذ وصوله إلى السلطة في سبعينيات القرن الماضي والقائمة على الروابط الطائفية والعائلية والسياسية، فقد استفاد النظام من شبكة النغوذ العلوي داخل مؤسسات الدولة وخاصة الجيش والأمن، وهو النفوذ الذي أسسه الأسد الأب على مدار عقود ورعاه الأسد الإبن بعد ذلك، ثم شبكة الحماية العائلية من خلال تعزيز الأسد الأب السيطرة على السلطة وتعظيم دور عائلة الأسد وأنسباءهم من الجيل الجديد ومن أبناء الضباط والمسؤولين، يليها شبكة الحماية السياسية وأساسها حزب البعث باعتباره قاعدة الحكم الأساسية منذ نشأة النظام السوري والتي كان يعزز بموجبها من سيطرة الدولة على الفرد والمجتمع[126].

2_ إنعكاس المقومات الذاتية للنظام على إحتمالية بقائه.

)**:** وجيه حداد، "مصادر تمويل النظام السوري"، **مركز حرمون للدراسات المعاصرة**، 2019/05/17، 126(تاريخ الإطلاع: 2021/5/19، الرابط:
https://www.harmoon.org/wp-content/uploads/2019/05/The-sources-of-Syrian-Finance.pdf

إن المقومات الذاتية التي يتمتع بها النظام السوري مضافاً إليه المقومات والدعم العسكري والمالي والسياسي الذي تلقاه من حلفائه الروس والإيرانيين، شكلت شبكة من الحماية المحلية والإقليمية والدولية لهذا النظام وأمنت له مناعة من إحتمال سقوطه وقد ترافق ذلك مع تغير أولويات الدول التي سعت إلى تغيير النظام منذ البداية لا سيما الولايات المتحدة الأميركية وبعض دول الخليج العربي وغياب إرادة حقيقية دولية جامعة أو مؤثرة على هذا النظام، كلها عوامل ساهمت في إعادة تعويمه وجعلت أمر سقوطه أو إنهياره من المسائل المستبعدة في الوقت الحاضر.

وفي هذا الإطار يقول السياسي اللبناني المخضرم كريم بقرادوني "أنه بعدما طالب العالم برحيله قبل سنوات ظن أنه سيسقط، يريد اليوم أن يجد الحل معه، لقد عرف الأسد كيف يستثمر عامل الوقت، يضاف إلى ذلك الدور الذي لعبه الجيش في بقاء الأسد في السلطة، وقد أثبت الجيش السوري أنه جيش عقائدي ونظتمي تمكن من الاستمرار وحماية النظام في أسوأ الأوضاع، ولم ينقلب عليه كمت في دول أخرى، وهذا ما جعل الأسد نموذجاً إستثنائياً لما يعرف بثورات الربيع العربي[127].

إن النظام السوري كان مشاركاً فاعلاً في كافة مسارات تسوية الأزمة السياسية السورية، وهذه الفاعلية ستنعكس بالتأكيد على مستقبل التسوية وعلى مساهمته فيها.

إن السيناريو المحتمل للمرحلة المقبلة من التسوية السياسية والمؤشرات الدولية والإقليمية والمحلية تؤكد على ثابتة أساسية هي أن النظام السوري بقيادته الحالية سيكون جزء من هذه التسوية وبالتالي بات أمر رحيله أمراً غير مطروحاً وليس أدل على ذلك من دعم روسيا وإيران للرئيس السوري في الإنتحابات الرئاسية التي جرت في العام 2014 التي تضمن له البقاء في السلطة حتى عام 2021 مع حتمية الترشح من جديد والبقاء على سدة الرئاسة لولاية رئاسية أخرى.

ثانياً_ سيناريو إستبدال النظام.

1_ بناءات هذا السيناريو:

من السيناريوهات المحتملة لمساعي الحل السياسي في سوريا، يبرز سيناريو آخر يتعلق بإستبدال رأس النظام السوري دون المساس بأسس النظام القائم، إذ أن مساعي الحل التي لا تزال متعثرة حتى الآن، تتعلق بشكل مباشر بالرئيس بشار الأسد وتربعه على عرش النظام السوري، فروسيا الدولة الأكثر فاعلية في الأزمة السورية والداعمة للنظام السوري قد تتجه إلى هذا السيناريو

فروسيا ضمنت لها مركزاً إستراتيجياً دائماً في سوريا وتمكنت بسبب تدخلها في الأزمة من الأمساك في العديد من القضايا السياسية المتصلة بمنطقة الشرق الأوسط، هذا يعود إلى شبكة العلاقات الروسية الأفقية والعمودية التي أقامتها من خلال هذا التدخل بين عدد من المتناقضات، فهي تنسق مع الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل وتركيا وإيران في آن واحد، ما يجعل الباب مشرعاً أمامها للسير بتسوية تقوم على أساس إستبعاد الرئيس الأسد.

كما أن روسيا تدرك تماماً الأثر البالغ الذي يتركه دعم النظام السوري على المستوى الإنساني، فالسياسة الروسية على مدى عقد من النظام كانت محط إنتقاد من خلال تدخلها في الأزمة السورية وإتهامها بمساعدة النظام على إرتكاب الجرائم بحق الشعب السوري، وقد سرت في الآونة الأخيرة العديد من الإنتقادات الروسية للرئيس السوري عبر وسائل الإعلام الروسية بشأن التعامل مع ملف اللجنة الدستورية واعتبرت وكالة "تاس" الروسي أن الأسد يسعى إلى تعطيل عمل اللجنة الدستورية، لأنه لا يرغب بالوقوف أمام إستحقاق الإنتخابات الرئاسية، كما نشرت إحدى الوسائل الإعلامية المرتبطة بيفغيني بريغوزين المعروف بإسم "طباخ بوتين" مقالاً يهاجم الرئيس السوري ويصفه بالفاسد، وعددت بعض البدائل المحتملة له من داخل النظام السوري، كما نشر مجلس الشؤون الدولية الروسي، وهو مركز أبحاث أنشأه الكرملين تعليقاً ينتقد فيه الحكومة في دمشق معتبراً إياها تفتقد إلى النهج[128].

)128(:"روسيا تسوق لرحيل الأسد، خشية إنهيار الدولة، ما الذي يدفعها للتخلي عنه الان"، **موقع عربي بوست**، تاريخ 04/29/ 2020، تاريخ الإطلاع: 2021/5/24. www.arabicpost.net

2_ التعارض الإيراني– الروسي حول هذا السيناريو:

إن الموقف الإيراني المعلن هو التمسك بالرئيس بشار الأسد إلى أبعد الحدود، وهذا التمسك له أسبابه وأبعاده الجيوسياسية، فهي ترى أن تغيير النظام سيفقدها حلقة إستراتيجية لطالما وصفتها بالحلقة الذخبية من هذا المشروع الذي تطلق عليه "مشروع المقاومة ضد إسرائيل والهيمنة الغربية" ، ذلك أن إيران من خلال دعمها للنظام السوري تمكنت من إيجاد مستقراً دائماً لها على الأراضي السورية، وتمكنت أيضاً من الحفاظ على الممر الإستراتيجي والحلقة الذهبية الذي يصل جغرافياً إيران بالعراق وسوريا ثم لبنان، وهذا الممر الإستراتيجي هو لزوم سياسة إيران في المنطقة.

إن إحتمال السير بهذا السيناريو يستند إلى الموقف الروسي في بداية الأزمة والذي عبر عنه رئيس الوزراء الروسي ديمتري ميدفيديف الذي اعتبر أن روسيا تدافع عن مصالحها في سوريا وليس عن الرئيس الأسد [129] ، فروسيا بعد بعد تمكنها من الإمساك بزمام المبادرة السياسية والعسكرية في سوريا سواء من خلال منصتي آستانة وسوتشي او من خلال خارطة السيطرة الجغرافية، قد تجد في هذا الخيار حلاً لمعضلة التسوية السياسية والتضحية بالرئيس الأسد مع الحفاظ على النظام خصوصاً وأن روسيا على طول الأزمة تمكنت من نسج شبكة علاقات مع كافة الأطياف المحلية السورية وبات تأثيرها واضحاً على مستوى النظام وهياكله السياسية والعسكرية، كما أنها أقامت علاقات جيدة مع المعارضة السورية.

)":" ميدفيديف: روسيا لا تدافع عن الأسد بل عن «مصالحها القومية» في سورية, **موقع الأنباء أون لاين**،129(10/17/ 2015، تاريخ الإطلاع: 2021/3/28، الرابط

https://archive.anbaaonline.com/?p=374056

إما الدول الأخرى الفاعلة في الأزمة والمؤثرة فيها فقد تجد في توجه روسيا نحو التخلي عن الرئيس الأسد خطوة مهمة تفتح الباب أمام هذه الدول لمساومة روسيا في العديد من الملفات الإقليمية والدولية لا سيما تركيا والولايات المتحدة الأميركية والمجموعة العربية.

إن هذا السيناريو وإن كان مطروحاً، إلى أنه لا يزال مستبعداً ، كما أن اللجوء إلى تطبيقه قد يكون له تداعيات على مستوى الدول الحليفة للنظام والداعمة له خصوصاً إيران التي ترى في الرئيس الأسد ظهيراً لمشاريعها ولا تقبل المساس به بأي شكل من الأشكال، وبالتالي إن طرح هكذا أمر قد لا يخدم مصالح موسكو التي لا ترغب في أي تصعيد مع الإيرانيين.

ثالثاً_ معضلات التسوية على المستويين الإقليمي والدولي.

لم تصل مسارات الحل السياسي في سوريا إلى نهاية واضحة، فهي لا تزال في مرحلة متأرجحة بين طموحات القوى الفاعلة التي يتمسك كل منها برؤاه المحتملة لمستقبل سوريا، فمساعي الحل تتأرجح بين خطين متناقضين يتمثل الخط الأول في القرارات الدولية ومضامينها التي تنص على الإنتقال السياسي مع ما يعنيه ذلك من أن الرئيس السوري لن يكون جزءا من الحل، وهذا التوجه تتمسك به وتدعمه الولايات المتحدة الأميركية وتركيا وعدد من الدول العربية ودول الإتحاد الأوروبي، أما الخط الثاني فيتمثل في قراءه مغايرة لمضامين القرارات الدولية التي تنص على الإنتقال السياسي باعتبار ان هذه القرارات لم تأتِ على ذكر الرئيس الأسد وبالتالي فإن الأمر في تقرير مصير الرئيس السوري متروك للشعب السوري، وهذا التوجه تصر عليه وتدعمه إيران وروسيا.

رغم الجمود العميق والتناقض الواضح بين هذين التوجهين، فإن مسارات التسوية الموازية لمسارات جنيف لا سيما آستانة وسوتشي التي اعتمدتها روسيا بدعم إيران وتركيا بمشاركة المبعوث الأممي إلى سوريا وعدم معارضة الولايات المتحدة الأميركية تؤشر بشكل أو بآخر إلى إمكانية الوصول إلى تسوية سياسية للأزمة السورية.

إن التسوية المحتملة وتداعياتها لا تتوقف بشكل حصري على مصالح القوى الفاعلة في الأزمة فقط، بل تمتد بتأثيراتها على كافة الدول التي توافق النظام السوري أو تعارضه على المستويين الإقليمي والدولي.

1_ على المستوى الإقليمي:

تظهر معضلة جديدة أفرزتها الأزمة السورية وتتصل بشكل مباشر بالتواجد الإيراني على الأرض السورية، هذا التواجد الذي تعارضه غالبية الدول العربية الخليجية وإسرائيل، فالدول العربية لها هواجسها ومخاوفها التاريخية من التمدد الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي فإن سعيها في سبيل إسقاط النظام السوري في بداية الأزمة من خلال دعم المعارضة بالمال والسلاح كان هدفه وقف هذا التمدد الجغرافي لإيران في الشرق الأوسط وكسر حلقة ما بات يعرف "بالهلال الشيعي" الذي يمتد من إيران إلى لبنان، أما إسرائيل وإن كانت ترغب بإسقاط النظام السوري على مضض إلا أنها إستبعدت منذ البداية خيار التدخل العسكري في الأزمة السورية لتغيير مسار الأحداث وأعلنت أكثر من مرة أن هدفها هو مواجهة النفوذ الإيراني لا إسقاط النظام[130] وما الغارات والهجمات التي تنفذها إسرائيل على بعض المواقع الإيرانية في سوريا أو التابعة لحزب الله اللبناني سوى دليل على التوجه الإسرائيلي للتعامل مع الأزمة السورية أياً كانت مآلات التسوية، أما تركيا التي تراجعت طموحاتها كثيراً وعدلت عن موقفها المطالب بإسقاط النظام السوري يتركز إهتمامها الآن على أمرين

)130(: خالد خليل، "إسرائيل في سوريا، كيف أثرت تل أبيب وتأثرت بالحدث السوري(1)، تلفزيون سوريا 2020/12/6، تاريخ الإطلاع 2021/5/30.

www.syria.tv

أساسيين هما الحؤول دون قيام كيان كردي على حدودها وحل مشكلة اللاجئين السوريين على أراضيها.

2_ على المستوى الدولي:

يشكل التنافس الروسي_ الأميركي أهم معضلات التسوية على المستوى الدولي، ذلك إن توجهات التسوية السورية ومساراتها محكومة بالتوافق بين هاتين القوتين، فروسيا التي تساند النظام السوري وإن نجحت في إيجاد مساري آستانة وسوتشي كخيارين بديلين عن مسار جنيف، إلا أن هذا النجاح قد لا ينتج حلاً سياسياً للأزمة قبل وضوح الرؤية الروسية وقدرتها على التعامل مع المعضلات الواقعية التي تحيط بالأزمة السورية وهي:

_ إقناع ايران على الخروج من الأرض السورية وهذا مطلب أميركي_إسرائيلي_ عربي.

_ إقناع إيران بضرورة التخلي عن الرئيس بشار الأسد التي تعتبره إيران أمراً غير قابل للنقاش.

_ قدرتها على التعامل بواقعية مع المعارضة السورية للمساهمة في إنتاج نظام حكم ديمقراطي.

تدرك روسيا إن إمكانية الوصول إلى تسوية يتطلب التوافق مع الولايات المتحدة الأميركية بشكل مباشر، وإنَّ هامش التنازلات والتنازلات المتبادلة أمر واقعي في العلاقات بين الدول، فروسيا التي أنتجت معادلة في الصراع السوري أساسها "علاقات متوازنة بين متناقضات متعددة"، وتمكنت من إدارة الأزمة عسكريا ودبلوماسياً لديها كل الإمكانات التي تسمح لها بأن تقود تسوية سياسية تضمن مصالح جميع الأطراف دون المساس بالمصالح الروسية الإستراتيجية على الأرض السورية خصوصاً في ظل إنخفاض الوزن النسبي للمنطقة في الإستراتيجية الأميركية، وعدم رغبة واشنطن في التدخل العسكري بنفسها وجنودها إلا خي حالات الضرورة القصوى بينما تكتفي بالإعتماد على لاعبين محليين وإقليميين للحفاظ على مصالحه [131]، لذلك نجد عدم إندفاعة الولايات المتحدة الأميركية للإنخراط أكثر في النزاع السوري والتركيز على الصراع مع الصين.

)131(: سعيد الحاج، "سوريا: جدلية التوتفق والتنافس الأمريكي–الروسي"، **صحيفة رأي اليوم**، 2016/02/27،

الفقرة الثانية_ محددات مستقبل سوريا السياسي.

إن بناءات التسوية السياسية في سوريا بمساراتها المختلفة، بدأت تظهر شيئاً فشيئاً، وهي تعكس حجم التنافس الإقليمي والدولي المتداخل للصراع على النفوذ السياسي في سوريا.

إن عديد التدخلات في هذه الأزمة وفي التسوية يؤشر بشكل لا لبس فيه إن هذه الأزمة ليست على السلطة في سوريا، بقدر ما هي صراع إقليمي ودولي لكسب الجغرافيا السورية، لما لهذه الأمر من إنعكاسات سياسية مغلفة بأبعاد إقتصادية وأمنية تسعى الدول المتدخلة إلى تحقيقها.

تعيش سوريا منذ العام 2019 وضعاً عسكرياً هادئاً نسبياً، فرضته التوازنات العسكرية المستجدة والمسارات السياسية الرديفة ذات الرعاية الروسية.

إن عدم إتحاذ أي دولة فاعلة في الأزمة السورية، قرارات مؤثرة تتعلق بالوجهة المستقبلية لتدخلها في الأزمة السورية لناحية الخروج او البقاء في سوريا، يشير إلى أن أمر التسوية النهائية لا يزال بعيد المنال، وقد يكون طويلاً خصوصاً إذا ما أصرت القوى الدولية والإقليمية المعارضة للنظام على أن تنال بالمفاوضات ما لم تنله بتدخلها العسكري المباشر أو غير المباشر من خلال دعم المعارضة المسلحة.

حتى الآن إن معظم القوى الفاعلة في سوريا تؤكد على وحدة وإستقرار سوريا، وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه بوجود قوى عسكرية دولية وإقليمية وجماعات ميلشياوية سواء موالية للنظام أو معارضة له على الأرض السورية، ومسارات التسوية السياسية وإن تمكنت من الوصول إلى تحقيق إتفاق سياسي شامل ينهي الحرب السورية، إلا أن مستقبل سوريا السياسي بات محكوماً بمحددات دولية وإقليمية ومحلية، فرضتها الأزمة السورية والمعادلات ذات الأبعاد الإقليمية والدولية التي أنتجتها خاصة مع ثبات النظام السوري وعدم إنهياره، والتبدل الحاصل في سياسات بعض الدول التي تدخلت في بداية

تاريخ الإطلاع: 2021/6/1: www.raialyoum.com

الازمة كداعم للمعارضة السورية مالياً وعسكرياً وسياسياً لإسقاط النظام، لا سيما السعودية والإمارات وقطر التي تعود من جديد لتنسج علاقات سياسية ودبلوماسية مع النظام السوري.

إن مستقبل سوريا السياسي تحكمه محددات متداخلة إقليمية ودولية ومحلية، تتمثل في التفاهمات والتوافقات الإقليمية والدولية للدول الفاعلة في الأزمة يبالتقاطع مع تعديل الصيغة السياسية القائمة على المستوى المحلي:

أولاً_ التفاهمات الثنائية الطرف الإقليمي والدولي كمقدمة للحل السياسي.

1_ التوافق الأميركي_ الروسي:

شهد الصراع السوري على مدى عشر سنوات تغيير ثلاثة رؤساء أميركيين، ما بين جمهوريين وديمقراطيين، مع الأخذ بعين الإعتبار ولاية الرئيس جو بايدن الذي انتحب مؤخراً، إذ وخلال ولايتي الرئيس الديمقراطي باراك أوباما الذي بدأ الصراع السوري في عهده، واستمر في عهد ولاية الرئيس الجمهوري دونالد ترامب، كانت السمة الغالبة للسياسة الأميركية في سوريا هي التردد وعدم الوضوخ، وعلى الرغم من الرغبة الجامحة لأطراف المعارضة السورية بالتدخل العسكري الأميركي المباشر في الأزمة السورية، إلا أن الرؤية الأميركية جاءت متناقضة مع تلك الرغبة واقتصر التدخل الأميركي على مد المعارضة السورية المعتدلة بالمال والسلاح، مع الإحتفاظ بزهاء الفي جندي أميركي في عدد من القواعد العسكرية التي أنشأت في منطقة شرق الفرات الغنية بالنفط والثروات الطبيعية حيث تسيطر قوات سوريا الديمقراطية حليفة واشنطن.

أما روسيا التي دخلت في الأزمة السورية بقوة كان لها الفضل الأكبر في إستعادة النظام السوري لتوازنة العسكري والسياسي، ولإمتلاكه المبادرة العسكرية بعد أن كان قاب قوسين أو أدنى من الإنهيار.

عرفت الأزمة السورية توافقات بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية وكان أبرزها التوافق الروسي الأميركي في الضغط على قوى المعارضة السورية للمشاركة في مباحثات مؤتمر جنيف 2 وهذا ما حصل بالفعل حيث قامت الولايات المتحدة بالضغط على المعارضة السورية التي قبلت المشاركة بالمؤتمر المذكور، كما حصل توافق آخر بينهما عندما إتفقا على حل ما عرف بأزمة الكيماوي السوري من خلال التوافق على نص مشروع قرار لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية حول سوريا، وعلى نص مشروع لقرار مجلس الامن يدعم القرار

الأول[132]، ان ما عرف بـ"إتفاق منع الصدام" في منتصف العام 2017 بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا، وذلك لتبادل المعلومات وتزويد المعطيات لمنع أي إشكال بين طائرات البلدين، كما أن هناك ما عرف "باتفاق الجنوب" والذي نص على عودة القوات الحكومية السورية إلى ريف درعا والقنيطرة وإبعاد ميليشيات إيران عن الجنوب واستئناف عمل "القوات الدولية لفك الإشتباك" (أندوف) في الجولان.

إن روسيا على الرغم من إمتلاكها لزمام المبادرة العسكرية والسياسية في سوريا تدرك تماماً أن الوصول إلى تسوية مقبولة ومعقولة، لا يمكن أن يتم دون مشاركة الولايات المتحدة الأميركية، وبالتالي إن سابقة التعاون ما بين الروس والأميركيين خصوصاً في عهد الديمقراطيين ومعادلة (لافروف_ كيري) السابقة وما أنتجته من توافق على عدد من الملفات السورية، قد تغتتح الباب مجدداً لتعزيز هذا التعاون مع تسلم إدارة بايدن الديمقراطي السلطة في الولايات النتحدة الأميركية، لذلك فإن توافق هاتين القوتين هو المدخل الوحيد للتسوية السياسية وإن تعددت المسارات، كما أن روسيا لديها مصلحة تتصل بأمنها القومي تجعلها تنحو نحو إنجاز تسوية سياسية كي لا تصبح أمام مرحلة طويلة من الإستنزاف في القدرات والموارد بسبب التدخل في سوريا.

)132(: عمر الصلح، "التوافق الروسي الأميركي في نيويورك..الكيماوي السوري خارج المعادلة، موقع صحيفة الجمهورية، 2013/9/28، تاريخ الإطلاع: 2021/6/5، الرابط
https://www.aljoumhouria.com/ar/news/96359

2_ التفاهم السعودي_ الإيراني:

مما لا شك فيه أن إيران والسعودية دولتان إقليميتان مؤثرتان في الشرق الأوسط، وبالتالي فإن إي قضية سياسية أو أمنية تتصل بهذه المنطقة ستكون لها إرتدادتها وصداها لدى هاتين الدولتين، ومنذ بداية الأزمة السورية كان هناك تناقض واضح في موقفي الدولتين من الأزمة السورية، فالرياض ومن ورائها دول مجلس التعاون الخليجي ومصر إتخذت موقفاً عدائياً من النظام السوري، وأقدمت على قطع علاقاتها الدبلوماسية معه منذ شباط 2012 ، معتبرة إياه نظاماً غير شرعياً، كما سعت إلى إسقاطه عن طريق مد المعارضة السورية بالمال والسلاح، وإستضافت الرياض في العام 2015 مؤتمرين عرفا بموتمري الرياض اللذين انبثقت عنهما هيئة التفاوض السوري، وعلى النقيض من ذلك تدخلت إيران ودافعت عن النظام بكل قوة وأمدته بالمال ، والسلاح والعنصر البشري، وكان الموقف السعودي من التدخل الإيراني في سوريا جلياً، وقد إعتبرت الرياض أن إيران تؤدي دوراً تخريبياً في سوريا، وأن المشروع الإيراني الإقليمي لا يزال يشكل خطراً كبيراً على مستقبل سوريا وهويتها، وهناك ضرورة لمحاربة التنظيمات الإرهابية المرتبطة به [133]، ونظراً للإنقسام الكبير والإختلاف في توجهات هاتين الدولتين وما يحمل في طياته من إرتدادت طائفية خطيرة، سادت أجواء من الإنقسام الحاد على مستوى منطقة الشرق الأوسط أساسها موقف الدولتين من العديد من القضايا الإقليمية ومنها الصراع السوري، فبعدما كانت الرياض تأخذ موقفاً عدائيا من طهران بسبب تأثيراتها على الشيعة في البحرين والسعودية والحوثيين في اليمن، وبعدما عانت من سلوك طهران وجنون العظمة الذي يمنعها من إقامة علاقات واقعية أو حتى إيجاد قواسم مشتركة مع إيران، حاولت إقناع حلفائها لقطع أو الحد من علاقاتهم الدبلوماسية كالبحرين، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، والسودان[134] ، فالدولتان تتشاركان في الصراع السوري ضمن لعبة متعددة الأطراف المحلية

)133(: السعودية تنتقد الدور الإيراني في المنطقة، خطير على مستقبل سوريا، **موقع عنب بلدي**، تاريخ 2020/7/8، تاريخ الإطلاع: 2021/6/2، الرابط:
https://www.enabbaladi.net/archives/399378

)134(:Von Hein,M, Power struggle between Saudi Arabia and Iran hampers peace process, 6/01/2016, (accessed on 29/8/2021).

والإقليمية والدولية وبالتالي فإن إستمرار التوتر بين هاتين الدولتين يزيد من إحتمال تدخل القوى الأجنبية في الصراع خصوصاً في اليمن وسوريا وإيران، فلهذه الدول دور لا يمكن تجاهله على

العلاقات الإيرانية السعودية[135] ، وهذا التأثير كان له أثر بارز في تليين الموقف من الأزمة السورية عامة والنظام خاصة، حيث خففت الرياض لهجتها المعادية ضد نظام الأسد، وصرّح وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان لقناة CNN "أن هناك رغبة سعودية بأن تتخذ حكومة بشار الأسد الخطوات المناسبة لإيجاد حل سياسي في سوريا، لأن هذا هو السبيل الوحيد للتقدم في سوريا"، وقد أتت هذه التصريحات بعد أنباء عن زيارة وفد أمني سعودي رفيع المستوى إلى سوريا".[136]

إن التحولات في الموقف السعودي من النظام السوري ينبني على مقدمات ومتغيرات طرأت على السياسة السعودية بشكل عام، أساسها التقارب مع إيران، حيث أشار الرئيس العراقي برهم صالح عن عقد عدة لقاءات ما بين السعوديين والإيرانيين لمناقشة قضايا تهم البلدين، كما تشير تصريحات ولي العهد السعودي إلى هذا التقارب من خلال تصريحه "إلى أن إيران دولة جارة ونطمح أن يكون لدينا علاقة مميزة معها، ونريدها أن تكون مزدهرة، لذا فإن التقارب الإيراني_ السعودي وفتح الباب لمناقشة التي تهم البلدين والقضايا الإقليمية سينعكس بالتأكيد على الأزمة السورية، ذلك أن إيران

---

https://www.dw.com/en/power-struggle-between-saudi-arabia-and-iran-hampers-peace-process/a-18964208

)135(Fatima raza, tensions in Iran-Saudi relatiovs and future prospects, Institue of strategic studies, 6 october 2016.
http://issi.org.pk/wp-content/uploads/2016/10/Final_IB_Fatima_dated_6-10-2016.pdf

)136،2021/5/6(: أحمد جعفر، "تحولات الرياض.. التقارب مع إيران يقود السعودية إلى النظام السوري"، 2021/5/6:
تاريخ الإطلاع:
www.alhurra.com

والسعودية بما يمثلانه من ثقل إستراتيجي وشعبي على مستوى المنطقة، سيفتح الباب أمام الحلول السياسية للأزمة السورية.

ثانياً_ التفاهمات المتعددة الطرف الإقليمي والدولي:

1_ التفاهمات الإقليمية والدولية المتصلة بالتسوية:

شهد الربع الأول من العام 2021 تحولاً ملحوظاً في سياسة بعض الدول الفاعلة في الأزمة السورية، لاسيما الولايات المتحدة الأميركية (مع إنتخاب الرئيس الديمقراطي جو بايدن)، وكانت اللبنات الأولى لهذا التحول هو التغير في السلوك الأميركي وحلفائهم في الشرق الأوسط، حيث بدأت مؤشرات العودة الأميركية إلى الإتفاق النووي الإيراني ترتفع مع إقتراب مباحثات العودة إلى هذا الاتفاق من نهايتها، ترافق ذلك مع حصول تقارب إيراني _ سعودي وإجتماع كلا الطرفين لمناقشة العديد من القضايا المحلية والإقليمية (سوريا واليمن)، وإعلان العديد من الدول العربية إستعدادها لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع سوريا، ومنها من أعاد فتح سفارتها فعلاً في سوريا (الإمارات، البحرين، قطر)، بالإضافة إلى الجو السائد على مستوى العديد من الدول العربية وتطبيعها للعلاقات مع إسرائيل، يضاف إلى ذلك التحول التركي الجديد نحو إعادة تقييم العلاقات مع مصر والسعودية لإعادة بث الروح فيها من جديد.

إن هذا التوجهات الإقليمية_ الدولية المزدوجة تندرج تحت عنوان واحد، هو الإتجاه من "سياسة الضغوط القصوى" الذي انتهجتها الولايات المتحدة الأميركية في التعامل مع الملف النووي الإيراني والملف السوري إلى سياسة الإحتواء والتفاهم وعدم التصعيد، وهذا ما ظهر من خلال الإنعكاسات التي ولدها الحديث عن العودة الأميركية إلى النووي من تقارب سعودي–إيراني (الذي جاء بناء لنصائح أميركية)، أما روسيا التي تحاول موازنة العلاقات مع كافة الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في سوريا، فهي سعت منذ بداية تدخلها في الأزمة إلى تفادي السيناريو الأسوأ (العسكرة) من خلال

حث هذه الدول على التعاطي بواقعية مع النظام السوري وعدم إعتماد مقاربة إسقاطه بالطريقة الليبية أو بطريقة إسقاط الأنظمة العربية التي سقطت مع موجة ما عرف بالربيع العربي، فهي ترى أن رؤيتها ومقاربتها للأزمة هي الأكثر واقعية وأن سياسة الضغوط القصوى لم تنجح في إسقاط النظام.

2_ أثر هذه التفاهمات على مسار التسوية:

إن من نتائج التوجهات المستجدة للمواقف الدولية والإقليمية، ما يتصل مباشرة بالتسوية السياسية في سوريا، فالتحول الجلي في سياسات بعض هذه الدول يترك أثاره الإيجابية على مستقبل الحل السياسي، إلا أن هذه التوجهات محكومة بمحددات إقليمية مهمة، يستوجب إيجاد الحلول لها باعتبارها عوامل متدخلة ومتداخلة في الأزمة والتسوية معاً، وهي:

أ_ العامل الإسرائيلي في التسوية السورية:

إن الولايات المتحدة الأميركية كطرف دولي فاعل في الأزمة السورية، تربطها تحالفات إستراتيجية مع إسرائيل، وبالتالي إن مقدمات الحل السياسي في سوريا من وجهة النظر الأميركي، ستراعي أولوية الهواجس الإسرائيلية المتمثلة بالتواجد الإيراني على الأرض السورية وخطره على إسرائيل، وقد يكون التوصل إلى حل هذه المعضلة من أهم منطلقات الحل السياسي الجدية، ذلك أن هذا الهدف (تقليص التواجد الإيراني أو إنهاؤه) قد يكون مشتركاً بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا، فروسيا التي تمتلك علاقات جيدة مع إسرائيل وتنسق معها في سوريا صرحت مراراً وتكراراً بأنها ستعمل على إنهاء تواجد كافة القوى العسكرية في سوريا، وقد سرت العديد من التحليلات التي تحدثت عن عرض روسيا على سوريا صفقة تؤدي إلى إزالة المشاكل القائمة بين سوريا وإسرائيل ترعاها موسكو وتقوم على تنازلات من الطرفين من أجل تفاهمات متبادلة تشمل إقناع إيران بتخفيض حجم تواجدها

العسكري بالذات حول دمشق، وبذلك تكون طرفاً رابعاً في صفقة التفاهم الروسي_ الإيراني _السوي الإسرائيلي،[137].

وهذه الصفقة تتوقف على نجاح موسكو في إقناع إيران بالتخلي عن التواجد العسكري في سوريا أو على الأقل تقليص حجمه بالشكل الذي لا يزعج إسرائيل.

2_العامل الإيراني في التسوية:

إستطاعت إيران أن تمتلك نفوذاً مؤثراً في منطقة الشرق الأوسط، سواء على مستوى الدول أو الجماعات،، وقد إزداد هذا النفوذ بعد الدخول الإيراني في الحرب السورية ، بحيث أصبحت إيران لاعباً أساسيا في هذه الحرب لا يمكن تجاهل تطلعاته ورؤيته ومصالحه في الحل السياسي، فهي سعت منذ البداية إلى بقاء دائم على الأرض السورية لأسباب عقائدية وإيديولوجية وسياسية، وليس من السهل إجتراح الحلول السياسية للأزمة دون الأخذ بعين الإعتبار التطلعات الإيرانية.

تدرك إيران أن بقاءها عسكرياً على الأرض السورية قد يشكل أزمة للنظام السوري، الذي هو بأمس الحاجة إلى هذا الحل، بعدما رجحت كفته العسكرية بمساعدة روسيا، واقتنعت معظم الدول ببقاء الرئيس الأسد، فلا يعود ثمة حاجة لبقاء قوات عسكرية أخرى غير القوات الروسية، كما أن هناك حاجة إلى الحضور العربي، ذلك أن إعادة الإعمار تتطلب ليس فقط حضور الصين وروسيا، إنما أيضا لدول الخليج التي باشر بعضها فعلاً في فتح سفارات والشروع في وضع خطط للمساهمة في إعادة الإعمار والإستثمار، وهذه ورقة تفاوضية رابحة في يد الدولة السورية، وإذا كانت واشنطن دول الخليج والدول الأوروبية تشترط مثلاً خروج القوات ذات الثقل الشيعي في سوريا لكي تعيد فتح

)[137]: راغدة درغام، "عروض روسية لتفاهمات إيرانية –سورية–إسرائيلية"، **صحيفة النهار العربي**،137(2020/12/20، تاريخ الإطلاع، 2021/6/8، الرابط

https://www.annaharar.com/arabic/makalat/annahar-alarabi-authors/19122020035925661

سفاراتها، أو لترفع العقوبات، أو لتسهل عمل الدولة السورية، فإن دمشق تستطيع أن تستخدم ورقة الخروج العلني للقوات الإيرانية ولحزب الله في أي وقت تراه مناسباً، وهذا سيساعد الحليف الروسي الذي يفضل أن يكون وحده راعي المصالح السورية مستقبلاً،[138] وربما تكون الخطوة القادمة هي خروج القوات الإيرانية من سوريا لتسهيل تسوية الأزمة خصوصاً في ظل الإنفتاح الأميركي والعربي على إيران أكان من خلال إعادة تفعيل الإتفاق النووي الإيراني والتوجه السعودي الجديد نحو إيران، مضافاً إليه الإنفتاح العربي على سوريا، وقد يكون هناك ضمانات روسية تسرع في الخطوة الإيرانية.

ج_ العامل التركي في التسوية:

تدرجت الطموحات التركية في سوريا بشكل تنازلي، من طموحات إستعادة أمجاد الأمبرطورية العثمانية عبر البوابة السورية في بداية الأزمة، إلى البحث عن حلول سياسية واقعية بعد الدخول في المستنقع السوري وتواضع سقف الطموحات التركية، إذ لم يعد الهدف الهدف الأساسي لتركيا تغيير النظام السوري ورحيل الأسد خصوصاً على ضوء الشراكة مع روسيا وإيران، فهدف أنقرة اليوم هو أولاً تسريع التسوية السياسية، فتركيا واحدة من الدول الأكثر تأثراً بالأزمة الإنسانية حيث تستقبل حوالي 3.5 مليون لاجئ سوري على أراضيها ، لذلك فإن عودة الإستقرار إلى سوريا سيجعلها بمنأى عن تهديد أي كارثة إنسانية، كما أن تركيا ستحاول التأثير على التسوية بطريقة تعالج مخاوفها في ما يتعلق بمستقبل سوريا ، خاصة وأنها تسيطر على ثلاث مناطق مختلفة ولديها حلفاؤها على الأرض السورية، وستحاول تركيا من خلال التسوية السيطرة على الطموحات الإقليمية للكرد السوريين وضمان ألا يشكل هؤلاء تحدياً أمنياً لها،[139]وهذه الأهداف تتقاطع مع أهداف كل من روسيا وإيران شركاء تركيا في مسارات التسوية السياسية في آستانة، إذ أن إيران تتشارك تركيا مخاوف مسألة

)138(: سامي، كليب، ، "إيران تحرج من سوريا، لكنها باقية إستراتيجياً"، تاريخ 2020/1/23، **موقع 180 بوست**، تاريخ الإطلاع 2021/6/9، الرابط:

https://180post.com/archives/8001

)139(: علي فواز،"أهداف تركيا تغيرت، ماذا تريد اليوم من سوريا، **الميادين.نت**، تاريخ 2019/2/14، تاريخ الإطلاع: 2021/6/12، الرابط: https://www.almayadeen.net/files/934051

إقامة كيان كردي على حدودها حتى لا يشكل ذلك سبباً للكرد ألإيرانيين من المطالبة بذلك، كما أن الدول الثلاث متفقة على محاربة الجماعات الإرهابية المسلحة، لذلك فإن تركيا قد تستجيب لمساعي التسوية السياسية في حال ضمان حل مشكلة اللاجئين وضمان عدم إقامة كيان كردي على حدودها في ظل تضاءل قدرة تركيا وتواضع أهدافها في سوريا.

ثالثاً_ المحددات المحلية.

بغض النظر عن التأثيرات الإقليمية والدولية للدول الحليفة للنظام على مسار الأحداث في سوريا وانعكاسات ذلك على سلوك النظام أكان ذلك بصيغة الإلزام أو بصيغة التنسيق، إلا لهذا النظام مقوماته الذاتية وشعبيته الداخلية الجارفة التي لا يمكن إغفال أهميتها خلال الأزمة، ويأتي على رأس ذلك المؤسستين العسكرية والأمنية الداعمتين له، حيث أن هاتين المؤسستين لم تشهدا على طول الأحداث إنشقاقات مؤثرة، وكل ما حصل هو إنشقاقات على مستوى أفراد، لم تؤثر على هيكليتهما.

إن التفوق العسكري وإستعادة الجغرافيا تبقى خطوة غير مكتملة، إن لم تصاحبها خطوات جدية من قبل النظام السوري، لذلك فإن مقتضيات التسوية السياسية تفترض أولاً تغيير سلوك النظام السوري على المستوى الداخلي، حيث لا بد من إصلاح الإختلالات البنيوية التي أحدثها حكم نظام البعث على مستوى خمسة عقود من الزمن وإطلاق الحريات السياسية وحرية تشكيل الأحزاب وتداول السلطة وأعادة هيكلة الأجهزة الأمنية.

لذلك فإن محددات الحل الداخلي تفترض إعادة بناء الدولة الوطنية السورية، وهذا يتم من خلال مجموعة من المراحل المتتابعة يأتي في مقدمتها إنجاز التسوية السياسية من خلال التوافق بين النخب السياسية وأطراف الصراع، حول شكل الدولة وطبيعة نظام الحكم ، والنظتم الإنتخابي، ويتم وضع دستور لها، وإن نجاح مشروع التسوية يتطلب الحوار المفتوح بين كل التيارات الفكرية والسياسية السورية من خلال مؤتمر وطني عام بهدف الكشف عن الممكنات في الواقع السوري،

وبناء أولوياتها وتوازناتها فبر منهج عقلاني هادئ يقوم على التدرج وقبول الحوار مع الآخر ونبذ العنف والتطرف وعقد الماضي، وأن مثل هذا الحوار بأهدافه منوط بالسلطة أولاً، ويعكس مدى

جديتها في برنامج الإصلاح والتحديث، إذ من المفترض أن تبادر إلى الدعوة الشاملة إلى الحوار المفتوح والمجدي والعملي.[140]

إن جهود التسوية السياسية وإن كانت تتوقف بشكل كبير على الدول التي دعمت النظام خلال الأزمة ومكنته عسكرياً، إلا أن نجاحها ينبغي أن يترافق مع خطوات إصلاح حقيقية على المستوى الداخلي يجب على النظام القيام بها، وهذه مسؤولية الدول الحليفة للنظام، التي من واجبها العمل على ضبط سلوكه وإلزامه بتحقيق إصلاحات حقيقية.

رابعاً_ محددات المقاربة العربية للحل السياسي.

في بداية الأزمة السورية طرحت الجامعة العربية مبادرتين لحل هذه الأزمة إلا أنهما فشلتا، وذلك بسبب عدم إستجابة النظام للمقاربة العربية للحل السياسي، فقرر وزراء الخارجية العرب في إجتماع عقدوه في منتصف تشرين الثاني 2011 تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية إلى حين إالتزام الحكومة بتنفيذ بنود المبادرة العربية، ومنذ ذلك الحين انقطع التواصل بين النظام والجامعة العربية، مع استمرار الأزمة وتبدل خريطة الصراع لصالح النظام تغيرت مقاربة الجامعة العربية

تقوم المقاربة العربية الجديدة على محددات أساسية أبرزها التناغم مع الرؤية الاميركية والمعتمدة على دفع العملية السياسية في سوريا عن طريق التعديلات الدستورية والتأسيس لإنتخابات، يضاف إلى ذلك رفض الموقف العربي الرسمي للدورين الإيراني والتركي في سوريا، وشعور الدول العربية وخاصة السعودية ومصر والإمارات أنها فقدت تأثيرها بالملف السوري لصالح أنقرة وطهران، وباتت

)): توفيق المديني، "المحددات الداخلية لإعادة بناء الدولة الوطنية في سوريا، موقع عربي 21،140(
تاريخ 2021/6/4، تاريخ الإطلاع: 2021/06/14)، الرابط
https://arabi21.com/story/1362993 /

الدول العربية التي إصطفت إلى جانب المعارضة لسنوات عديدة، تركز في خطابها على إخراج إيران من سوريا دون التطرق أو الحديث عن رحيل الأسد أو تقييد النظام السوري، ويبدو أن هذه الدول باتت تعول على التفاهم مع روسيا من أجل دعم هذا المطلب بدلاً من دعم الفصائل العسكرية لمحاربة الوجود الإيراني في سوريا.[141]

يترافق هذا التوجه التوجه العربي الجديد مع الدعوات إلى عودة سوريا إلى الجامعة العربية خصوصاً من قبل الثلاثي المؤثر في قرارات الجامعة العربية الإمارات ومصر والسعودية، حيث دعا وزير الخارجية الإماراتي إلى ضرورة عودة سوريا لشغل مقعدها في الجامعة العربية، وقال إن مشوار عودة سوريا إلى محيطها الإقليمي بدأ، واستبقت الإمارات هذا الموقف بإعادة إفتتاح سفارتها في دمشق في 27 كانون الاول 2018، كما اعتبر وزير الخارجية المصري أن عودة سوريا إلى الجامعة العربية أمراً حيوياً من أجل صيانة الأمن القومي العربي، أما وزير الخارجية السعودي فأكد على أهمية إيجاد مسار سياسي يؤدي إلى تسوية وإستقرار الوضع في سوريا، وبالتالي عودتها إلى الحضن العربي[142].

إن هذا التصريحات المتوالية من قبل كل من الإمارات ومصر والسعودية ما هي إلا مؤشرات على التوجه الجديد لجامعة الدول العربية لمقاربة الأزمة السورية، وبالتالي قد نشهد عودة قريبة لسوريا إلى مركزها في الجامعة العربية، وهذا سينعكس بشكل مباشر على التسوية السياسية فيها.

---

141): "المقاربة العربية الجديدة تجاه النظام السوري"، **مركز جسور للدراسات**، 2018/10/18، تاريخ الإطلاع 2021/6/14: https://jusoor.co/

142): "6 دول تنادي بعودة النظام إلى الجامعة العربية"، **موقع عنب بلدي**، تاريخ 2021/3/30، تاريخ الإطلاع: 2021/6/16، الرابط:
https://www.enabbaladi.net/archives/470236

الخاتمة:

_ تعتبر الأزمة السورية واحدة من أهم الأزمات السياسية الحادة التي شغلت ولا تزال منطقة الشرق الأوسط والعالم في العقد الأخير، وقد تميزت بتعدد التدخلات الإقليمية والدولية، وساهمت في حدوث إصطفافات دولية وإقليمية عميقة.

_ ساهمت هذه الأزمة في تعزيز الصراعات بالوكالة بين القطبين العالميين روسيا والولايات المتحدة الأميركية من خلال دعم هذين القطبين للقوى المتصارعة على الأرض السورية (روسيا للنظام والولايات المتحدة للجماعات المعارضة).

_أثارت هذه الأزمة نزعة السيطرة الإقليمية لدى بعض الدول الإقليمية، حيث وجدت تركيا الفرصة مؤاتية لإستعادة أمجاد الأمبرطورية العثمانية، بينما حاولت إيران إكمال رسم مشهد الهلال الشيعي من إيران إلى لبنان.

_ شكلت هذه الأزمة عامل جذب للجماعات المتشددة من كافة أصقاع العالم، حيت تم تسهيل دخول هذه الجماعات من قبل الدول الراعية وإستغلالها في الصراع تحت مسميات طائفية.

_ إن عسكرة الأزمة أفادت النظام وساهمت في إستعادة سيطرته العسكرية على الجغرافيا السورية بالتوازي مع مع التدخل الروسي والتدخل الإيراني والجماعات التابعة لمساندته عسكرياً.

_ أثبتت هذه الأزمة عجز محاولات التسوية التي قادتها الجامعة العربية، وبالتالي ضعف قدرة هذه الجامعة على معالجة القضايا العربية، وانصياعها لرغبات بعض الدول الفاعلة فيه كالسعودية والإمارات.

_ إن القرارات الدولية السياسية منها والإنسانية لم تفلح في وقف الصراع وإيجاد الحلول، وذلك بسبب الغموض الذي يعتريها، لا سيما القرار 2254 الذي ينص على الإنتقال السياسي، حيث وقع

الخلاف على مصير الرئيس الأسد، وهذا ما ساهم في تعميق الأزمة بين النظام والمعارضة وداعميهم، حيث تمسك كل طرف برؤيته حول الإنتقال السياسي.

_ لم تتمكن المعارضة خلال الأزمة من توحيد نفسها، وبقيت مشتته وغير منظمة ولم تستطع تشكيل بناء عسكري وسياسي موحد بإمكانه الحلول محل النظام، وهذا ما جعلها محل عدم ثقة القوى الدولية الداعمة لا سيما الولايات المتحدة الأميركية.

_ نجحت روسيا بالتنسيق مع القوتين الإقليميتين إيران وتركيا في خلق مسارات سياسية موازية لمسارات جنيف وهي مساري آستانة وسوتشي، مما أضعف مسارات جنيف وجعل روسيا هي التي تتحكم بالأزمة السورية وتفاصيلها السياسية والعسكرية، هذا بالإضافة إلى الغموض الأميركي في التعامل مع الأزمة السورية منذ بدايتها وتركيز جهوده في شمال شرق سوريا حيث النفط والثروات الطبيعية.

_ نجاح روسيا في إقناع المعارضة العسكرية في المشاركة في مؤتمر آستانة الذي نتج عنه مناطق خفض التصعيد الأربع، والسياسية في مؤتمر سوتشي الذي أدى إلى تشكيل اللجنة الدستورية، وبالتالي الإعتراف بهذين المؤتمرين كمرجعين للتسوية السياسية إلى جانب جنيف.

_ إن الأزمة السورية أثرث في موازين القوى الدولية وأعادت روسيا من جديد إلى واجهة الأحداث الدولية كقطب فاعل في القضايا الإقليمية والدولية منذ إنهيار الإتحاد السوفياتي.

_ ثبات النظام السوري بقدرة رعاته الإقليميين والدوليين بوجود الرئيس الأسد، وتبدل المقاربة العربية والغربية وتحولها من عدم الإعتراف بالنظام السوري برئاسة بشار الأسد وقطع العلاقات الدبلوماسية معه وتسليم مقعد سوريا في الجامعة العربية إلى المعارضة خلال أولى سني الأزمة، إلى الإعتراف بهذا النظام وبرئيسه والسعي لإعادة العلاقات الدبلوماسية معه وذلك من خلال إعادة إفتتاح بعض الدول العربية لسفاراتها في دمشق.

_ إن محددات التسوية السياسية تتوقف على نجاح مساعي التفاهم في القضايا الإقليمية بين الولايات المتحدة وإيران، وبين إيران والولايات المتحدة، وبين السعودية وإيران، كما أن تبدل المقاربة العربية للتسوية والإنفتاح على النظام يساهم في تسريع التسوية السياسية.

التوصيات والمقترحات:

على المستوى الدولي:

_ إن تسوية الأزمة السورية وتفعيل مساراتها السياسية يستوجب توافر إرادات دولية وإقليمية ومحلية متوازية.

_ إن الدول الكبرى الفاعلة في الأزمة السورية، لا سيما روسيا والولايات المتحدة الأميركية، بما يمتلكان من أوراق ضغط على الدول الإقليمية الفاعلة وعلى قوى النظام والمعارضة، بإمكانهما الضغط الجدي على هذه القوى وإلزامها بالسير في تسوية سياسية تنهي هذه الأزمة المستفحلة.

_ إن مرتكزات التسوية السياسية يجب أن تبنى على مندرجات القرار الصادر عن مجلس الأمن المتعلق بالأزمة السورية رقم 2254، الذي ينص على الإنتقال السياسي، بالتوازي مع ما تم التوصل إليه في مؤتمري آستانا وسوتشي، مع الإشارة إلى ضرورة التعاطي المرن في تفسير القرار 2254 بشكل يراعي التوازنات السياسية والعسكرية التي حدثت بعد مرور عقد من الزمن على الأزمة، وعدم الوقوف عند مسألة "رحيل الرئيس الأسد"، كون كافة القوى باتت تعترف أن الأسد هو جزء من الحل السياسي.

_ إن نجاح التسوية يتوقف بشكل رئيسي على مراعاة الهواجس الإقليمية لكل من إيران وإسرائيل وتركيا، حتى لا نكون أمام عرقلة إقليمية لهذه التسوية.

_ ضرورة قيام الدول الفاعلة في الأزمة في وضع جدول زمني قصير الأمد لإنسحاب كافة القوى العسكرية والميليشات المسلحة المدعومة إقليمياً ودولياً للخروج من سوريا.

_ ضرورة عدم إستبعاد جامعة الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي من التسوية، لأن إنجاح التسوية يفترض تضافر كافة الجهود وخصوصاً العربية منها، كون إعادة الإعمار تتطلب بلا شك مشاركة هذه الدول.

_ ضرورة إقامة مؤتمر دولي للمانحين للمساهمة في إعادة إعمار ما دمرته الحرب.

_ **أما على المستوى الداخلي:**

ينبغي أن تترافق التسوية مع جملة من الإصلاحات البنيوية في مؤسسات الدولة السورية عامة:

_ المباشرة بإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والعسكرية، وحل الميليشيات ودمج كافة الفصائل العسكرية المصنفة غير إرهابية في مؤسسة الجيش.

_ تعزيز واستكمال سياسات المصالحات والتوافقات الداخلية.

_ العمل بصورة فورية على إعادة النازحين واللاجئين إلى أماكنهم، وإلغاء كافة القوانين والمراسيم والقرارات التي نتج عنها أي تبديل أو تغيير ديمغرافي ععلى كامل الجغرافيا السورية.

_ إطلاق كافة المعتقلين السياسيين.

_ سن القوانين والتشريعات الوطنية المناسبة التي تساهم في دخول الشركات التي ستساهم في إعادة الإعمار.

إن إنتاج تسوية سياسية سورية باتت أمراً ملحاً، وإمكانية تحقيقها ممكنة ومتاحة في ظل المؤشرات المتوافرة، ولكن يبقى السؤال هل ستتوفر الإرادة الدولية الحقيقية لإنجاز هذه التسوية؟

المراجع:

الكتب العربية:

1_ أوغلو، (أحمد داوود)، العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للنشر، ، الطبعة الثانية 2011.

2_ بشارة (عزمي)، سوريا درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013.

3_ حسين (خليل)، العلاقات الدولية : النظرية الواقع الأشخاص والقضايا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى 2011.

4_ نور الدين(محمد)، "تركيا القلقة في الحداثة والكيان والعلاقة بين الجماعات"، رياض الريس للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 2017.

5_ السيد حسين (عدنان)، نظرية العلاقات الدولية، الطبعة 3، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.

6_ شمران (عمار عدنان)، دور الجامعة العربية في إدارة الأزمة السورية في ضوء ثورات الربيع العربي (2011– 2018)، باحث ماجستير بكلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية بالإسكندرية، 2020.

7_ عبد الكريم (علاء عبد الحميد)، دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة السورية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى 2018.

8_ عبد (حيدر)، القوة الذكية في السياسة الخارجية الأميركية بعد عام 2008، ط1، بيسان، بيروت، 2017.

9_ قلعجية (وسيم خليل)، روسيا الأوراسية زمن فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2016.

10_ كليب (سامي)، الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج الحرب السورية بالوثائق السرية، ط6، دار الفارابي، بيروت 2016.

11_ واكيم (جمال)، صراع القوى الكبرى على سوريا_ الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الثانية 2012.

رسائل الماجستير:

_ فتحي سليمان أبو مصطفى، سهام، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية 2011-2013، جامعة الأزهر، غزة 2013.

الدراسات:

1_ باكير، (حسن علي)، الثورات المجهضة، سوريا واليمن نموذجاً، 2012

2_ الحفيان(نورة) " التسوية السياسية في ليبيا الإشكاليات والتحديات"، **المعهد المصري للدراسات**، www.eispss-eg.org

3_حافظ، (محمد حسام)، اللجنة الدستورية السورية، آليات عملها، ظروف تأسيسها، وآفاق نجاحها، ، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 2019/10/15: www.dohainstitute.org

4_ حداد، (وجيه)، "مصادر تمويل النظام السوري"، **مركز حرمون للدراسات المعاصرة**، 2019/05/17، الرابط: https://www.harmoon.org/wp-content/uploads/2019/05/The-sources-of-Syrian-Finance.pdf

5_ الزعبي (أحمد سماره)، الإستراتيجية التركية تجاه سوريا، موقع جو 24، تاريخ النشر: 2015/1/18. https://jo24.net/article/101222

6_ سيف علام (رابحة)،سوريا: ماذا ينتظر من مؤتمر جنيف 2، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**، 2014 http://acpss.ahram.org.eg/News/5371.aspx

7_ سلوم (أحمد)، حجم الأنفاق الإيراني في سوريا والمكاسب التي حققتها طهران، **إيران وایر**، 16فبراير/ 2020. https://iranwirearabic.com/archives/2667

8_ السراج (عمر وفيليب) هوفمان، مسار المعارضة السياسية السورية نحو مآل التهميش، **مركز كارنيغي**، تاريخ 22/أيار 2020.

https://carnegie-mec.org/2012/01/31/ar-pub-48431

9_ ضاهر (جوزيف) ، "مقاربة إعادة إعمار سوريا"، **مركز مالكوم كير –كارنيغي**، 2019/9/16، الرابط:
https://carnegie-mec.org/2019/09/16/ar-pub-79843

10_ طلاع (معن)، الدور الإيراني في الأزمة السورية، التموضع والتحالفات والمستقبل، **مركز الجزيرة للدراسات**، تاريخ 16 مارس 2016.
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/190306073852778.html

11_ طلاع (معن)، السياسة الروسية تجاه سوريا منذ أحداث الثورة، دراسة مسار السياسية والعلاقات الدولية، **مركز عمران للدراسات الإستراتيجية**، تاريخ 2015/6/8.

12_ طلاع (معن)، المعارضة السورية، إعادة التشكيل ومسارات التسوية، تاريخ 19/سبتمبر 2019/،**مركز الجزيرة للدراسات:**

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/09/190919111337217.html

13_ طلاع (معن)، "مسألة اللاجئين والنازحين في مسارات الأزمة والتسوية في سوريا"، **موقع الجزيرة للدراسات**، تاريخ 20 آذار ، 2020 الرابط:

https://studies.aljazeera.net/ar/article/4621

14_ عبده (دينا محسن محمود)، الإتجاهات العامة للمصالح الإقليمية لإيران في المنطقة العربية، دراسة مقارنة: سوريا واليمن، **المركز العربي الديمقراطي**.

https://democraticac.de/?p=34554

15_ عبدالله (لبنى)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية، 2011–2014 تاريخ 2015/4/16.
https://democraticac.de/?p=16397

16_ العاصي (أمين)، "جولة رابعة للدستورية السورية، تمديد الملهاة" **موقع العربي الجديد**، تاريخ 2020/11/30،

https://syrembassy.com/2020/11/%D8%AC%D9%88%D9%84%D8%A9%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9%D9%84%D9%80%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85/

17_ عاصي (عبد الوهاب)،" لماذا لم يسقط النظام السوري"، **مركز جسور للدراسات**، 2020/05/21، الرابط:
https://jusoor.co/details/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7%20%D9%84%D9%85%20%D9%8A%D8%B3%D9%82%D8%B7%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%9F/690/ar

18_ نهار، حازم، "المعارضة السورية بعد مؤتمر الرياض وقرار مجلس الأمن "2254 ، **المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات**، تاريخ 3 يناير 2016.

19_ بيان الدكتور نبيل العربي أمام مجلس الأمن، 31 كانون الثاني 2012، **مركز كارنيغي**:
https://carnegie-mec.org/2020/05/22/ar-pub-81840

20_ ياسين (امال)، المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية، مركز الرأي للدراسات، 25 أيار 2012،
http://www.alrai.com/article/515433.htm

21_ SINAN ULGEN"معركة تركيا الشاقة في سوريا" **مركز كارنيغي الشرق الأوسط**، تاريخ 2014/6/9
https://carnegie-mec.org/2014/06/09/ar-pub-55876

22_ تطورات الموقف الأميركي من الثورة السورية"، **المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات**، دون ذكر مؤلف:
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies//Pages/US_Shifting_Stances_on_the_Syrian_Revolution.aspx

23_ "إتفاق موسكو بداية حل أم إنقلاب أميركي على الثورة" **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، وحدة الدراسات السياسية، ، تاريخ 11 مايو 2013.

https://www.dohainstitute.org/AR/Pages/index.aspx

24 _ سوريا والمبادرة العربية الجديدة، 29 كانون الثاني 2012، **مركز الجزيرة للدراسات**، الرابط:
https://studies.aljazeera.net/en/node/447

25_ "مؤتمر السلام السوري، جنيف 2 وتحديات البيئة المحلية والإقليمية"، **المركز العربي للدراسات**، فبراير 2014،

https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_535E0F49.pdf

26_ "بيان جنيف 1، **موقع الجزيرة .نت**، 2015/03/25 تاريخ الإطلاع 28/1/ 2021، الرابط:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/3/25/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%81-1

27_"معركة جنيف تضارب أجندات النظام والثوار"**مركز الجزيرة للدراسات**، ، تاريخ 2 ديسمبر 2013، الرابط.
https://studies.aljazeera.net/ar/article/530

28_ محادثات سلام جنيف 2، الرابط:
https://fanack.com/ar/syria/history-past-to-present/conflict-in-syria/geneva-ii-peace-talks/

29_ "خريطة النفوذ العسكري في سوريا"، **مركز جسور للدراسات**، تاريخ 2020/02/01، الرابط:
https://jusoor.co/details/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%20%D9%81%D9%8A%20%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9%2001-12-2020/812/ar

30_ "المبعوث الاممي الجديد لسوريا يستهل مهامه بزيارة دمشق" **ميدل إيست أونلاين**، 2019/1/17، الرابط:

https://middle-east-online.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%B9%D9%88%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%87%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D9%85%D9%87%D8%A8%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9%D9%84%D8%AF%D9%85%D8%B4%D9%82

31_ "اللجنة الدستورية السورية نقاط الخلاف والإتفاق بين النظام والمعارضة" **موقع الجزيرة.نت**، تاريخ 2019/9/19 الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/9/19/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9

32_ "حقائق مهمة.. لمكاسب التدخل الروسي في سوريا الإقتصادية"، **مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية**، 2017/1/17، الرابط:
https://rawabetcenter.com/archives/38734

33_ "المشروع الروسي في سوريا"، **مركز حرمون للدراسات المعاصرة**، 2017/2/14، الرابط:
https://www.harmoon.org/researches/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%88%d8%b3%d9%8a%d9%91%d9%81%d9%8a%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a9/

34_ "المقاربة العربية الجديدة تجاه النظام السوري"، **مركز جسور للدراسات**، 2018/10/18، الرابط:
https://jusoor.co/details/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A/449/ar

35_ "جنيف 3، لماذا فشلت مفاوضات جنيف قبل ان تبدأ"، تاريخ 4 فبراير 2016 ، **المركز العربي للأبحاث**، الرابط:

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Geneva_Round_III_a_Peace_Process_Strangled_at_Birth.aspx

الصحف والمجلات

1_ أبي يونس (الكسندر)، سوريا أرض روسية، **مجلة الأمن**، السنة الثامنة والعشرون، العدد 326، آذار 2019.

2_ أبو طالب (حسن)، فاعلية مقصودة: تعقيدات الإدارة العربية للأزمة السورية، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة العدد 190

3_ باكير (علي حسن)، الإستراتيجيات الهجينة في الجيش السوري، **مجلة المجلة**، 20 يوليو 2013، الرابط:

https://arb.majalla.com/2013/07/article55246651

4_ فحص (حسين)، "معركة إعادة إعمار سوريا"، **جريدة الاخبار،ملحق رأس المال**، العدد 4080، 2020/06/22.

5_ درغام، راغدة،"عروض روسية لتفاهمات إيرانية –سورية–إسرائيلية"، **صحيفة النهار العربي**، 2020/12/20، الرابط:

https://www.annaharar.com/arabic/makalat/annahar-alarabi-authors/19122020035925661

6_ الزيات، (محمد مجاهد)، ما الذي تريده الولايات المتحدة في سوريا، **الشروق المصرية**، 1 مارس 2019.
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=01032019&id=794fc2a7-7a66-4320-b0bd-0431e866344b

7_ الحاج (سعيد)، "سوريا: جدلية التوتفق والتنافس الأمريكي–الروسي"، **صحيفة رأي اليوم**، 2016/02/27، الرابط:
https://www.raialyoum.com/index.php/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AC%D8%AF%D9%84%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%8%D8%B1%D9%8A%D9%83/

8_ الصلح (عمر)، "التوافق الروسي الأميركي في نيويورك..الكيماوي السوري خارج المعادلة، موقع صحيفة (الجمهورية، 2013/9/28، الرابط

https://www.aljoumhouria.com/ar/news/96359

9_ عشقوتي، شوقي،" روسيا تسعى إلى جذب دول ضمن النفوذ الأميركي، القيصر بوتين ومشروع التمدد في المنطقة"، **مجلة الأمن العام**، العدد 79 نيسان 2020.

10_ عشقوتي (شوقي)، إستراتيجيا روسيا في سوريا وإدارة الصراع بين إيران وإسرائيل"،مجلة الأمن العام، العدد 82 تشرين الثاني 2018.

11_ علو (أحمد)، "القواعد العسكرية في سوريا"، **مجلة الجيش اللبناني**، العدد 396، حزيران 2018

12_ المصري (محمد)، سياسات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، **سياسات عربية**، مناقشة "تصورات معهد واشنطن في الشرق الأدنى".

13_ ناجي(محمد عباس)، مستقبل الدور الإقليمي لإيران في المنطقة العربية بعد الثورات العربية، **مجلة السياسة الدولية** العدد 185، القاهرة 2011.

14_ صحيفة الأخبار، دمشق تحتوي المبادرة العربية: قبول البنود بلا تحفظ، الخميس 3 تشرين الثاني 2011، الرابط:

https://al-akhbar.com/Arab/97146

15_ "سباق لنشر القواعد العسكرية في سوريا بين موسكو وواشنطن"، **جريدة الأنباط** ، دون ذكر تاريخ النشر،الرابط: https://alanbatnews.net/article/182844

16_ إعادة إعمار سوريا. الصراع مستمر لكن بوسائل أخرى، 2021/03/6، **موقع صحيفة العرب**، الرابط : https://alarab.co.uk/%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9%D8%A5%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D9%84%D9%83%D9%86%D8%A8%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B1%D9%89

_ المواقع الإخبارية:

1_ البستاني، ناجي ، 5 أسباب وراء فشل مؤتمر جنيف 2، 29 كانون الثاني 2014، **موقع النشرة الالكتروني**، https://www.elnashra.com

2_ جعفر، أحمد، "تحولات الرياض.. التقارب مع إيران يقود السعودية إلى النظام السوري" **قناة الحرة**، 2021/5/6، الرابط:

https://www.alhurra.com/saudiarabia/2021/05/05/%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%B6%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D9%85%D8%B9%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%82%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A

3_ خالد، خليل، "إسرائيل في سوريا، كيف أثرت تل أبيب وتأثرت بالحدث السوري(1)، **تلفزيون سوريا** 2020/12/6، تاريخ الإطلاع 2021/5/30، الرابط:
https://www.syria.tv/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%83%D9%8A%D9%81%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D8%AA%D8%AA%D9%84%D8%A3%D8%A8%D9%8A%D8%A8%D9%88%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D8%AA%D8%A8%%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%9F-1

4_ دلي (خورشيد)، "تتريك شمالي سوريا إلى أين"، **موقع العين الإخبارية**، تاريخ 2021/2/12،
https://al-ain.com/article/turkification-of-northern-syria-to-where

5_ العلبي (إبراهيم)، " اللجنة الدستورية السورية بين ألاعيب النظام ومنطق دولي يتجنب حل الازمة"، **موقع تي آر تي عربي**، تاريخ 2020/11/21، الرابط:
https://www.trtarabi.com/issues/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%A8%D9%8A%D9%86%D8%A3%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8A8%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%D9%88%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%8A%D8%AA%D8%AC%D9%86%D8%A8%D8%AD%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-3908503

6_ فحص (حسن)، الأزمة السورية بين واقعية المجتمع الدولي وأخطاء المعارضة الإستراتيجية، **إندبدنت عربية**، 2020/3/15:
https://www.independentarabia.com/

7_ فواز، علي، "أهداف تركيا تغيرت، ماذا تريد اليوم من سوريا، **الميادين.نت**، تاريخ 2019/2/14، https://www.almayadeen.net/files/934051

8_ مبارك(سابين)، ما هي أبرز بنود قانون قيصر، **موقع اندبندنت عربي**، تاريخ 10 يونيو 2020:

www.independentarabia.com

9_ نعمه (يمان)، "محللون يقرأون وعود أميركا بنمح أكراد سوريا حكماً ذاتياً"، **موقع عربي 21**، 2020/9/22، الرابط https://arabi21.com/story/1302209 2021،

10_ هلال (علي الدين)، ما هي أهداف تركيا الحقيقية في سوريا، 2020/3/19، **العين الإخبارية**.
www.al-ain.com

11_ "الدستور السوري الجديد، إصلاحات جادة أم مناورة سياسية""، **موقع دويتشه فيليه**" تاريخ 20212/2/15،
www.dw.com

12_ "جنيف 5 جديدة بشان سوريا وقبول مبادئ دي مستورا"، 2017/3/3، **العين الإخبارية**، تاريخ الاطلاع 2021/2/9.

https://al-ain.com/article/fifth-round-of-peace-syria-de-mistura-principles

13_"خريطة إنتشار 14 قاعدة عسكرية أميركية في سوريا بمهام مختلفة"، **موقع قناة العالم**، 2020/4/30، الرابط: https://www.alalamtv.net/news/4875311

14_ "ميدفيديف: روسيا لا تدافع عن الأسد بل عن «مصالحها القومية» في سورية, **موقع الأنباء أون لاين**، 17 /10/ 2015، الرابط:

https://archive.anbaaonline.com/?p=374056

تاريخ الإطلاع: 2021/6/12، الرابط:

المواقع الإلكترونية:

1_ الأحمد (عقبة)، " لعبة القواعد العسكرية شمال سوري، صراع النفوذ وتشابك القوى والمصالح"، **موقع الجزيرة.نت**، 2019/11/17، الرابط:

https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/11/17/%D9%84%D8%B9%D8%A8%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84

%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

2_ بدوي (تامر) "الهوية والمصلحة وإرادة القوة، لماذا تدخلت إيران لإنقاذ سوريا الأسد" **نون بوست**، 2017/3/30، الرابط:

https://www.noonpost.com/content/17308

3_ العلو، سقراط، "تداعيات التنافس في شرق الفرات على الفاعلين المحليين في الأزمة السورية"، **الجزيرة للدراسات**، تاريخ 2020/6/3، الرابط:

https://studies.aljazeera.net/ar/article/4694

4_ شاهين، كمال، اللجنة الدستوية السورية، **موقع السفير العربي**، العدد 413 ، تاريخ 2020/9/3

5_ كليب، سامي، "إيران تحرج من سوريا، لكنها باقية إستراتيجياً"، تاريخ 2020/1/23، **موقع 180 بوست**، الرابط:

https://180post.com/archives/8001

6_ نعمة، يمان، "ماذا يحمل حديث أردوغان عن بقاء طويل لقوات بلاده في سوريا"،**موقع عربي 21**، 2020/07/22https://arabi21.com/story/1287745/

7_ "أربع جولات للجنة الدستورية.. المراوحة بالمكان بأرضية مشتركة ضيقة"،**موقع عنب بلدي**، تاريخ 2020/12/16،الرابط:

https://www.enabbaladi.net/archives/437889#ixzz6mKPwqL3t

8_ "إعادة الإعمار، حرب جديدة على المصالح وخمس تحديات رئيسية، **الإتحاد برس**، تاريخ 2019/9/3، الرابط:

https://aletihadpress.com/%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%AD%D8%B1%D8%A8%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9%D8%B9%D9%84%D9%89%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-%D9%88%D8%AE/

9_ إحصائية صادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام 2019، تاريخ الإطلاع 2021/4/8، الرابط:

https://www.unhcr.org/ar/4be7cc278bc.html

9_ "وفد إيراني يلتقي الرئيس الأسد في دمشق" ، 2020/11/11، **موقع جادة إيران**، الرابط:

https://jadehiran.com/archives/20017

10_"خريطة النفوذ الإيراني في سوريا"، **الجمهورية**، 2019/7/15، الرابط:
https://www.aljumhuriya.net/ar/content/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

11_ :"إيران،"تعليقاً على صفقة الجنوب، ندعم روسيا لسيطرة الأسد"، **موقع عنب بلدي**، 2018/6/2، الرابط:
https://www.enabbaladi.net/archives/232479

12_"أردوغان يطالب أوروبا بدعم إقامة منطقة آمنة في سوريا"، 2015/10/5، **موقع دويتشه فيله**، الرابط:
https://www.dw.com/ar/%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D8%AFD8%B9%D9%85%D8%A5%D9%82%D8%A7%D9%85%D8%A9%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9%D8%A2%D9%85%D9%86%D8%A9%D9%81%D9%8%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7/a-18762800

13_ المبادرة العربية الجديدة بشأن سوريا، تاريخ 2012/01/23، **الجزيرة. نت**، تاريخ الإطلاع 2021/02/01
https://www.aljazeera.net

14_ "بعد عقد من الحرب، كيف استطاع بشار الأسد الصمود في السلطة"، **موقع دويتشه فيليه**، تاريخ النشر غير محدد، الرابط:
https://www.dw.com/ar/%D8%A8%D8%B9%D8%AF%D8%B9%D9%82%D8%AF%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8%D9%83%9%8A%D9%81%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D8%A8%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF%D8A%D9%84%D8%B5%D9%85%D9%88%D8%AF%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9/a-5681316

15_ "روسيا تسوق لرحيل الأسد، خشية إنهيار الدولة، ما الذي يدفعها للتخلي عنه الان"، **موقع عربي بوست**،

تاريخ 29/04/ 2020، الرابط:
https://arabicpost.net/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA/2020/04/29/%D%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%91%D9%82%D9%84%D8%B1%D8%AD%D9%8A%D9%84%D8%A7%%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF%D8%AE%D8%B4%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84

16_ السعودية تنتقد الدور الإيراني في المنطقة، خطير على مستقبل سوريا، **موقع عنب بلدي**، تاريخ 2020/7/8، الرابط: https://www.enabbaladi.net/archives/399378 ،

17_ "6 دول تنادي بعودة النظام إلى الجامعة العربية"، **موقع عنب بلدي**، تاريخ 2021/3/30، تاريخ الإطلاع: 2021/6/16، الرابط:
https://www.enabbaladi.net/archives/470236

18_ مفهوم الأزمة الدولية"، **الموسوعة السياسية**، www.political-encyclopidia.org

19_ نص خطة العمل العربية التي وافق عليها النظام السوري، **زمان الوصل**، تاريخ 2011/11/02، الرابط:
https://www.zamanalwsl.net/news/article/22341

المراجع الأجنبية:

1_ Balanche (Fabrice), “NOT MONEY ALONE: THE CHAHHENGES OF SYRIAN RECONSTRUCTION”, **washinghtoninstitute.org**, 9/8/2017:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/thdyat-aadt-amar-swrya-la-tqtsr-ly-alamwal-fqt

2_ Haji-Yousefi (Amir) M, “Iran`s Policy in the Syrian Civil War”,(Tehran, I R Iran: Shahid Behehsti University August 2017), p20
https://ecpr.eu/Events/Event/PaperDetails/34702

3_ Holbrad (Carsten): The Super Power and International Conflict, the Macmillan Press,ltd, 1979.

4- Hanauer,(Larry) "Israel s interests and options in Syria", 2016, p4. https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE185/RAND_PE185.pdf

5- Soner Cagaptay, Maya Yalkin, "SYRIAN REFUGEES IN TURKEY", 22 august 2018, **washingtoninstitute.org**: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/syrian-refugees-turkey

6_Von Hein, M, Power struggle between Saudi Arabia and Iran hampers peace process, 6/01/2016. https://www.dw.com/en/power-struggle-between-saudi-arabia-and-iran-hampers-peace-process/a-18964208

7_ Raza, (Fatima), tensions in Iran-Saudi relatiovs and future prospects, Institue of strategic studies, 6 october 2016. http://issi.org.pk/wp-content/uploads/2016/10/Final_IB_Fatima_dated_6-10-2016.pdf

8_ Vohra (Anchal), " Iran Is Trying to Convert Syria to Shiism", **Foreign policy**, 15/03/2021, https://foreignpolicy.com/2021/03/15/iran-syria-convert-shiism-war-assad

9- "Israeli official: Iran mastermind went to Russia – Business Insider". Business Insider: 10 September 2015. https://www.businessinsider.com/israeli-official-irans-military-mastermind-went-to-russia-to-talk-to-putin-saving-assad-2015-9

10- Iranian Strategy in Syria, Institute for the Study of War, Executive Summary + Full report, May 2013 Archived 22 October 2017, at the Wayback Machine. http://www.understandingwar.org/report/iranian-strategy-syria

11– How Many Russian Troops in Syria? Military Reveals Full Count as U.S. Told to Leave", **Newsweek,** 23/8/2018 https://www.newsweek.com/how-many-russia-troops-syria-military-reveals-full-count-us-told-leave-108840

الملاحق

الملحق رقم (1)

خريطة النفوذ العسكري سوريا في العام 2013

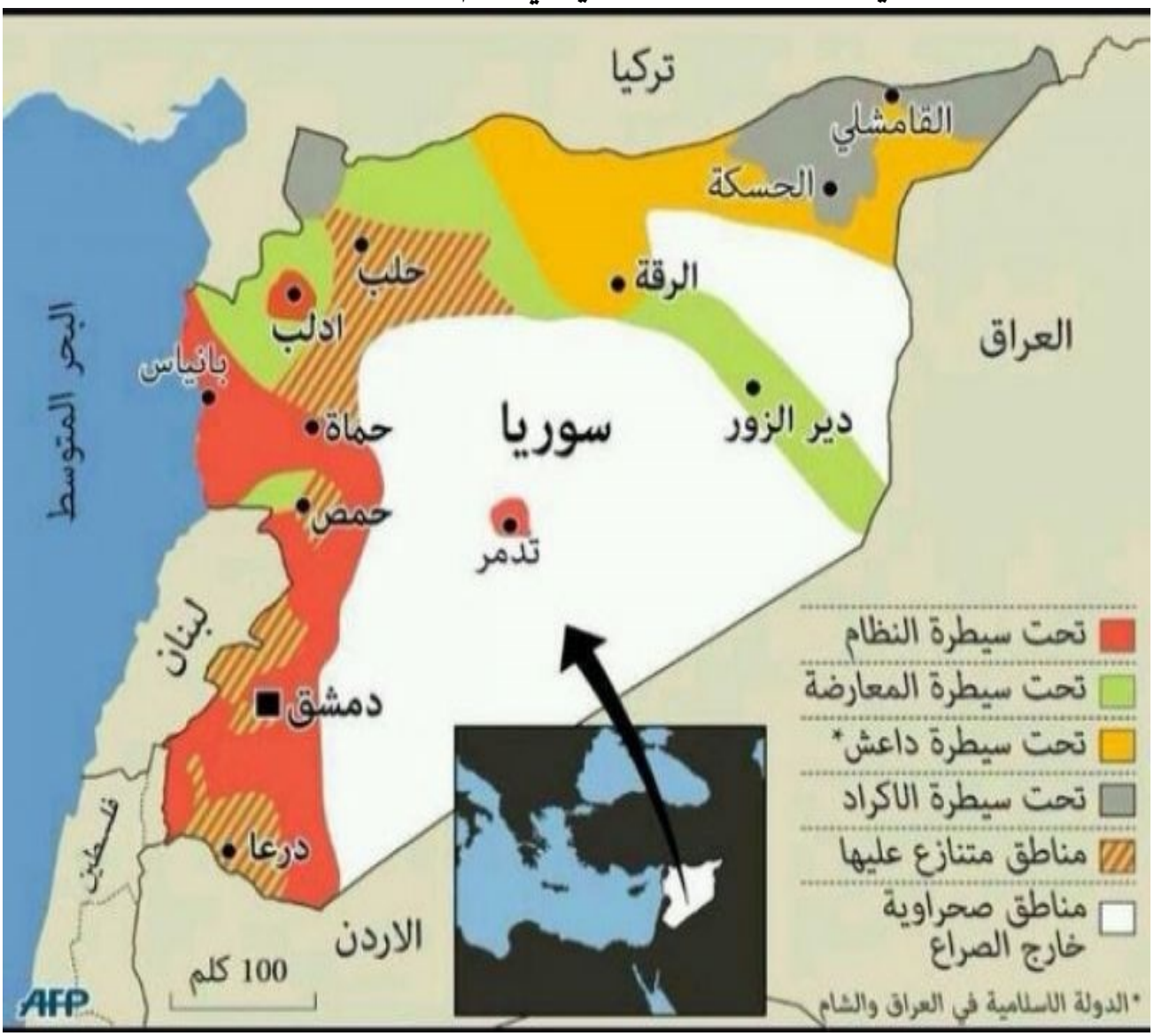

https://www.orient-news.net/ar/**news_show/79022**

الملحق رقم (2)

خريطة النفوذ العسكري سوريا في بداية العام 2021

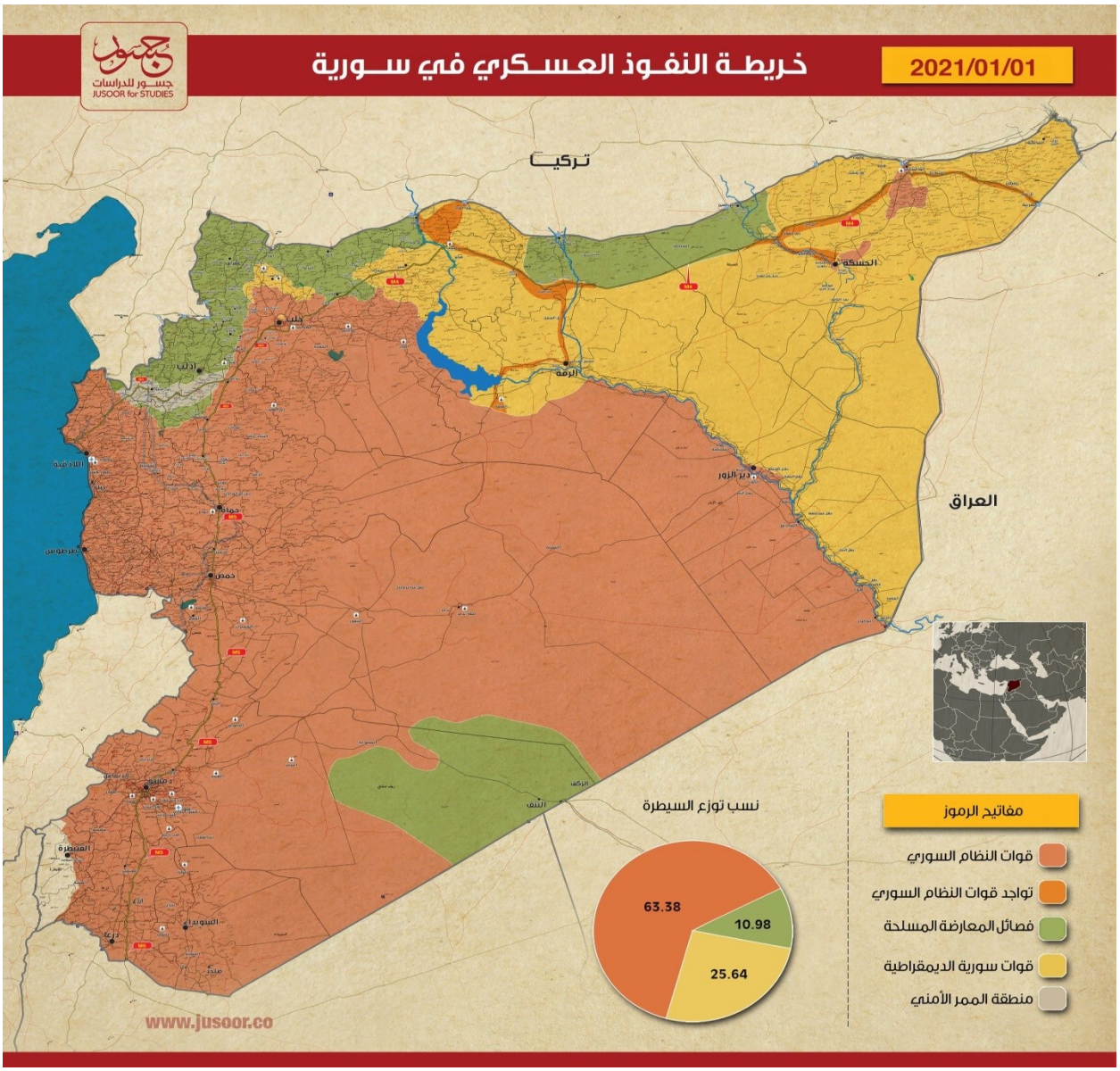

https://www.jusoor.co/details/-01-01-2021/825/ar

الملحق رقم (3)

أبرز فصائل المعارضة السورية العسكرية المسلحة في السنوات الأولى للأزمة السورية.	
الجيش السوري الحر	أ_ هيئة أركان الجيش الحر ب_ جبهة تحرير سوريا وتضم: ألوية الفاروق، والفاروق الإسلامي، ولواء التوحيد، ولواء الفتح، ولواء الإسلام، وصقور الشام
كتائب مستقلة	ألوية أحفاد الرسول _ جبهة الأصالة والتنمية _ هيئة دروع الثورة _ لواء شهداء اليرموك_ كتائب الوحدجة الوطنية.
الجبهة الإسلامية	جيش الإسلام _ وحركة أحرار الشام _أنصار الشام _ لواء الحق _لواء التوحيد _الجبهة الإسلامية الكردية
جبهة النصرة	
الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"	
جيش المجاهدين	

الملحق رقم (4)

أبرز الفصائل العسكرية المسلحة الموالية للنظام.	
حزب الله	فيلق القدس
عصائب أهل الحق	حركة النجباء
كتائب حزب الله العراقي	لواء زينبيون
كتائب سيد الشهداء	لواء فاطميون
سرايا طلائع الخرساني	لواء أبو الفضل العباس
لواء الإمام الحسين	

الملحق رقم (5)

الأصناف العامة للأطر السياسية المعارضة:	
الإطار السياسي	**القوى السياسية**
أجسام التمهيد	لجان التنسيق المحلية– اتحاد تنسيقيات الثورة– الهيئة العامة للثورة السورية– المجلس الأعلى لقيادة الثورة
الأجسام الائتلافية	هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي– المجلس الوطني السوري– الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة– المجلس الوطني الكردي– الإدارة الذاتية– المجلس التركماني السوري
الأجسام الإسلامية	مجموعة العمل الوطني من أجل سوريا– حركة المستقبل– جبهة العمل الوطني لكرد سوريا– حزب وعد –حركة حياة –حزب العدالة السوري
أحزاب وتيارات سياسية	تيار بناء الدولة– الكتلة الوطنية الديمقراطية– تيار التغيير الوطني– اتحاد الديمقراطيين السوريين– حزب الجمهورية– تيار قمح– تيار الغد السوري– حركة ضمير– حركة سوريا الأم
المنصات السياسية	منصة القاهرة– منصة آستانة– منصة موسكو– منصة حميميم
الهيئات التفاوضية	الهيئة العليا للمفاوضات –هيئة التفاوض السورية

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/09/190919111337217.html

الملحق رقم (6)

أهم القوى والفصائل العسكرية في مناطق سيطرة المعارضة حتى تاريخ 13 سبتمبر/أيلول 2019	
التنظيم	**الفصائل المنضوية**
الجبهة الوطنية للتحرير في إدلب	أحرار الشام – فيلق الشام –جيش إدلب الحر – الفرقة الساحلية الأولى– الفرقة الساحلية الثانية– صقور الشام – الفرقة أولى مشاة – الجيش الثاني– جيش النخبة – جيش النصر – شهداء الإسلام –لواء الحرية – الفرقة 23
الجيش الوطني في درع الفرات وعفرين	الجبهة الشامية– جيش الشمال – تجمع فاستقم –لواء منبج – فيلق حمص –جيش تحرير حمص لواء السلطان محمد الفاتح– لواء سمرقند –لواء الفتح –لواء المنتصر بالله– أحرار الشرقية – السلطان مراد – فرقة الحمزة – لواء المعتصم– اللواء 145– جيش الإسلام – فيلق الرحمن– اللواء الثالث
فصائل جيش حر	جيش العزة– مجموعات محلية صغيرة

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/09/190919111337217.html

الفهرس

المقدمة

الفصل الأول: محددات التسوية السياسية ومساراتها.

المبحث الأول: طبيعة المحددات.

الفقرة الاولى: المحددات الدولية.

أولاً: المحددات الروسية.

ثانياً: المحددات الأميركية.

الفقرة الثانية: المحددات الإقليمية.

أولاً: المحددات التركية.

ثانياً: المحددات الإيرانية.

الفقرة الثالثة: المحددات المحلية.

أولاً: محددات المعارضة.

ثانياً: محددات النظام السوري.

المبحث الثاني: مسارات التسوية السياسية.

الفقرة الأولى: مسارات التسوية في إطار الجامعة العربية.

أولاً: المبادرة العربية الأولى.

ثانياً: المبادرة العربية الثانية.

الفقرة الثانية: مسارات التسوية في إطار منظمة الأمم المتحدة.

أولاً: مؤتمرات جنيف في ظل اختلال موازين القوى العسكرية لصالح المعارضة.

ثانياً: مؤتمرات جنيف في ظل إستعادة الجيش السوري للمبادرة العسكرية.

الفقرة الثالثة: مسارات التسوية ثلاثية الأطراف الإقليمية والدولية.

أولاً: مؤتمر آستانا.

ثانياً: مؤتمر سوتشي.

الفصل الثاني: آفاق التسوية السياسية في سوريا.

المبحث الأول: التحديات الراهنة.

الفقرة الاولى: التحديات السياسية.

أولاً: اللجنة الدستورية.

ثانياً: الهوية الوطنية ومخاطر التقسيم.

الفقرة الثانية: التحديات الإقتصادية والإنسانية.

أولاً: إعادة الإعمار.

ثانياً: اللاجئون.

الفقرة الثالثة: التحديات الأمنية.

أولاً: القوى العسكرية الفاعلة على الأرض السورية.

ثانياً: الحدود

المبحث الثاني: سيناريوهات التسوية السياسية ومحدداتها المستقبلية.

الفقرة الاولى: سيناريوهات الحل السياسي.

أولاً: سيناريو بقاء النظام.

ثانياً: سيناريو إستبدال النظام.

ثالثاً: معضلات التسوية على المستويين الإقليمي والدولي.

الفقرة الثانية: محددات مستقبل سوريا السياسي.

أولاً: التفاهمات الثنائية الطرف الإقليمي والدولي كمقدمة للحل السياسي.

ثانياً: التفاهمات المتعددة الطرف الإقليمي والدولي.

ثالثاً: المحددات المحلية.

رابعاً: محددات المقاربة العربية للحل السياسي.

الخاتمة

التوصيات والمقترحات.

المراجع

الملاحق.